A.U.B. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

MATTA AKRAWI COLLECTION

معارف الكويت

تقرير

عقيب

عن

التعليم بالكويت

370.95387
K11tA
c.2

مقدم من

الأستاذ
اسماعيل القباني

الدكتور
متى عقراوي

١٦ مارس سنة ١٩٥٥

مطابع
دار الكتاب العربي بمصر
محمد حلمي البنهاوي

الكويت فى ١٦ / ٣ / ١٩٥٥

حضرة صاحب السعادة الشيخ عبد الله الجابر الصباح رئيس مجلس المعارف

تحية واحتراماً .

و بعد ، فيسرنا أن نرفع إلى سعادتكم تقريرنا المنطوى على ملاحظاتنا ومقترحاتنا عن التعليم فى الكويت . ولقد كان إعجابنا عظيما بتقدم الكويت التعليمى فى السنوات الأخيرة ، وزاد فى إعجابنا مشاهدتنا أبنية المدارس البديعة وأجهزتها الوافية ، و بلوغ التدريس فيها مستوى راقياً ، نعتقد أنه لا يقل عن المستويات المماثلة له فى البلاد العربية الأخرى .

ونحن إذ ننهى عملنا الذى انتدبتمونا له لا يسعنا إلا تقديم شكرنا الجزيل لحكومة الكويت ولسعادتكم على الحفاوة التى لقيناها منكم ومن جميع الذين تعرفنا عليهم ، وعلى الضيافة العربية التى تمتعنا بها . كما أننا نود الإشادة بما لقيناه من مدير المعارف وهيئتيها الإدارية والتعليمية من روح التعاون التام معنا . و إنا لنرجو أن يكون فى مقترحاتنا الخير للتعليم فى الكويت والمزيد من التقدم والرقى .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامنا ؟

اسماعيل القبانى　　منى عفراوى

Liss - 16062

الفصل الأول

تمهيد

تتطلع الكويت اليوم إلى مستقبل باسم وتتجه اتجاهاً جديداً وتحاول تشييد بنيان اجتماعى وسياسى واقتصادى حديث يضمن للكويت مكانتها فى المجتمع العربى وفى المجتمع الدولى . وما من أحد يشاهد هذه الحركة العمرانية العنيفة التى تبدو معالمها فى كل بقعة من هذا البلد أو يتحدث إلى الناس كبيرهم وصغيرهم ويسمع إلى آمالهم ومطامحهم إلا ويتأكد من أن الكويت مقبلة ، لا على تطور مادى يبدل صورتها تبديلا كاملا فحسب ، بل هى مقبلة على تطور اجتماعى يبدل طراز حياتها الحاضر ، وتطور فكرى يغير نظرة أهلها إلى الحياة وإلى العالم .

وهذا العهد الذى تتفتح فيه الحياة أمام الكويت هو عهد نعمة أنعم الله بها عليها وهو فى الوقت ذاته لا يخلو من بعض المخاطر . أما النعمة فهى فى هذه الفرص التى تتاح للكويتيين لإصلاح شأنهم وتوسيع تجارتهم وصناعتهم وتهذيب ناشئتهم وتحسين حالتهم الصحية وتجميل بلدهم ورفع مستوى معيشتهم والاتصال بسائر العالم العربى القريب والعالم الشرقى والغربى البعيد .

وأما المخاطر فمصدرها أولا هذا الفرق الكبير بين الحياة العربية الأصيلة وبين المدنية العصرية ، واختلاط عناصر المدنيتين العربية والغربية على مقياس واسع قد يعرض بعض ما هو صالح فى الميراث العربى الإسلامى إلى الضياع ، وقد يؤدى إلى الأخذ بالمدنية الغربية قشورها مع لبابها . ومصدرها ثانياً سرعة هذا الاختلاط بين المدنيتين والانتقال من القديم إلى الحديث دون ما تريث أو هوادة أو تلفت يمنة ويسرة والتحقق من أن الخطا المتخذة هى خطا صالحة سليمة .

وكاتبا هذه السطور كلاهما مؤمن بضرورة دمج المدنيتين العربية والغربية على أوسع نطاق وكلاهما يعتقد بضرورة السرعة المعقولة فى هذا الانتقال من الحياة القديمة إلى الحياة الجديدة . ذلك أن العالم بأجمعه يسير بسرعة فائقة لا يصح معها أن تسير الشعوب العربية سيراً بطيئاً . إن الظروف العالمية تتحكم بالأمة العربية كما تتحكم

بغيرها ، والمستقبل هو للأمم التى تتطور بسرعة وتحسن توجيه هذا التطور فتتخذ من ماضيها ما هو صالح وتنميه وتوسعه ، وتأخذ من عالمها الحاضر مايساعدها على النهوض . فليس كل ماض صالحاً ولا هو كله بالفاسد ، ومثل ذلك ليس كل حديث جيداً مهما كان براقاً وليس كله شراً وفساداً ، وإذن فلابد من الانتقاء فى الحالتين ولابد من ضوابط ومعايير لهذا الانتقاء من بين ما هو قديم أو جديد .

والتربية والتعليم من خير الوسائل لوضع النهضة الحديثة على أسس متينة ولإكساب الناشئة من العلم والخبرة والمعايير الفكرية والخلقية ما يساعدها على حسن التخير لكل صالح من المدنيتين القديمة والحديثة . وقد أحسن القائمون على الأمر فى الكويت صنعاً إذ أخذوا فى نشر التعليم فى البلاد على أوسع نطاق . ذلك لأنهم عرفوا أن نهضة الكويت لايمكن أن تكون قويمة إلا إذا دعمتها نهضة تعليمية ترافقها . وللتعليم فى النهضة دور هام يمكن أن نلخصه فى ثلاث نواح :

أولا : أنه يزود الناشئة بالعلم والمهارة المطلوبين لبناء الحياة الجديدة فى الكويت . فمن أكبر ما يفت فى عضد الأمة العربية اليوم هو فقدان اليد العاملة المهذبة التى تستطيع تطبيق الأساليب الصناعية والتجارية والزراعية الحديثة ، وقلة الخبراء الاختصاصيين الذين يستطيعون وضع التصاميم للمشروعات الإنشائية الكبرى ، وقلة العالمين بأساليب التنظيم الاجتماعى والإدارى والسياسى فى بلادنا.

ثانياً : أنه يزود — أو يجب أن يزود — الناشئة بمعايير ومقاييس فكرية وخلقية تمكنها من التمييز بين الصالح والطالح وتكون نبراساً لها يساعدها على حسن السير فى حياتها أفراداً وجماعات .

ثالثاً : أنه خير ضمان ضد الرجوع القهقرى . فلقد دلت الخبرة العالمية على أن كل خطوة تخطوها الأمم إلى الأمام تبقى مهددة بالضياع فى أوقات الأزمات الاقتصادية أو فى الحروب أو بتأثير الحركات الرجعية مالم يدعمها تهذيب عام يشمل جميع أبناء الأمة .

فإذا كانت الكويت تريد زيادة إنتاجها الاقتصادى ورفع مستوى معيشتها وتحسين حالتها الصحية وتنظيم حياتها الاجتماعية والسياسية على أسلوب حديث ثم تحافظ على كل هذا وتضمن تقدمه المطرد حتى بعد أن ينضب معين النفط فعليها بالتعليم والتربية تغدقه على ناشئتها على أوسع نطاق .

على أن التعليم ليس شيئاً قائماً بذاته يعمل فى الفراغ ، بل هو بدوره يستمد أهدافه ونظامه ومادته وأسلوبه من البيئة المحيطة به ومن الدراسات العلمية لهذه البيئة وللطبيعة البشرية . إن التعليم بطبيعته وثيق الصلة بالبيئة ، والتعليم الكويتى يجب أن يتخذ صورة مستوحاة من صورة المجتمع الكويتى كما هو فى الوقت الحاضر وكما يطمح أن يكون فى المستقبل القريب والبعيد .

ولقد حاولنا أثناء مقامنا القصير أن نكوّن لأنفسنا صورة للمجتمع الكويتى والاتجاه الذى يسير فيه ولما يريد الكويتيون أن يكون عليه مستقبلهم . ولسنا ندعى أننا كونا صورة كاملة نستطيع بنيان مقترحاتنا على إصلاح التعليم الكويتى وتوسيعه فى السنوات العشر القادمة عليها ، خاصة لأن الوقت الذى قضيناه فى الكويت قصير . والدراسات والاحصاءات العلمية للكويت واقتصادياتها تكاد تكون مفقودة . ومع ذلك كان لابد أن نرسم فى أذهاننا صورة لما هو واقع ولما يمكن أن يكون للكويت فى المستقبل القريب . وها نحن أولاء نعرض هذه الصورة على نقصها تمهيداً لعرض أهداف التعليم الكويتى ولعرض مقترحاتنا بشأن إنمائه .

١ — إن المجتمع الكويتى عربى بكل ما فى العروبة من معان ، فالكويت عربية فى موقعها الجغرافى إذ هى جزء من الجزيرة العربية وباب من أبوابها . وهى عربية بتحدر غالبية أهليها من قبائل عربية مشهورة ، وعربية بتاريخها ونشأتها ، وعربية بلغتها وآدابها . وهى على تحضرها عربية بصلاتها الوثيقة مع القبائل البدوية المحيطة بها فى الكويت وخارجها ، وعربية بتقاليدها وأخلاقها

المستمدة فى الغالب من مزايا الحياة البدوية ، من شجاعة وصدق وأمانة وحسن ضيافة وحماية جار وتحمل للمشاق وغير ذلك من الصفات العربية المحمودة . وهى عربية بحاضرها و بآمالها بالمستقبل و بمحاولتها أن تكون لها الصلات الوثيقة مع مختلف أجزاء الوطن العربى .

٢ — والمجتمع الكويتى إسلامى بكل ما فى الإسلام من معان سامية . فهو يريد أن يهتدى بهدى الإسلام فى حياته الجديدة ويحافظ على عقائده وشعائره الدينية الإسلامية وعلى تقاليد حياته الإسلامية وأن يتخلق بالأخلاق الإسلامية ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

٣ — والمجتمع الكويتى على اتصاله الوثيق بالجزيرة هو أيضاً وثيق الصلة بالبحر وما وراء البحر من عالم خارجى . فقد عرف الكويتيون بأنهم أهل سفن يصنعونها فى بلدهم و يسيرونها إلى شواطىء آسيا شرقا وشواطىء أفريقيا غربا . ولهم فى ذلك تاريخ طويل مجيد علمهم الإقدام والمغامرة ومجابهة أخطار البحار والتعاون والطاعة للقائد كما أنه فتح أذهانهم إلى ما فى العالم من أساليب مختلفة فى العيش وزاد فى تقبلهم للأفكار الجديدة واستعدادهم للتطور والنمو . ومن المهم أن يحافظ الكويتيون على صناعتهم البحرية وعلى مهارتهم فى الملاحة وعلى اتصالهم بالعالم الخارجى بل من الضرورى أن يوسعوا أعمالهم هذه و يحسنوها على مقدار ما أعطوا من ثروة طائلة . ولا بد من الحذر من أن تؤدى هذه الثروة إلى الاستكانة والتخاذل أمام البحر و إلى الأخذ بالحياة الوادعة .

٤ — وقد كان من نتيجة اتصال الكويتيين بالجزيرة والبحر معا أنهم أصبحوا تجاراً ذوى شهرة ومهارة فى التجارة وتبادل البضائع . وقد أصبحت التجارة وأساليبها سليقة فيهم بل هى على حد ما قيل لنا فى دمائهم كما أن البحر فى دمائهم . و ينبثق عن التجارة كما ينبثق عن مكافحة البحر والصحراء مزايا خلقية يحسن الاحتفاظ بها لحسن تدبير المال وتصريفه ، وكره التبذير ، والنظرة الواقعية إلى

الأمور ، وعدم الانحراف مع الخيال فى الحياة الفردية والعامة . ولا ريب أن مستقبل الكويت مرهون بالمحافظة على تجارتها والعمل على توسيع نطاقها كما هو مرهون بإبقاء أبواب البحر مفتوحة أمامها .

٥ — والمجتمع الكويتى ديمقراطى بطبيعته قد استمد روح الديمقراطية من الحياة العربية الأصيلة . فالعربى بطبيعته يأبى الضيم والحياة القبلية مبنية على حماية الفرد ومصالحه وعلى إفصاح الفرد بكل صراحة عن آرائه وحاجاته خاصة فى مجالس العشيرة حيث تدار شئونها بزعامة من يتولى رئاستها . وهذه أسس ديمقراطية قويمة يصح أن تؤخذ كنقطة ابتداء لحياة ديموقراطية حديثة وتنظيم ديمقراطى فأساس الديمقراطية أولا — حرية الرأى والعقيدة ، وثانياً — حماية الفرد ومصالحه ، وثالثاً — المساواة بين الأفراد فى الحقوق والفرص التى تتاح لهم ، ورابعاً — التعاون بين الأفراد بأساليب معينة لمصلحة المجموع .

٦ — والحالة الصحية فى الكويت تدعو إلى بذل جهود خاصة . فهنالك أمراض متفشية قيل لنا إن أهمها مرض السل ومرض التراخوما الذى يكاد أن يكون عاما و بعض الأمراض المعوية ويتبع ذلك قلة فى الغذاء قد يكون بعضه ناتجاً عن الفقر ، وأغلبه ناتج عن فقدان بعض العناصر الغذائية الهامة فى الأطعمة الشائعة فى الكويت ، وهذا مما يضعف الأجسام و يعرضها إلى المرض . والجهود مبذوله على ما يظهر على مقياس واسع لتوسيع الخدمات الصحية بتأسيس المستشفيات والمستوصفات والزيادة من العناية الصحية المجانية مما بدأت آثاره تظهر بين الناس و بين أطفال المدارس . وقد سرّنا أن نرى فى المدارس التنظيمات الصحية الراقية ففى كل مدرسة غرفة للتطبيب مع موظف أو موظفة صحيين وزيارات الأطباء للمدارس مرتين أو ثلاثا فى الأسبوع ، وفحص طبى للأطفال وعلاج مستديم المرضى منهم وحفظ لسجلات صحية شخصية لجميع الطلبة و برنامج للتغذية يتناول فيه الأطفال الحساء أو اللبن والبسكويت

فى الصباح . كل ذلك مما يبشر بالخير وسيؤدى حتما إلى رفع المستوى الصحى للناشئة الجديدة . وهنالك على ما أخبرنا خطة لتزويد جميع أطفال المدارس بوجبة ساخنة للغذاء بعد أن يكمل المطبخ المركزى الذى ينتظر أن يفتح فى أول السنة المدرسية القادمة يكفى لتغذية نحو عشرين ألف تلميذ يومياً .

٧ — والناظر فى شئون المعارف فى الكويت لابد له أن يتساءل ترى كيف يستطيع التعليم المساعدة على النهوض بالحياة الاقتصادية ؟ وما هى سبل العيش والارتزاق والإنتاج المفتوحة أمام الناشىء الكويتى ؟ إن الحياة الاقتصادية فى الكويت قائمة اليوم على الإيراد الناتج من النفط فى الدرجة الأولى وما تبع هذا الإيراد من حركة عمرانية وخدمات فتحت أبوابا للكسب لكثير من الناس منها بناء الدور وما يتطلبه البناء من نجارة وكهرباء ومد أنابيب وغير ذلك . ومنها تعبيد الطرق وفتح الشوارع . ومنها انتشار السيارات وما يتطلبه ذلك من نشوء « الكاراجات » ومعامل (ورش) التصليح وما أشبه ذلك . على أن كل هذه المستحدثات هى من نوع الخدمات وليست من نوع الصناعات الإنتاجية . والاقتصاد الكويتى مبنى بعد ذلك على التجارة القائمة فى الغالب على الاستيراد من الخارج . ومن هذا الاستيراد ما يستهلك محلياً ومنه ما يصدر من جديد إلى البلاد المجاورة . وليس هنالك بعد أن بارت تجارة اللؤلؤ ، أو كادت ، سلع تصدرها الكويت إلى الخارج من مصنوعاتها أو منتوجاتها إلا القليل . ولقد حاولنا الاستفسار عن إمكانيات الكويت فى الزراعة والصناعة ولكننا لم نظفر بمعلومات دقيقة يمكن التعويل عليها فى هذا الشأن . ولقد أشار البعض فى أحاديثهم إلى إمكان الاستفادة من الماء الوارد من العراق لغرض القيام بمشاريع زراعية فى الكويت على نطاق واسع . على أن هذا لم يتعد على ما يظهر مجرد الفكرة ولا ينتظر أن تقوم حركة زراعية واسعة خلال الخمس أو العشر سنوات القادمة . وكذلك لم نستطع أن نكشف صناعة أساسية فى الكويت

يمكن أن تعتبر إنتاجية غير صناعة السفن وهنالك بعض الإمكانيات فى صناعة الطوب (الطابوق) وغيره من المواد الإنشائية و إمكانية قيام مصائد حديثة فنية للأسماك ومعامل لمعالجتها وتعليبها .

ومما يلاحظ أنه ليست هنالك معلومات إحصائية دقيقة أو دراسات يمكن الركون إليها لمعرفة إمكانيات الكويت الاقتصادية لعرض توجيه نظام التعليم نحوها . فليس هنالك إحصاء للسكان ولا يعرف بالضبط توزيع هؤلاء السكان بحسب أعمارهم ، ولا عدد المتعلمين منهم ، ولا المهن التى يمتهنونها . كما أنه ليس هنالك إحصاء منشور للصادرات والواردات بأنواعها أو بعدد المحلات الصناعية وأنواعها ولا الإحصاءات الحيوية للولادات والوفيات إلى ما هنالك من معلومات أساسية تعد ضرورية لكل تخطيط وتوسع فى المستقبل . إن هذه الحال تفت فى عضد المربى الذى يريد أن يضع خطة تربوية محكمة للمستقبل وتضطره إلى أن يجعل خطته عامة غير تفصيلية .

لذلك فقدسررنا إذ عرفنا أنه قد صدر قرارمن الحكومة بتأسيس مديرية للإحصاء تكون وظيفتها جمع الإحصاءات عن النفوس وجميع مرافق الحياة الكويتية وتنسيقها ونشرها لتكون أساساً لكل تخطيط فى المستقبل .

وليست الحاجة إلى دراسة إمكانيات الكويت الاقتصادية بأقل من الحاجة إلى الإحصاءات لغرض وضع الخطط للتعليم وخاصة التعليم المهنى منه (أى الزراعى والصناعى والتجارى) . وقد استقدمت إيران والعراق وتركيا خبراء أوتعاقدت مع شركات بحثت مواردها و إمكانياتها ووضعت لها بعض الخطط الإنتاجية أو طلبت مساعدة البنك الدولى للإعمار لهذا الغرض وكان لها من وراء ذلك فوائد كثيرة ولعل الكويت تستطيع القيام بذلك أيضاً حتى يعرف اتجاهها الاقتصادى وحتى يوجه التعليم — وخاصة المهنى منه — فى الاتجاه نفسه .

٨ — والمجتمع الكويتى تغلب عليه الأمية ، والأمية لا تتمشى مع حالة المدنية الحديثة . إنها تجعل الأمة قاصرة عاجزة عن تدبير أمورها بنفسها وتعزلها عن الأحداث القومية والدولية . فتبقى جاهلة للتيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية التى تهب رياحها فى عالمنا اليوم وتهدد كل من لم تتفتح عيونه لها ولم يتخذ الحيطة لدرء أخطارها . والشعب الأمى يكون أيضاً طعمة للخرافات ولكثير من العادات غير الصحية فتتفشى فيه الأمراض لأنه لا يعرف كيف يتقى خطرها وتعلو فيه نسبة وفيات الأطفال لجهل الأمهات بطرق العناية بأطفالهن . وهكذا تضيع على الأمة ألوف مؤلفة من الأطفال كان يمكن أن يصبحوا رجالا ونساء أشداء تستثمر قواهم فى مصلحة البلاد . والأمية أيضاً عائق هائل لتقدم البلاد الاقتصادى ، ذلك أن الصناعة والزراعة الحديثة قائمتان على العلم ولا يمكن للصانع أو الزارع أن يطبق أحدث الأساليب فى الإنتاج إذا كان أمياً . وقد يتعلم الصناعة أو الزراعة بالممارسة على أسلوب رتيب فيطبق ذلك الأسلوب ولكنه يعجز عن الخروج منه إلى أساليب حديثة قد تكون أكثر تعقيداً وأكثر إنتاجاً .

وصفوة القول أننا نرى فى نشر التعليم بجميع ألوانه وبمختلف مراحله أعظم ضمان لحياة الكويت ورفاهها سواء أبقيت لها ثروة النفط أم زالت . ولقد عاش الكويتيون قرنين ونصفا رغم جدب أراضيهم بذكاء جنانهم ومغالبتهم لقسوة الصحراء من جهة وللبحار المحيطة بهم من الجهة الأخرى وكان الذكاء الفطرى وروح الإقدام كافيين إلى عهد قريب لكى يشق الكويتيون طريقهم فى الحياة . أما وقد تعقدت الحياة واتصلت أجزاء العالم بعضها ببعض وأصبحت بعض البلاد مهما نأت تؤثر فى مجرى الحياة الكويتية ، وارتقت أساليب التجارة والصناعة والزراعة وابتدعت طرق جديدة للتنظيم والتعاون فلم يعد الذكاء الفطرى كافياً ولا بد من إنماء هذا الذكاء وشحذه

بالعلم والخبرة المستمدين من خير ما يقدمه لنا العلم الحديث . وهذا هو الضمان الوحيد الذى يكفل للكويت مستقبلها و يساعدها على شق طريق جديد لها مهما جدبت أراضيها أو نضبت بعض ينابيع ثروتها .

وعلى هذا الوصف للمجتمع الكويتى فى حالته الحاضرة وفى إمكانياته المستقبلة يمكننا أن نحدد أهداف التعليم فى الكويت بما يلى :

(١) إزالة الأمية عن المجتمع الكويتى صغيره وكبيره فلا حياة رشيدة مع الأمية لأمة تنزع إلى الرقى والعلا .

(٢) نشر التعاليم الدينية وغرس المبادئ الأخلاقية المستمدة من الدين ومن خير ما فى الحياة العربية من تقاليد وعادات . ومن المبادئ الأخلاقية التى يجب العناية بها ، الصدق والأمانة فى القول ، والعمل ، والتزام جانب الحق فى كل شىء ، ومعاملة الناس بالرفق و بروح مشبعة بالعطف والإنسانية والمحبة ، والدفاع عن الضعيف ، وحماية الجار التى هى من أهم تقاليد العرب ، و إعطاء الناس حقهم والدفاع عن الحقوق العامة ، و إكرام الضيف والسخاء دونما تبذير ، والشجاعة المادية والمعنوية وروح الإقدام والمغامرة والتعود على تحمل المشاق ، وروح التعاون مع الآخرين والعمل للصالح العام وتضحية المصلحة الشخصية أمام المصلحة العامة ، والتنافس الشريف لأغراض إنشائية إيجابية والوقوف بالتنافس عند حد لا يسمح له بتضحية الصالح العام لغرض حب الظهور أو النزاع على مناصب وتعود النظام فى العمل وحسن تنظيم الأوقات ، والاجتهاد والمثابرة والثبات أمام الصعوبات التى قد تعترض إنجاز المشروعات .

(٣) بث روح المواطنة للكويت خاصة وللعروبة عامة و بث الروح القومى العربى والتعرف على الميراث القومى العربى والمحافظة عليه والعمل على

إنمائه والتقدم به تبعاً لروح العصر والتأدب بأدب العرب و إتقان اللغة العربية والتعبير الفصيح بها نطقاً وكتابة .

(٤) بث الروح الديمقراطى وتعود الطريقة الديمقراطية فى العمل . أما الروح الديمقراطى فقوامه الشعور بالمساواة مع الآخرين واحترام حياة الآخرين وشخصياتهم وعقائدهم وأفكارهم وأملاكهم واحترام حرية الفكر والقول والعمل ضمن المصلحة العامة . وأما أسلوب العمل الديمقراطى فيتناول ضبط النفس وحفظ النظام فى الاجتماعات والمحافظة على آداب المناقشة و إعطاء مجال للآخرين لإبداء الرأى واحترام آرائهم حتى فى حالة مخالفتها للرأى الشخصى وتعود الطريقة الديمقراطية للوصول إلى القرارات وتعلم طرق الانتخابات والخضوع لرأى الأكثرية بعد ظهوره وغير ذلك من أساليب العمل التى هى خير ما ابتدع حتى اليوم للمحافظة على حقوق أكبر عدد ممكن من الناس ومصالحهم والعمل بآرائهم .

(٥) بث المبادىء الصحية الفردية والعامة وغرس العادات الصحية وتعود النظافة وتعلم تركيب الجسم الإنسانى ووظائف أعضائه والعناية به ومعرفة طرق انتشار الأمراض وكيفية الوقاية منها والتعرف على مقومات الغذاء الصحيح والتعود عليه ودراسة المنشآت الصحية العامة وتقدير قيمتها ووظائفها .

(٦) غرس الميل إلى العمل اليدوى المنتج وتقدير قيمته فى بنيان المجتمع و إتقان بعض المهارات اليدوية باستعمال مختلف المواد والآلات الشائعة وتعود القيام بالحاجات البيتية المادية من التصليحات البسيطة وتعليم مهنة من المهن لكل من كانت له القابلية أو الرغبة بذلك .

(٧) رياضة الجسم وتقويته ونشر الروح الرياضية والكشفية وتعلم أساليب اللهو البريئة وإنماء الهوايات .

(٨) تنمية روح الإبداع والابتكار وتشجيع التعبير عن النفس بالفن والتصوير والنحت وبالموسيقى والحركات الإيقاعية والتمثيل والشعر والخطابة وتشجيع الهوايات الشخصية وكل ما من شأنه أن يجعل حياة الفرد وحياة المجتمع أكثر ثراء من الناحية الثقافية .

٩ — ولابد لنا قبل الانتهاء من هذا العرض العام أن نضع ثلاثة مبادئ أساسية يجب أن يسير عليها نظام التعليم فى الكويت .

أولها : وجوب قيام تعليم عام إلزامى مشترك لجميع أبناء الكويت وبناتهم ويجب أن يشمل هذا التعليم جميع الأطفال من بنين وبنات ممن هم بين سن السادسة والرابعة عشرة كما سنبينه فى الفصول القادمة ، لا فرق إن كانوا كويتيين أم غير كويتيين نازحين حديثاً إلى الكويت ، ذلك أنه يجب ألاّ يبقى فى الكويت أمى ويجب أن يمنع تشغيل الأطفال كويتيين أو غير كويتيين قبل تمام سن الرابعة عشرة . ولما كانت الأعمار غير معروفة عند كثير من الناس فلابد فى حالة الشك من الرجوع إلى المحكمة ، أو إلى هيئة خاصة تعطى صلاحية المحكمة ، لتقدير أعمار الأشخاص .

وثانيها : القيام بحملة واسعة النطاق للتربية الأساسية ومكافحة الأمية بين الكبار حتى لا يبقى أحد تحت سن الأربعين وهو أمى وحتى لا تقوم فجوة فى المجتمع الكويتى بين الكبار وغالبهم أمى وبين الصغار إذ يصبحون جميعهم متعلمين وسنأتى على تفصيل ذلك فى فصل خاص .

وثالثها : إتاحة الفرص لجميع المواطنين الكويتيين من البنين والبنات الراغبين فى الاستزادة من التعليم والذين لهم قدرات فكرية أو عملية أن

يتعلموا التعليم المناسب لهم ولمقدرتهم ويجب أن تتاح لهم هذه الفرص بالتساوى ويكون المقياس الوحيد لتمتعهم بالتعليم بعد مرحلة الإلزام هو قابليتهم للانتفاع من هذا التعليم .

وإنا نرحب بالسنة التى سارت عليها الكويت إلى الآن وهى جعل التعليم مجانياً فى جميع مراحله ، كما نرحب بما اتبعته من تقديم الكتب والأدوات والغذاء والكساء ووسائل النقل إلى المدارس إذا كانت بعيدة عن المسكن والعلاج الطبى لجميع تلاميذ المدارس من غير مقابل ، حتى لا يقف الفقر حائلا دون التعليم إلى أقصى ما تسمح به استعدادات الأطفال . وللكويت من مواردها المالية ما يساعدها على السير فى هذا الطريق إلى المستوى الذى بلغته أرقى الأمم الديمقراطية .

هذا وقد تعمدنا ألا ننظر إلى أبعد من عشر سنوات فجعلنا مقترحاتنا فى نطاق هذه المدة القصوى على أن تكون قابلة للتعديل فى ضوء الخبرة المكتسبة عند التطبيق .

الفصل الثانى

مراحل التعليم

١ — ينقسم السلم التعليمى فى الكويت اليوم إلى ثلاث مراحل — مرحلة تسمى بالروضة ومدتها ثلاث سنوات تبدأ بسن السادسة وتنتهى بنهاية السنة الثامنة ، ومرحلة تدعى بالابتدائية ومدتها أربع سنوات تبدأ فى أول سن التاسعة وتنتهى بنهاية السنة الثانية عشرة من العمر ، ومرحلة ثانوية تدوم خمس سنوات من ابتداء الثالثة عشرة إلى نهاية السابعة عشرة . هذا هو السلم الأساسى وهو مأخوذ عن النظام المصرى القديم ويضاف إليه دراسات ثلاث تبدأ اثنتان منها بعد إتمام الدراسة الابتدائية وهى دار المعلمات ومدتها ثلاث سنوات وكلية الصناعة وهى فى سنتها الأولى . أما الدراسة الثالثة فهى فى المعهد الدينى وهو معهد تمتد دراسته على تسع سنوات مقسمة إلى ثلاث مراحل مرحلة تجهيزية مدتها سنة واحدة ومرحلة ابتدائية مدتها أربع سنوات ومرحلة ثانوية مدتها أربع سنوات أيضاً . وهنالك أخيراً دراسات تجارية مسائية تقبل الطلبة من بعد دراستهم الابتدائية ، وبها قسم يقبل غير الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية إذا نجحوا فى امتحان خاص يعقد لهم .

وليست الأعمار التى ذكرناها لكل من المراحل الثلاث إلا حدودا نظرية لابتداء المراحل ونهايتها فلقد كان من أول ما لاحظناه وجود عدد كبير من الأطفال ممن هم دون هذه الحدود أو ممن يتعدونها بعدة سنوات . ففى السنة الأولى من الروضة مثلا عدد لا يستهان به من الأطفال ممن هم فى الخامسة أو دون ذلك من العمر وفى كل سنة طلبة تتجاوز أسنانهم السن المتوسطة لتلك السنة بأربعة أو خمسة أعوام حتى لتجد طلبة فى السنة الرابعة الابتدائية وهم فى السابعة عشرة أو الثامنة عشرة من العمر بل وأحياناً

فوق ذلك حتى شغلت هذه المشكلة أذهان القائمين على المعارف فى الكويت وجعلتهم يفكرون فى طرق العلاج لها .

ولسنا نرى أن هذا النظام فى التعليم له ما يبرره من الناحية التعليمية أو السيكولوجية . فما يسمى بالروضة ليس روضة أطفال بالمعنى المتعارف فى العالم لرياض الأطفال فما هو إلا السنوات الثلاث الأولى من التعليم الابتدائى حيث تعلم مبادىء القراءة والكتابة والحساب و بعض المعلومات الأولية الأخرى . وثلاث سنوات من المرحلة المدرسية الأولى ليست كافية لأن يقطع الطالب شوطاً كافياً فى دراسته فقد دلتنا زياراتنا لما يسمى بالرياض و دلتنا خبرتنا فى المدارس الابتدائية فى سائر البلاد العربية على أن إتقان عملية القراءة و الكتابة فى اللغة العربية مثلا وا كتساب الطلاقة الميكانيكية فيها يتطلبان أكثر من ثلاث سنوات وأنه ليس هنالك ما يبرر نقل الطالب إلى مرحلة أخرى من التعليم قبل أن يكسب المهارة الأساسية فى القراءة والكتابة . وما يقال عن هذين يقال عن عمليات الحساب الأساسية أيضا فإن معظم الطلبة محتاجون إلى أكثر من ثلاث سنوات للتمكن من العمليات الأربع و إتقان جدول الضرب .

٢ — إن هذه الاعتبارات جعلتنا نفكر فى دراسة تقسيم آخر للسلم الدراسى قد يكون أوفى بحاجة التعليم بالكويت . وكان من أول ما وجهت إليه أنظارنا عند زيارتنا للمدارس وجود عدد كبير من الأطفال فى السنة الأولى من الرياض ممن هم دون السادسة من العمر وقد يبلغ عدد هؤلاء نحو نصف عدد الأطفال المسجلين فى السنة الأولى فى بعض المدارس وأغلبهم ممن يضطرون إلى إعادة السنة الأولى ، لا لسبب إلا لأنهم دخلوها صغاراً غير مستعدين لتلقن مبادىء القراءة والحساب واللحاق برفاقهم الذين هم أكبر منهم سنا . وقد أكد لنا نظار المدارس وناظراتها أنهم مضطرون إلى قبول

هؤلاء الأطفال لإلحاح آبائهم واستخدامهم كل أساليب الضغط لكى يدخلوا أولادهم فى المدارس فى هذه السن الغضة . وهذه ظاهرة تقليدية فى المجتمعات العربية إذ تعود الآباء منذ القدم أن يبعثوا بأبنائهم منذ نعومة أظفارهم إلى الكتاتيب ليتعلموا القرآن الكريم . فليس من السهل إذن معارضة جمهور الوالدين والحيلولة دون قبول أولادهم فى المدارس .

وظاهرة أخرى تجعلنا نعتقد بضرورة تلبية رغبات الآباء وقبول أبنائهم وبناتهم فى سن مبكرة إلى المدارس وهى تفشى سوء التغذية بين الأطفال فى الكويت . فدخول الأطفال المبكر يسمح لهم بالاستفادة من وجبة الغذاء التى تعطى لطلبة المدارس مما يؤدى إلى تحسين صحتهم وازدياد نموهم الجسمى فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف البيت العربى وجهل الأمهات مما يؤدى إلى قلة العناية بالأطفال ولعبهم فى الشوارع وتعرضهم للأوساخ والأمراض أيقنا أن فى قبولهم المبكر بالمدارس بركة وحماية لأغلبهم من الأمراض والعادات السيئة وإفساح المجال لهم للنمو نموا طبيعياً ولتعود العادات الحسنة التى تفيدهم فى حياتهم .

لذلك فإننا نوصى بأن تؤسس فى الكويت رياض للأطفال بمعناها الصحيح (Kindergarten) يدخلها الأطفال فى سن الرابعة ويبقون فيها سنتين يتعلمون فيها العادات الصحية والنظافة وآداب السلوك وعشرة الأطفال الآخرين والألعاب والحركات الإيقاعية وشيئا من الرسم وأعمال الطين وغير ذلك دون أن يتعلموا القراءة والكتابة بشكل منظم . وتعطى لهم وجبة من الطعام ويفحصون فحصاً طبياً ويعالج ما قد يطرأ عليهم من مرض . وتكون هذه الرياض خير مدخل للحياة المدرسية يدخلها الأطفال مختارين ويؤسس منها على قدر ما تدعو إليه الحاجة أو على قدر ما يشتد عليها الطلب وتوزع فى أنحاء المدينة بوجه يجعلها قريبة المنال من الأطفال دون أن يضطروا

إلى الابتعاد عن بيوتهم كثيراً . أما فى القرى فيصح أن تلحق فصول الرياض بالمدارس الابتدائية للبنات .

ويستخدم لهذه المدارس معلمات قد تدربن تدريباً خاصاً على العمل فى رياض الأطفال ، وينبغى أن تفتح شعبة خاصة بأقرب وقت فى دار المعلمات لإعداد معلمات الرياض .

إن تأسيس هذه الرياض حرى بأن يرفع عن السنوات الأولى هذا التشويش الحاصل من تكاثر الأطفال الذين هم دون السن التعليمية والذين يؤدى وجودهم إلى تضخم الفصول فى السنة الأولى وإلى تأخير الطلبة النظاميين فى دراستهم كما أنه يسمح بإسداء عناية خاصة للأطفال الذين هم دون سن التعليم على أحدث الأساليب .

٣ — ولقد فكرنا فى خير نظام يمكن أن يوضع فى الكويت للتعليم المدرسى بعد سن السادسة ، الابتدائى منه والثانوى ، واستعرضنا مدة الدراستين الابتدائية والثانوية فى مختلف البلدان فرأيناها فى العراق والأردن ومصر إحدى عشرة سنة . وهى فى سوريا ولبنان والكويت اثنتا عشرة سنة . وهى كذلك فى معظم البلدان الأوروبية والأمريكية ما خلا ألمانيا وبعض دول أواسط أوروبا حيث يبلغ مجموع سنوات التعليم الابتدائى والثانوى الثلاث عشرة سنة . ولما كان من الضرورى للكويت أن يبلغ تعليمها الثانوى من الرقى درجة تسمح بقبول الحاصلين على الشهادة الثانوية فى جامعات البلاد العربية وجامعات البلاد الغربية بسهولة ولما كان التعليم الحديث فى الكويت جديداً لم تستقر دعائمه بعد فقد رأينا أن نوصى بأن يبقى مجموع الدراستين الابتدائية والثانوية اثنتى عشرة سنة على ما هو فى الوقت الحاضر وذلك بين سن السادسة والثامنة عشرة .

و بعد أن قررنا هذا كان لا بد لنا من التساؤل عن خير المراحل التى يمكن أن يقسم إليها التعليم بين سن السادسة والثامنة عشرة . وهنا تساءلنا عن مدة التعليم العام الإلزامى التى يصح الأخذ بها فى الكويت . إن معظم البلاد العربية قد جعلت مدة التعليم الابتدائى الإلزامى ست سنوات ما خلا سوريا حيث يمتد هذا التعليم على خمس سنوات فقط . على أن هذا لا يرجع فى الغالب إلى اعتبارات تربوية من حيث كفاية ست سنوات لتربية مواطن عامل صالح ، ولكنه يرجع فى الغالب إلى اعتبارات اقتصادية لا تسمح فى الوقت الحاضر بتعميم التعليم على جميع البنين والبنات لأكثر من ست سنوات . غير أن هذا القيد الاقتصادى لا ينطبق على الكويت التى أنعم الله عليها بمورد يسمح لها بإحلال نظام من التعليم العام يتجاوز ست سنوات . والواقع أن التعليم العام الإلزامى فى معظم البلاد الراقية يمتد على ثمانى سنوات بين سن السادسة والرابعة عشرة ، وقد أوصى مؤتمر التعليم الإلزامى للبلاد العربية المنعقد فى القاهرة أن لا تكون مدة التعليم الإلزامى أقل من ست سنوات وأن تزاد هذه المدة بأقرب فرصة ممكنة .

ولذلك فإننا نوصى أن تكون مدة التعليم العام الإلزامى للبنين والبنات ثمانى سنوات فى الوقت الحاضر بين سن السادسة والرابعة عشرة .

إن التعليم العام الإلزامى مدة ثمانى سنوات يوصل الأطفال إلى سن المراهقة و يساعدهم على قطع المرحلة الأولى الصعبة من هذه السن ، وفيها يبدأ جسم الطفل بالتكامل و يشتد ساعده كما يتكامل عقله و يصبح أقدر على استيعاب العلوم . وهكذا تستطيع المدرسة تزويده بطائفة حسنة من العلم النظرى و بمقدار من المهارة العملية كما تعلمه أسلوب التفكير فيخرج أقدر على مجابهة الحياة و يكون مواطناً أصلح .

٤ — ونحن نرى أن يقسم التعليم العام الإلزامى إلى مرحلتين مرحلة أولى تسمى

بالابتدائية مدتها أربع سنوات بين سن السادسة والعاشرة . ومرحلة متوسطة مدتها أربع سنوات أيضاً بين سن العاشرة والرابعة عشرة ، ويجوز الجمع بين المرحلتين فى مدرسة واحدة عند الضرورة وبخاصة فى القرى . على أن الفصل بينهما هو الأصلح عادة فى المدينة لكيلا تبلغ المدرسة من الضخامة حداً تصعب معه إدارتها وتضعف فيه العناية الشخصية بالأطفال ، ومنعاً أيضاً للتفاوت الكبير فى الأعمار بين صغار الطلبة وكبارهم .

أما المرحلة الابتدائية فهى المرحلة التى يتعلم فيها الطفل «ميكانيكيات» القراءة والكتابة ويتقنهما إلى حد الانطلاق بحيث يستطيع أن يقرأ معظم ما يوضع بين يديه ويفهم ما كانت مفرداته ومعانيه سهلة متناسبة مع سنه ، كما يستطيع كتابة قصة صغيرة لا تزيد على بضعة أسطر بلغته الخاصة التى يكون قد أصابها شىء من التهذيب . ويتعلم التلميذ فى هذه المرحلة أيضاً مبادئ الحساب بما فيها العمليات الأربع وجدول الضرب ومبادئ بسيطة جداً من الكسور والمقاييس والعملة الشائعة فى الكويت . وهو إلى ذلك يتعرف تعرفاً عاماً على بيئته كما يتعلم التعبير عن نفسه بالرسم والعمل اليدوى وشىء من التمثيل البسيط والموسيقى والنشيد والألعاب الحرة .

٥ — وأما المرحلة المتوسطة فهى المرحلة التى يكسى بها هذا الأساس أو الهيكل الذى اقتبسه الطالب فى المرحلة الابتدائية بالمادة والخبرة . فتهذب لغته إذ يتقن صرفها ونحوها نظراً وعملا ، ويصبح قادراً على التعبير عن نفسه بالكلام والكتابة بلغة فصحى على قدر الإمكان ، ويتوسع معه فى الحساب والمقاييس ومبادئ الهندسة العملية ، وقدر من مسك الدفاتر يفيده فى حياته بعد تركه المدرسة المتوسطة ، ويتعلم الطالب كذلك جغرافية البلاد العربية وتاريخها بما فى ذلك جغرافية الكويت وتاريخها ، كل ذلك فى نطاق دراسة عامة لجغرافية العالم وللتاريخ العام ، ويتعلم مبادئ العلوم والصحة بأسلوب عملى لا بالمختبرات فقط

ولكن بملاحظة الطبيعة و بتطبيق بعض المبادئ العلمية فى الفيزياء والكيمياء والصحة على الحياة اليومية وعلى الأعمال التى يقوم بها فى معمل المدرسة . يضاف إلى ذلك فرص واسعة تتاح للطالب لممارسة الفنون الجميلة والفنون العملية . وفرص واسعة للتربية البدنية والألعاب تتناول جميع الطلبة لا المتفوقين منهم فقط .

٦ — ولا بد لنا من التأكيد على ثلاث نواح هامة من التعليم فى المرحلة المتوسطة وهى — التعليم العملى ، وتعليم اللغة الأجنبية ، واستخدام المرحلة المتوسطة لاستكشاف مقدرات الطلبة وميولهم وتوجيههم توجيهاً تربوياً ومهنياً . أما من حيث التعليم العملى فنحن نعتقد أن ثقافة المرء فى هذا العصر الحديث الذى تسوده روح العمل تبقى ناقصة إن هو لم يختبر العمل اليدوى المنتج و إن هو لم يتعلم بعض المهارات العملية الأساسية لذلك فإننا نوصى أن تدرس فى المدارس المتوسطة بعض الأعمال اليدوية كالنجارة والحدادة وشىء من الميكانيك والكهرباء والأشغال الجلدية والنسج والزراعة وتربية الحيوانات فى بعض مدارس القرى وللبنات النسج أيضاً والتدبير المنزلى والخياطة والتطريز كل ذلك بشكل يسمح باستكشاف قابليات الطلبة العملية و يكون مقدمة لتعليم مهنى واسع أو للتدريب العملى فى الصناعة أو الزراعة بعد المرحلة المتوسطة و يجب أن يكون فى كل مدرسة متوسطة معمل (ورشة) أو أكثر يشتغل فيه الطلبة عدداً من الساعات الأسبوعية تتراوح بين السدس والسبع من مجموع دروس المنهج . وتلحق ببعض مدارس القرى حديقة مدرسية أو مزرعة صغيرة .

٧ — والمرحلة المتوسطة هى المرحلة التى يبدأ فيها تعليم اللغة الإنجليزية . إن تعليم هذه اللغة يبدأ الآن فى السنة الأولى الابتدائية على النظام الحاضر أى فى السنة الرابعة المدرسية واقتراحنا ينجم عنه تأجيل بدء تعليم اللغة الإنجليزية إلى السنة الخامسة المدرسية ونحن لا نرى مناصاً من ذلك إذا قررنا أن تكون المرحلة

الابتدائية على النظام الجديد أربع سنوات إذ ليس من المنطق ولا من الممكن عملياً البدء بتعليم اللغة الإنجليزية فى السنة الأخيرة الابتدائية فلا يكاد الأطفال يقطعون فى اللغة شوطاً بسيطاً حتى ينقلوا إلى مدرسة أخرى يتغير فيها نظام التعليم ، هذا إلى صعوبة إيجاد عدد من المعلمين يكفى لتدريس الإنجليزية فى جميع المدارس الابتدائية .

وهنالك سبب آخر يجعلنا نرجح إدخال تعليم الإنجليزية فى السنة الخامسة وهو اعتقادنا بأن تعليم اللغة الأجنبية يجب ألّا يبدأ به قبل أن يتمكن الطالب من لغة الأم حتى لا يتعارض تعليم اللغة الأجنبية مع تعليم اللغة الوطنية و يشوش عليه . ولقد وجدنا أثناء زياراتنا للمدارس أن أغلب الطلبة فى السنة الثالثة لا يكونون متمكنين بعد من القراءة والكتابة العربيتين وأنهم لا يزالون متلكئين متعثرين وأن مرحلة الإتقان النسبى للقراءة والكتابة ولشىء من التعبير البسيط لا يبلغها أغلب الطلبة إلا فى نهاية السنة الرابعة . ولذلك فإننا نرى أن بدء اللغة الانجليزية يجب أن يعقب هذه الفترة . وأخيراً إننا نرى أن تعليم اللغة الانجليزية ثمانى سنوات فى المرحلتين المتوسطة والثانوية كفيل إذا أحسن تدريسها بأن يضمن إتقانها و بلوغ الطلبة مستوى راقياً فيها يمكنهم من الاستفادة منها فى دراستهم الجامعية أو فى حياتهم العملية .

٨ — هذا والمرحلة المتوسطة هى مرحلة استكشاف لقدرات الطلاب وميولهم إذ تحاول المدرسة معرفة من كان منهم صالحاً للتعليم النظرى ومن كان صالحاً لنوع من أنواع التعليم العملى كأن يكون ميالا للعلوم الطبيعية أو الرياضية أو تكون له قابلية خاصة للأدب والشعر أو يجنح نحو التاريخ والعلوم الاجتماعية أو قد تظهر فيه قابلية خاصة فى الرسم والنحت أو فى الموسيقى أو أن يكون صناع اليدين شغوفاً بفك الأشياء وتركيبها أو أن تدور عقليته حول جمع المال والأخذ والعطاء فى التجارة إلى غير ذلك من الميول والمقدرات .

ويجب أن يكون المنهج الدراسى من التنوع وأن يصاغ الجو المدرسى بحيث يمكن أن تتكشف هذه القابليات والميول ويشجع الطلبة على المضى والتوسع فيها .

وسنشير عند الكلام على المرحلة الثانوية إلى ضرورة تنويع الدراسة فى هذه المرحلة وتفرعها تبعاً لحاجات المجتمع الكويتى ولمقدرات الطلبة وميولهم . وهذا يتطلب استخدام المرحلة المتوسطة لتوجيه الطلبة توجيهاً تعليمياً ومهنياً حتى يدخل كل منهم ميدان العمل الذى يناسبه أو الدراسة التى تعده إلى ذلك الميدان . وقد أصبح التوجيه المهنى فى بلاد الغرب علماً من العلوم مؤسساً على علم النفس ودراسة قابليات الطلبة من جهة ، وعلى دراسة فرص العمل وأنواع المهن التى يتطلبها المجتمع . أما من الناحية النفسية فتستعمل مقاييس الذكاء ومقاييس القدرات (Aptitude Tests) ومقاييس الميول ومقاييس التحصيل كما تستعمل الدرجات المدرسية والاحتكاك الشخصى بين المدرسين والطلبة لمعرفة قابليات الفتيان والفتيات وإمكانياتهم للعمل . وأما من الناحية المهنية فهنالك دراسات مستديمة لسوق العمل وللصناعات القائمة النامية أو المتقلصة وما تحتاج إليه من أنواع الموظفين والعمال الماهرين وغير ذلك وتنشر عن ذلك نشرات هى فى متناول الطلبة وآبائهم . فقد نشرت وزارة المعارف الانجليزية مثلا مالا يقل عن الخمسين كراسة تصف فيها أنواع الحرف والمهن والأعمال المفتوحة أمام الشبيبة ووزعت هذه على مقياس واسع .

ويجرى التوجيه المهنى للشبيبة بأساليب مختلفة من أهمها تشجيع المدرسين للطلبة فى أثناء الدراسة على المضى والتوسع فيما تكون لهم فيه قابلية خاصة أو ولع خاص . ومنها محاضرات تلقى على طلبة السنة النهائية من قبل المدرسين أو من قبل أصحاب الأعمال عن الحرف والأعمال المختلفة وعن الفرص الدراسية

المفتوحة أمام الطلبة . ومنها تقديم المشورة للطالب فيما ينوى عمله فى المستقبل ومنها الاجتماع بوالدى الطلبة والتشاور و إياهم و تقديم المشورة دائماً على أساس السجلات المحفوظة فى المدرسة وفيها نتائج الاختبارات النفسية للطالب ودرجاته المدرسية وملاحظات المعلمين عنه إلى غير ذلك . وللطالب ووالديه بالطبع الحرية التامة فى الأخذ بالمشورة أو الإعراض عنها . ولا يقدم التوجيه المهنى فى السنوات الأخيرة فى المدرسة فحسب بل بعد ترك الطالب للمدرسة أيضاً . فقد فتحت عدد من الحكومات مكاتب خاصة للتوجيه المهنى أغلبها تابع لوزارات العمل لتقديم المشورة للشبان عن الأعمال التى يمكنهم مزاولتها .

وليس كل هذا بالطبع ممكنا فى الكويت فى الوقت الحاضر وإنما ذكرنا شيئاً منه للدلالة على أهمية التوجيه المهنى و بعض أساليبه ولكى نخلص إلى بيان ما يمكن اتباعه من الأساليب فى المدارس المتوسطة فى الكويت . فمن هذه ملاحظة الطلبة وتقدمهم فى دروسهم ومعرفة مايجيدونه منها وما لايجيدون ، وفتح المجال لهم لكى يختبروا أنواع النشاط العملى فى معامل (ورش) المدرسة لمعرفة أيها يتقنونه أو يميلون إليه أكثر من غيره وتشجيعهم على المضى فيه ، ومثل ذلك فتح مجال العمل لهم فى الجمعيات المدرسية وممارسة الفنون الجميلة . ويجب أن يجرى ذلك طيلة مدة الدراسة المتوسطة فكلما تقدم الطالب فى الدراسة تكشفت قابلياته وشجع على ممارسة مايميل إليه منها .

وتحفظ لكل طالب بطاقة تسجل فيها درجاته المدرسية ، ونتائج أشغاله العملية ومقدار تفوقه فى الفنون والألعاب وحالته الصحية والنفسية والعصبية ومدى اشتراكه فى النشاط المدرسى وصفات القيادة الموجودة فيه أو فقدانها إلى ماهنالك من ملاحظات المدرسين ومن نتائج أعمال الطالب .

وتنتهز جميع الفرص الممكنة فى أثناء الدروس لمناقشة حاجات الكويت

فى الصناعة والتجارة والمهن الحرة والتعليم وغيرها و بيان فرص الدراسة المفتوحة أمام الشباب الكويتى بعد الدراسة المتوسطة مع ترغيب على قدر الإمكان فى الاشتغال بالنواحى الصناعية والتجارية والتعليمية تخفيفاً لوطأة التيار الجارف نحو الوظائف والدراسات النظرية . ويمكن الاستعانة أيضا ببعض المثقفين من ذوى الأعمال من تجار وصناع ومهندسين وأطباء ليلقوا محاضرات مبسطة فى المدرسة عن المهن المختلفة .

و يشجع الطلاب والطالبات على طلب المشورة من المعلمين ومن النظار عن مستقبلهم ويجب أن يحاول المدرسون والنظار الاتصال بأولياء أمور الطلبة والتحدث و إياهم عن مستقبل أبنائهم .

هذا وتمهيداً لإدخال نظام علمى للتوجيه المهنى فى مستقبل قريب نقترح إيفاد اثنين من المبعوثين إلى معهد التوجيه المهنى بباريس (Institut d, Orientation Professlonnelie) للتخصص فى هذه الناحية .

٩ — ينتهى الطلبة والطالبات من مرحلة التعليم العام الإلزامى بسن الرابعة عشرة فمنهم من سيترك المدرسة و إن لم يكمل الدراسة المتوسطة . ومنهم من سيرغب فى إكمالها ولو كلفه ذلك سنة أو أكثر فوق سن الرابعة عشرة . والأرجح أن أغلب الطلبة يرغبون فى إكمال دراستهم المتوسطة ونيل شهادتها . فما هى المسالك التى يمكن أن يسلكوها وأنواع الدراسات التى يمكن أن يستفيدوا منها بعد إنهائهم المرحلة المتوسطة ؟

لقد تخرج فى الدراسة الابتدائية فى يونيو من سنة ١٩٥٤ مائة وعشرون طالبا وطالبةوقد دلت الإحصاءاتعلى أن مائة منهم دخلوا المدرستين الثانويتين للبنين والبنات أى بنسبة ٨٣٪ . وعدد الطلبة والطالبات فى السنة الرابعة الابتدائية فى هذا العام يناهز ٣٤٠ ولا شك أن هذا العدد سيزداد كلماتقدمت السنون لأن المسجلين فى الصفوف الدنيا من المدارس الابتدائية الحاضرة هم

أضعاف المسجلين فى السنة الرابعة (انظر الفصل الثالث) فهل سيدخل جميع هؤلاء إلى التعليم الثانوى النظرى المؤدى إلى الدراسة الجامعية و إلى الوظائف الحكومية ؟ إن هذا ليس فى الإمكان إذ ستعجز المدارس الثانوية عن قريب عن استيعاب جميع المتخرجين فى الدراسة المتوسطة كما أنه ليس كل من أنهى هذه الدراسة قادراً على متابعة التعليم الثانوى النظرى . واكتظاظ الطلبة فى التعليم الثانوى والتعليم الجامعى من بعده يخلق طبقة من ذوى « الياقة البيضاء » الذين تعجز وظائف الحكومة عن استيعابهم و ينتج عن ذلك بطالة المتعلمين وما تجره من مشاكل اجتماعية . وفى البلد مرافق كثيرة تحتاج إلى الإنماء فلها تجارة واسعة ، ولها أسطول تجارى بحرى ، وحركة العمران فيها محتاجة إلى مهرة الصناع من مختلف الدرجات وموارد النفط بها محتاجة إلى عمال وصناع ماهرين و إلى مهندسين وخبراء يشاركون العمال والخبراء الأجانب فى عمليات استخراج النفط ونمو التعليم السريع خلق حاجة كبرى إلى المعلمين والمعلمات ، هذا بالإضافة إلى المهندسين والأطباء والاختصاصيين على أنواعهم الذين ينتجهم التعليم الجامعى . وإذن فلا بد من تنويع الدراسة بعد مرحلة التعليم العام الإلزامى لتتناسب مع توزيع القدرات الطبيعية بين الفتيان والفتيات من جهة ، ومع حاجات الكويت من جهة أخرى .

ونحن نرى أن تتفرع الدراسة الثانوية بعد المرحلة المتوسطة إلى الفروع التالية :

للبنين — الدراسة الثانوية الأكاديمية (النظرية) والدراسة الصناعية بأنواعها ، والدراسة التجارية ، والدراسة بمدارس المعلمين لإعداد معلمين للمدارس الابتدائية والمتوسطة ، ويجوز أن تضم إلى ذلك دراسة فى الملاحة البحرية على أن تدرس إمكانياتها من قبل الإخصائيين .

للبنات — الدراسة الثانوية الأكاديمية ، والدراسة النسوية وتشمل

التدبير المنزلى ، والخياطة والتطريز ، والدراسة بمدارس المعلمات لإعداد المعلمات لمدارس البنات الابتدائية والمتوسطة ولرياض الأطفال .

أما الدراسة الثانوية الأكاديمية فمدتها أربع سنوات ويؤمها من البنين والبنات أولئك الذين تفوقوا فى دروسهم النظرية وأظهروا جدارة خاصة تؤهلهم لمتابعة الدراسة الثانوية ثم لدخول التعليم الجامعى على أنواعه . ويصح أن تكون كلتا السنتين الأوليين عامة ثم يتفرع المنهج بعد ذلك إلى دراسة علمية ودراسة أدبية اجتماعية طول كل منهما سنتان .

ومثل ذلك معاهد إعداد المعلمين والمعلمات يؤمها الطلبة والطالبات الراغبون فى التعليم فى المدارس الابتدائية ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات لإعداد معلمى ومعلمات المدارس الابتدائية ، ويضاف عليها قسم راق مدته سنتان أخريان لتخريج المدرسين والمدرسات للمدارس المتوسطة ولرياض الأطفال .

ويوازى التعليم الثانوى الأكاديمى التعليم الثانوى الصناعى للبنين على أنواعه فى المدرسة الصناعية ويتوخى هذا التعليم فى الغالب إخراج مهرة الصناع وملاحظى الأعمال ورؤساء المعامل (الورش) ولا يتوخى تخريج العامل نصف الماهر . وتختلف مدة الدراسة بحسب نوع الصناعة من السنتين إلى الأربع تتخللها دراسات ثقافية غرضها إعداد المواطن والعامل الماهر معا .

ويقابل ذلك للبنات تعليم يعدهن لكى يصبحن ربات بيوت فيدرسن تدبير المنزل وتربية الأطفال وشيئاً من الخياطة والتطريز إلى جانب الدروس الثقافية . ويصح أن تجنح بعضهن إلى التخصص إما فى شئون التغذية أو شئون الخياطة والتطريز حتى يمكنهن أن يتخذن ذلك مهنة إذا رغبن . ونحن نرى أن تكون هذه الدراسة ملحقة أول الأمر بثانوية البنات ومدتها أربع سنوات .

ومدرسة الملاحة إذا أنشئت تكون مدتها أربع سنوات وتجمع إلى

التدريب البحرى تعليما ثقافيا ورياضيا وجغرافيا وغرضها إخراج الملاحين الذين يعملون فى السفن التجارية وقد يصح أن يرسل النابغون منهم بعد إكمالهم الدراسة إلى الخارج لكى يصبحوا ضباطا بحريين .

وأخيراً تؤسس مدرسة للتجارة غرضها تخريج الكتبة وماسكى الدفاتر فى البنوك والشركات والقائمين بأعمال السكرتارية و إدارة المكاتب الإدارية والتجارية وتخريج التجار ، وتختلف مدتها بين ثلاث سنوات وأربع بحسب التخصص .

هذه هى أنواع الدراسات التى نرى إمكان تقديمها للطلاب خلال السنوات العشر القادمة . أما تعليم الكبار فسنتكلم عنه فى فصل خاص .

ويأتى بعد التعليم الثانوى التعليم العالى والجامعى . والكويت تعتمد فى هذه الناحية على البعثات التى توفدها إلى المعاهد والجامعات فى الخارج وستستمر على ذلك مدة طويلة ، فيما عدا ما يتعلق بكلية المعلمين وكلية الصناعات اللتين سيأتى ذكرهما فى الفصل القادم . ومن الواجب التدقيق فى اختيار الطلبة لهذه البعثات من ذوى الاستعداد لها المتفوقين فى امتحان شهادة الداراسة الثانوية متى صار عدد الناجحين يسمح بهذا التدقيق . وهذا شرط أساسى لتحقيق الغرض من هذه البعثات من جهة ، ولنجاح فكرة كلية المعلمين وكلية الصناعات من جهة أخرى . لأنه إذا استمرت حكومة الكويت على إرسال كل من يرغب من حاملى الشهادة الثانوية فى بعثة على نفقتها ليتابع الدراسة التى يريدها من غير ضابط فقل أن يتجه طالب إلى الدراسة المحلية بكلية المعلمين أو كلية الصناعات ، فضلا عن أنه ليس فى هذه الطريقة ضمان لاتجاه الطلاب إلى نوع الدراسات التى تلائم استعدادهم أو إلى نوع الدراسات التى تشتد حاجة البلاد إليها أكثر من غيرها . والحادث الآن فعلا أن توزيع البعثات لا يلائم حاجات الكويت . فمثلا كان عدد طلاب البعثة الكويتية بالجامعات

المصرية ٣٧ طالباً فى السنة الدراسية ١٩٥٣ — ١٩٥٤ ، منهم عشرة يدرسون الحقوق بينما لا يدرس الطب غير طالب واحد والهندسة غير ثلاثة طلاب ولا يتابع الدراسة بمعهد التربية غير طالب واحد أيضاً ، مع شدة حاجة الكويت إلى الدراسات الأخيرة وعدم حاجتها الآن إلى الدراسات القانونية وبخاصة لاختلاف القوانين ، أو النظم المطبقة بالكويت عنها بمصر والبلاد العربية الأخرى .

ونحن نرى أن تقرر البعثات وموضوعاتها على أساس حاجات الكويت إلى القادة والاختصاصيين فى مختلف الميادين . ولذلك نوصى بأن تقوم إدارة المعارف بدراسة واسعة لحاجة المعارف إلى مدرسين ومدرسات للمدارس الثانوية وأساتذة لدور المعلمين والمعلمات وكلية المعلمين واختصاصيين فى التربية وعلم النفس والتوجيه المهنى واختصاصيات فى التغذية المدرسية والتدبير المنزلى والخياطة والتطريز ومدرسين لكلية الصناعة ومدرسة التجارة وغير ذلك من الحاجات . وتقوم فى الوقت ذاته باستطلاع ما تحتاج إليه دوائر الحكومة المختلفة من اختصاصيين وموظفين ذوى تعليم جامعى كدوائر الأشغال العامة والصحة والمالية وغيرها وكذلك حاجات الحياة التجارية فى الكويت .

و بعد أن تجتمع لديها كل هذه المعلومات توزعها على عدة سنوات وتعين الموضوعات التى سيرسل الطلبة لدراستها فى كل عام وتعلن عنها لدى الجمهور ولدى المتخرجين فى المدارس الثانوية ولدى بعض الموظفين . وتختار من المتقدمين خير من يلائم كل موضوع من الموضوعات المعينة .

وقد يبدو هذا الرأى نظرياً وهو كذلك فى الحال الحاضرة لقلة عدد المتخرجين هذا العام من الدراسة الثانوية . ولكن لن يكون كذلك بعد عامين أو ثلاثة عندما يتضاعف عدد المتخرجين مرة أو مرتين و يصبح فى الإمكان انتقاء الطلبة والموضوعات فى آن واحد .

إن معظم الدراسات التي يقوم بها الطلاب الكويتيون الآن هي مما يؤدى إلى الشهادات الجامعية الأولى كالليسانس والبكالوريوس . ومن رأينا أن معظم هذه الدراسات يجب أن تجرى فى الجامعات الموجودة فى البلاد العربية ، خاصة فى مصر ولبنان ، إلا فى حالات معينة حيث لا توجد بعض الدراسات إلا فى أوروبا أو أمريكا أو حيث هى ضعيفة فى بلاد الشرق العربى . فمن الخير ألّا يزج الطالب فجأة فى البيئة الغربية ، بل تكون الدراسة فى جامعات الشرق العربى مرحلة انتقال وتكيف له ويجوز أحياناً أن يبدأ الطالب دراسته فى مصر أو لبنان ويكملها وينال الشهادة من إحدى الجامعات الغربية . وقد أحسنت إدارة المعارف إذ اشترطت ألا يذهب الطالب للدراسة لغرض التخصص العالى بعد الليسانس والشهادات الأولى إلا بعد أن يكون قد قضى ردحاً من الزمن فى العمل فى الكويت بعد نيله الشهادة الجامعية الأولى . فهذا مما يزيد قيمة الدراسة الاختصاصية ويوجهها نحو حاجات الكويت .

وبعد أن يزداد عدد حملة الشهادات الجامعية الأولى يختار المتفوقون منهم والناجحون فى أعمالهم فى الكويت لغرض الاستزادة من التخصص لنيل الشهادة العليا كالماجستير والدكتوراه أو لنيل الدبلومات الخاصة فى موضوعاتهم أو للاطلاع على المستحدثات فى فروع اختصاصهم . وطبيعى أن الكثير من هذه البعثات سيكون إلى بلاد الغرب حيث تتوافر أسباب البحث العلمى إلى درجة لا توجد فى كثير من الحالات فى البلاد العربية .

ولابد فى كلتا الحالتين ، الدراسات الجامعية الأولى أو الاختصاصية العليا ، من حسن اختيار الجامعات والإشراف على دراسة الطلبة من قبل مراقبين للبعثات خبيرين بشئون التعليم فى كل بلد .

١١ — وإلى جانب النظام التعليمى الذى نقترحه نظام التعليم الدينى فى المعهد الدينى

الذى سبقت الإشارة إليه ، والدراسة فيه الآن تتناول سنة تجهيزية ، وأربع سنوات ابتدائية وأربع سنوات ثانوية . وقد علمنا أنه قد تقرر تمديد المرحلة التجهيزية إلى ثلاث سنوات أيضاً . وهكذا تصبح الدراسة فى المعهد الدينى موازية للنظام المدرسى القائم كل الموازاة .

فإذا كان الأمر كذلك فنحن نرى أن توحد مدة المراحل الثلاث مع مراحل التعليم العام ، وتسمى بنفس الأسماء التى نقترح إطلاقها على التعليم المدرسى وهى المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية . كما نرجو أن يقرب ما بين مناهج المرحلتين الابتدائية والمتوسطة فى المعهد الدينى و بين مناهج المدارس الأخرى فى هاتين المرحلتين لكيلا تقوم فجوة بين التعليمين وما ينتجونهما من رجال ، هذا مع العناية الفائقة فى المعهد الدينى بدراسة القرآن الكريم وحفظه وتفسيره و بالدراسات الدينية والفقهية بصورة عامة .

ونرى فصل القسم الابتدائى عن القسمين الآخرين فى مبنى خاص يهيأ الجو فيه ليلائم صغار الأطفال .

١٢ — والرسم الآتى يبين أنواع الدراسات التى يتألف منها السلم التعليمى كما هو مقترح وعلاقة أجزائه بعضها ببعض .

رسم توضيحى للسلم الدراسى

ونظام التعليم المقترح للكويت

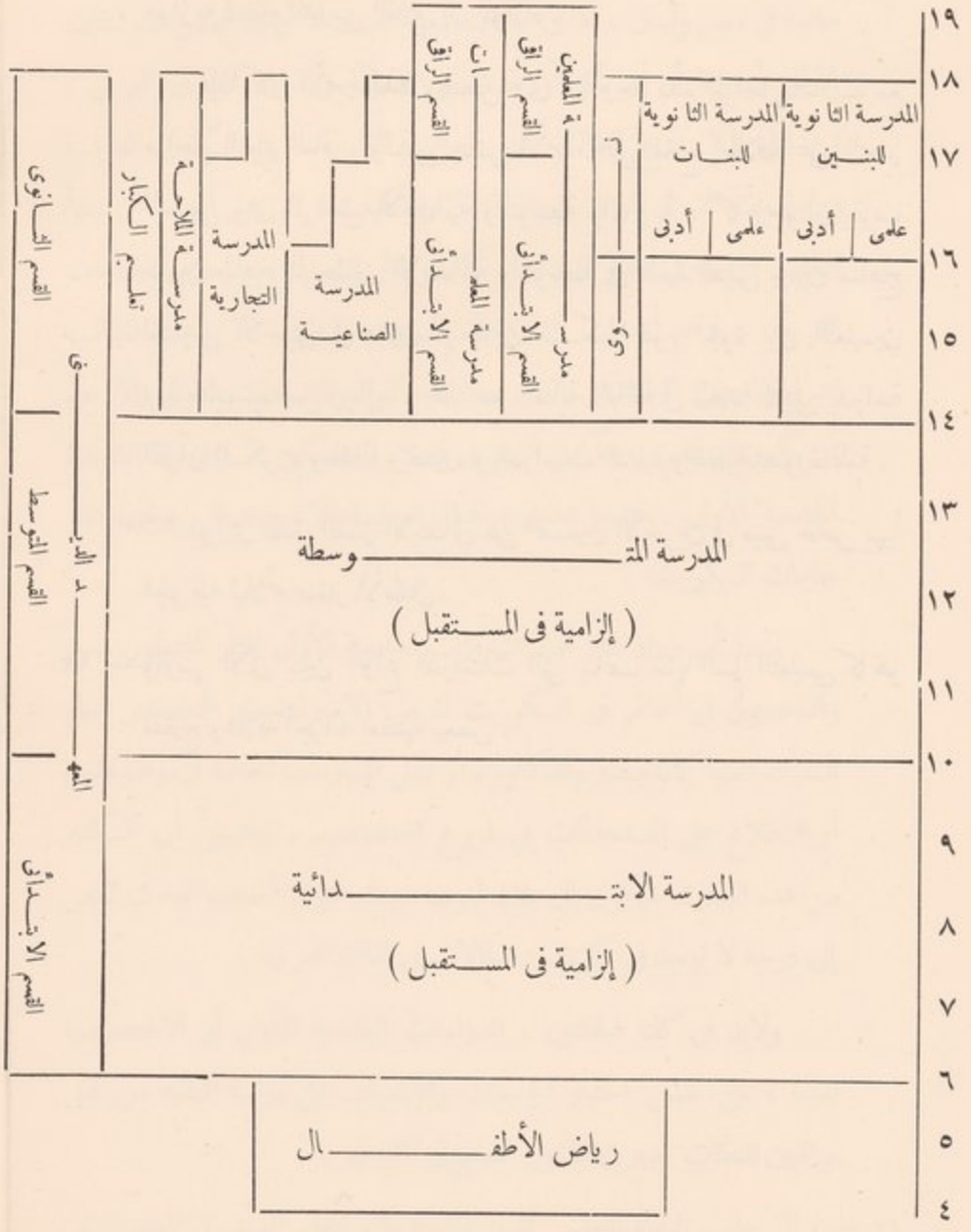

١٣ — مرحلة الانتقال :

لن يكون الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد صعباً . فإن عدد السنين الدراسية واحد فى النظامين ، وينحصر الأمر إذاً فى إعادة تقسيم السنوات بين المراحل الثلاث بأقل ما يمكن من الاختلال فى المدارس . وطريقة ذلك أن تحول رياض الأطفال إلى مدارس ابتدائية فى النظام الجديد باستبقاء التلاميذ الناجحين فى السنة الثالثة ليكونوا فصول السنة الرابعة ، وتحول المدارس الابتدائية الحالية إلى مدارس متوسطة فى النظام الجديد باقتطاع السنة الأولى منها فتتحول السنة الثانية الابتدائية الحالية إلى السنة الأولى المتوسطة والسنة الثالثة الابتدائية الحالية إلى السنة الثانية المتوسطة . والسنة الرابعة الابتدائية إلى السنة الثالثة المتوسطة ثم تنشأ السنة الرابعة المتوسطة بعد ذلك باستبقاء التلاميذ الذين أتموا دراسة السنة الثالثة المتوسطة سنة أخرى . أما المدرستان الثانويتان فتبقيان ثانويتين بعد اقتطاع السنة الأولى منهما .

وفيما يلى تفصيل كيفية السير فى مرحلة الانتقال :

أولا : فى السنة الدراسية ١٩٥٥ — ١٩٥٦

(ا) تستكمل الفرقة الرابعة الابتدائية فى الرياض الحالية باستبقاء التلاميذ الناجحين فى نهاية السنة الثالثة سنة أخرى فتصبح المدارس الابتدائية الجديدة كاملة . ولهذا الغرض ينبغى استخدام جميع الأبنية الجديدة التى ستتم فى هذه السنة مدارس ابتدائية للتخفيف عن مبانى الرياض الحالية . وإذا لم تكف المبانى الجديدة لذلك ، فلا مانع من إنشاء بعض فصول السنة الرابعة الابتدائية ملحقة بالمدارس المتوسطة بصورة مؤقتة فى الغرف التى تخلو بحذف فصول السنة الأولى الابتدائية القديمة.

(ب) تكون فى المدارس المتوسطة السنوات الأولى والثانية والثالثة (الثانية والثالثة والرابعة الابتدائية فى النظام القديم) . ولذلك لا يعقد

فى نهاية العام الدراسى ١٩٥٥ — ١٩٥٦ امتحان للشهادة المتوسطة .

(ج) تبقى المدرستان الثانويتان بصفوفهما الحاليـة ، فيما عدا بدء التوجيه من السنة الرابعة بدلا من السنة الخامسة ، فيـكون هناك صفوف للسنة الرابعة العلمية وأخرى للسنة الرابعة الأدبية وفقاً للنظام المصرى الجديد ، وذلك للتوفيق بين الشهادة الثانوية الـكويتية والشهادة الثانوية المصرية على النظام الجديد . و بناء على ذلك لا يعقد امتحان للثقافة العامة فى هذه السنة .

ثانياً : فى السنة الدراسية ١٩٥٦ — ١٩٥٧

(ا) تنشأ فرقة السنة الرابعة المتوسطة ، و يعقد فى نهاية السنة أول امتحان لشهادة الدراسة المتوسطة .

(ب) تحذف السـنة الأولى من المدرستين الثانويتين وتصبح الصفوف الباقية هى صفوف السنوات الأولى والثانية والثالثة والرابعة . و يعقد فى نهاية العام أول امتحان لشهادة الدراسة الثانوية على النظام الجديد .

(ج) تحذف السنة الأولى كذلك من المدرسة الصناعية ومدرسة المعلمات وتصبح السنة الثانية القديمة هى الأولى فى النظام الجديد ، وهكذا يتم التحويل فى ظرف سنتين . ثم تنشأ مدرسة المعلمين والمدرسة التجارية الثانوية على النظام الجديد فى السنة الدراسية ١٩٥٧ — ١٩٥٨

و يلاحظ أن آخر امتحان للشهادة الابتدائية على النظام القديم هو الذى يعقد هذا العام ، وكذلك آخر امتحان للثقافة العامة . أما آخر امتحان للتوجيهية على النظام القديم فيعقد فى السنة الدراسية ١٩٥٥ — ١٩٥٦ وأما الانتقال من المدرسة الابتدائية الجديدة إلى المدرسة المتوسطة فلا يكون بامتحان عام ، بل بامتحان محلى تعقده كل مدرسة ابتدائية لتلاميذها تحت إشراف أحد المفتشين أو أحد نظار المدارس المتوسطة ، و يصبح للناجحين فيه حق الالتحاق بهذه المدارس .

الفصل الثالث

نشر التعليم

١ — بذلت حكومة الكويت منذ إنشاء مجلس المعارف فى سنة ١٩٣٦ — وبخاصة فى السنين الخمس الأخيرة — جهوداً عظيمة فى نشر التعليم وتوسيع نطاقه ، يدل على ذلك النمو الهائل فى ميزانية دائرة المعارف والزيادة النسبية الضخمة فى عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس ، كما يتبين من الجدولين الآتيين اللذين استمدت المعلومات الواردة فيهما من تقرير السيد مدير المعارف عن نهضة الكويت التعليمية للسنة الدراسية ١٩٥٤ — ١٩٥٥ :

الجدول رقم ١

تطور ميزانية المعارف فى خمس سنين

السنة	مصروفات المعارف بالروبيات
١٩٤٩ — ١٩٥٠	٤ر٧٧٠ر٢٠٩
١٩٥١ من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر	٩ر٤٦٢ر٠٩٢
١٩٥٢	٢٤ر١٢٦ر٣٨٩
١٩٥٣	٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠
١٩٥٤ لغاية أول أكتوبر	٣٧ر٠٠٠ر٠٠٠

وهذا عدا ما ينفق على المشروعات الإنشائية للمعارف وتقوم بمعظمها دائرة الأشغال العامة .

الجدول رقم ٢

زيادة عدد التلاميذ بمدارس الكويت فى خمس عشرة سنة

السنة الدراسية	البنون		البنات		المجموع	
	مدارس	تلاميذ	مدارس	تلميذات	مدارس	تلاميذو تلميذات
١٩٣٩ — ١٩٤٠	٩	١٥٠٠	١	٣٣٠	١٠	١٨٣٠
١٩٤٤ — ١٩٤٥	١٢	٢٤٢٠	٣	٦٧٠	١٥	٣٠٩٠
١٩٤٩ — ١٩٥٠	١٨	٣٩٠٦	٥	١٣٣٤	٢٣	٥٣٤٠
١٩٥٤ — ١٩٥٥	٣٠	١٠١٠٠	٢١	٥٢٠٠	٥١	١٥٣٠٠

٢ — وقد كان التوسع فى التعليم يحدث استجابة للإقبال عليه ، وكانت دائرة المعارف تنشىء المدارس سنة فسنة على حسب ما تتبينه من الحاجة العاجلة إليها فى مختلف أنحاء الكويت . وفى هذه السنة وضعت الدائرة مشروعاً للإنشاءات المدرسية فى خمس سنوات يبدأ تنفيذه فوراً وينتهى فى سنة ١٩٥٩ وهو برنامج واسع يشتمل على إنشاء أبنية جديدة لخمس وخمسين مدرسة للبنين والبنات (رياض ومدارس ابتدائية) ومدرسة للمكفوفين ، ومدرسة للمتأخرين عقلياً ومدرسة ثانوية للبنين ، ودار للمعلمين ومدرسة للشئون المنزلية ، ومدرسة مسائية لمكافحة الأمية ، ومكتبة عامة ، وملعب رياضى كبير (استاد ومسبحين) ، وناد للمعلمين ، وأربعة أندية للطلبة . وقد أعد هذا البرنامج بالطريقة السابقة أى على أساس ما تبينته الإدارة من الضغط على المدارس فى الجهات المختلفة .

وهذه الطريقة كان لابد منها فى أول الأمر ، حين كان التطور الاقتصادى والاجتماعى الحديث فى الكويت فى بدايته وكان الإقبال على التعليم محدوداً ، فلم يكن من اليسير التطلع إلى المستقبل وتحديد أهداف بعيدة للتطور التعليمى . أما الآن فقد بدأ اتجاه التطور يتضح وعمت الرغبة فى التعليم بين الأهالى

فى المدينة والقرى . ويكفى أن نذكر دليلا على ذلك أن مدرسة البنات فى قرية « حولى » ، وهى لم تفتح إلا فى العام الدراسى الماضى ، قد زاد عدد تلميذاتها هذا العام على ٢٠٠ تلميذة ، وأن مدارس المدينة بالرغم من كثرة ما أنشىء منها فى السنتين الأخيرتين قد ازدحم بعضها بالتلاميذ والتلميذات إلى حد يدعو إلى إنشاء مدارس أخرى فى الأحياء نفسها للتخفيف عنها . مثال ذلك من المدارس التى زرناها المدرسة الشرقية والمدرسة المباركية وروضة المثنى للبنين والمدرسة الشرقية للبنات .

لذلك يبدو أن الوقت أصبح مناسباً للنظر فى وضع برنامج بعيد المدى محدود الأهداف لنشر التعليم ، يلائم نهضة الكويت وحاجات الحياة فيها كما تكشفت معالمها فى السنين الأخيرة وسنناقش فيما يلى الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها هذا البرنامج .

٣ — من الحقائق المسلم بها أن واجب الدولة الأول فى ميدان التعليم هو العمل على تعميم ما اتفق على تسميته باسم « التعليم الإجبارى » وهو يمثل الحد الأدنى من التعليم الذى يلزم لتهيئة كل طفل للحياة فى مجتمع متحضر حديث ، أى إعداده كى يصبح مواطناً صالحاً مستنيراً قادراً على شق طريقه فى الحياة العملية فى البيئة التى يعيش فيها وعلى ممارسة حقوقه وتأدية واجباته باعتباره رباً لأسرة وعضواً فى المجتمع الأكبر .

ونقول الحد الأدنى من التعليم ، لأننا لو جعلنا الهدف إعداد الأفراد إعداداً كاملا للاضطلاع بمسئولياتهم فى الحياة لكان معنى هذا أن يستمر التعليم طول العمر ، أو على الأقل طوال فترة الطفولة والشباب إلى أن يبلغ الفرد كامل رشده . وهناك فعلا فريق من الفلاسفة الاجتماعيين يرون أن الدولة الحديثة يجب أن تتولى الطفل بالرعاية والتربية من ميلاده إلى أن يبلغ سن الحادية والعشرين على الأقل ، وأن مسئوليتها فى هذه الفترة يجب أن تشمل

توفير كل أسباب النمو للطفل جسمياً وعقلياً وروحياً واجتماعياً . على أن دولة من الدول لم تبلغ هذا المدى فى الواقع فكل دولة تحدد القدر الضرورى من التعليم الذى تلتزم تعميمه على ضوء ظروفها وامكانياتها ومستوى حياتها . وقد أوصى مؤتمر التعليم الإجبارى للدول العربية المنعقد فى القاهرة أخيراً بأن تكون مدة ذلك التعليم فى تلك الدول ست سنوات من سن السادسة إلى الثانية عشرة على الأقل ، غير أن بعض البلاد العربية تجد صعوبة كبيرة فى تحقيق هذا من ناحية امكانياتها المالية والإنشائية .

أما الكويت فهى فى مركز ممتاز من ناحية الإمكانيات المالية وليس هناك من شك فى أن مواردها تسمح لها على مدى الزمن بتعميم تعليم مدته ١٢ سنة كأرقى بلاد العالم ، أى إلى نهاية التعليم الثانوى لو أمكن تنويع هذا التعليم بحيث يلائم مختلف استعدادات التلاميذ ومختلف حاجات المجتمع . ولكن الإمكانيات المالية ليست كل شىء فى هذه المسألة . فهناك أولا مشكلة المعلمين ، فالكويت إلى الآن تعتمد فى نشر التعليم على معلمين يستقدمون من البلاد العربية الأخرى ، إذ لا يزيد عدد المعلمين الكويتيين وفقاً لما ورد فى تقرير السيد مدير المعارف عن ١٢٧ معلماًومعلمة بينما يبلغ عدد غير الكويتيين ٧٩٤ معلماً ومعلمة . وقد حاولت دائرة المعارف إنشاء فصول لإعداد المعلمين والمعلمات ولكنها اضطرت لإلغاء فصول المعلمين لعدم الإقبال عليها و بقيت فصول المعلمات محتوية على ١٥ طالبة فى السنتين الأولى والثانية . ومع أننا نرى ضرورة استمرار تجربة إعداد المعلمين والمعلمات محلياً واتخاذ الوسائل الكفيلة بترغيب الطلبة فى الإقبال على مهنة التعليم كما سنفصله فى الفصل القادم ، إلا أن من الواضح أن عدد المعلمين الذين تستطيع الكويت تخريجهم سيبقى لمدة طويلة قليلا جداً بالنسبة للعدد اللازم لتعميم تعليم مدته ١٢ سنة وليس فى الاستطاعة بناء نظام تعليمى ضخم كهذا على أساس الاعتماد على معلمين

يستقدمون من الخارج . فالتعليم عملية تتصل اتصالا وثيقاً بحياة المجتمع فى البيئة المحلية ، ووجود خليط من المعلمين من بيئات مختلفة وتعليم مختلف ولهجات مختلفة بمدارس الكويت يثير مشكلات جمة ، وحتى لو لم تقم هذه المشكلات فإن من المشكوك فيه أن تستطيع الكويت استقدام العدد الكافى من المدرسين كل عام من الخارج لتعميم التعليم فى المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية جميعاً فى المستقبل القريب .

هذا إلى أن التوسع فى التعليم الثانوى والعالى يجب أن يتمشى مع التطور الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد ، وإلا كانت له أخطاره لا سيما إذا كان من النوع الأكاديمى الذى يقبل عليه الطلاب الكويتيون والعرب عامة ، فالشاب الذى حصل على قسط وافر من هذا التعليم يتطلع إلى الوظائف الحكومية والأعمال المكتبية ، وقل أن يقبل على الأعمال الانتاجية التى هى فى الحقيقة قوام حياة كل أمة وقد بدا هذا فى ضعف الإقبال على الدراسة التجارية النهارية التى أنشئت منذ سنتين وعلى المدرسة الصناعية التى افتتحت هذا العام حتى اضطرت دائرة المعارف لإغلاق الأولى وإبقاء الثانية وليس بها هذه السنة سوى ثمانية طلاب ، بينما التحق بالمدرسة الثانوية مائة طالب من مجموع الناجحين فى الشهادة الابتدائية وعددهم ١٢٠ ، وهدف هؤلاء كما يدل عليه اتجاه زملائهم الذين سبقوهم فى التخرج وكما يدل عليه استفتاء أجرى على تلاميذ الصف المنتهى هذا العام بالمدرسة الثانوية بل وكما تدل عليه تجربة البلاد العربية عامة هو الحصول على شهادة الدراسة الثانوية ثم الالتحاق بالجامعات للحصول على درجة جامعية تفتح أمامهم أبواب الوظائف الحكومية العالية أو المهن الحرة .

ولما كانت الكويت لا تزال فى بداية نهضتها فإن الوظائف الحكومية والمهن الحرة يمكن أن تستوعب جميع الخريجين فى السنوات القليلة المقبلة .

ولـكن إذا اتجهت إدارة المعارف نحو تعميم التعليم الثانوى فلا شك أنه سيحدث ما حدث فى البلاد العربية الأخرى وفى بعض البلاد غير العربية وسيحدث بأسرع مما حدث فيها — وهو أن يأتى يوم ليس ببعيد تكتظ فيه الوظائف وأكثر المهن الحرة وتبدأ عطلة المتعلمين . ولن يكون من اليسير حينئذ أن يحولوا إلى الأعمال الإنتاجية بعد أن يكون تقليد اتجاه المتعلمين إلى الوظائف والأعمال المـكتبية قد رسخ وأصبح الشباب المتعلم يعتبر الوظيفة حقاً من حقوقه ويترفع عن العمل اليدوى والعمل الإنتاجى بوجه عام .

هذا فيما يتعلق بالتعليم الأكاديمى . وأما التعليم الثانوى الفنى ، فعلى فرض أنه أمكن زيادة الإقبال عليه عما هو الآن فإن من البديهى أنه لا يجوز التوسع فيه إلا بقدر حاجة السوق إلى خريجيه من كل نوع ، وإلا كان مآلهم إلى العطلة كذلك . وليس فى الـكويت إحصاءات تبين مدى حاجة السوق إلى كل نوع من الخريجين فى الوقت الحاضر ، ولا دراسات وافية تبين بشىء من التحديد ما ينتظر أن تكون عليه الصورة الاقتصادية فى ظرف عشر سنين مثلا ، حتى يمكن تقدير حاجة السوق فى المستقبل ولـكن يمكن القول بشىء من الثقة إن ميادين الأعمال الصناعية والتجارية والزراعية إذا وجدت — لا يمكن أن تستوعب إلا عدداً محدوداً من خريجى المدارس الفنية الثانوية . وذلك لأن خريجى هـذه المدارس لا يقبلون الاشتغال بالأعمال الصناعية والتجارية أو الزراعية البسيطة التى لا تحتاج إلى مهارة كبيرة بل يطمحون إلى نوع أرقى من ذلك من العمل كأعمال الرسامين وملاحظى الأعمال أو أعمال البنوك والشركات الـكبيرة أو الاشـتغال بالزراعة الآلية الواسعة المدى . ومجال مثل هذه الأعمال فى الـكويت لايزال محدوداً ، ولا يمكن أن يستوعب نسبة كبيرة من الشباب إلا إذا بلغت البلاد فى حياتها الاقتصادية مستوى من التقدم والرقى يضارع مستوى البلاد الصناعية الـكبرى وهى التى

تسير فى سبيل تعميم التعليم الثانوى . أما العمال والصناع العاديون الذين يزاولون الأعمال التى لا تحتاج لمهارة عالية ، وهم الكثرة العظمى من العمال فى الكويت وغيرها من البلاد العربية ، فيتعلمون حرفهم فى العادة عن طريق التدريب فى الصناعة (Apprenticeship) بعد أن يكونوا قد أتموا التعليم الإجبارى ، بل إن الكثيرين من أصحاب الأعمال يفضلون اختيارهم للتدريب من بين غير المتعلمين .

والخلاصة أن المستوى الاقتصادى والاجتماعى فى الكويت لايبرر الاتجاه إلى تعميم التعليم الثانوى ، أكاديمياً كان أو فنياً ، فى الوقت الحاضر ، وإن كانت ظروف التطور فى المستقبل البعيد نسبياً قد تؤدى إلى ذلك . ولذلك نرى الاكتفاء الآن بأن يجعل الهدف تعميم التعليم فى المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ، أى تعليم مدته ثمان سنوات ، من سن السادسة إلى الرابعة عشرة .

وبعد بحث مختلف الاعتبارات التى لها صلة بالتنفيذ ، وأهمها القدرة على توفير المعلمين والسرعة فى إنشاء المبانى مع مراعاة حاجات نواحى الإصلاح والتقدم الأخرى ، نقدر المدة اللازمة للتعميم بعشر سنوات ، تقسم على فترتين فيكون الهدف فى السنوات الخمس الأولى إيجاد الأماكن الكافية لجميع الأطفال فى التعليم الابتدائى مع توفير التعليم المتوسط لنحو نصف الأطفال ، ويكون فى السنوات الخمس الثانية تعميم التعليم المتوسط لجميع الأطفال ، هذا مع توفير عدد متزايد من الأمكنة فى الرياض وكذلك عدد مناسب منها فى التعليم الثانوى والمهنى يتمشى مع نمو عدد خريجى المدارس المتوسطة .

وإذا نفذ برنامج التعميم على هذا الوجه يمكن فى نهاية السنوات الخمس الأولى إصدار تشريع لاعتبار التعليم إجبارياً إلى نهاية المرحلة الابتدائية ، وفى نهاية السنوات الخمس الثانية جعله إجبارياً إلى سن الرابعة عشرة .

٤ — ولتحديد عدد الأماكن المدرسية التى يجب إيجادها فى كل مرحلة من مراحل

التعليم ينبغى أن نعرف عدد الأطفال من بنين و بنات فى كل عمر . ولما كانت معرفة هذا بشىء من الدقة متعذرة فى الكويت لعدم وجود تعداد واف للسكان فليس أمامنا إلا أن نقدر عدد الأطفال فى المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على أساس العدد التقريبى المقدر لسكان الكويت ونسبة الأطفال فى كل من هاتين المرحلتين إلى العدد الكلى للسكان كما يستدل عليها من تعداد البلاد العربية الأخرى . فى مصر تبلغ نسبة الأطفال الذين تقع أعمارهم بين السادسة والعاشرة ١١٪ إلى ١٢٪ من مجموع السكان . فإذا اتخذنا هذه النسبة أساساً للحساب ، وقدرنا سكان الكويت بنحو مائتى ألف نسمة ، كان عدد الأطفال الذين يجب أن توجد لهم أماكن فى المرحلة الابتدائية فى حدود ٢٤٠٠٠ طفل ، نصفهم من البنين والنصف الآخر من البنات على وجه التقريب . أى أنه ينبغى أن تتسع المدارس الابتدائية القائمة فى نهاية السنوات الخمس الأولى لعدد ١٢٠٠٠ من البنين ومثلهم من البنات .

ولما كان عدد الأطفال فى العام الحالى بمدارس الرياض (وهى التى ستصبح مدارس ابتدائية فى النظام المقترح) يبلغ ٦٥٣٤ من البنين و ٣٦٨٢ من البنات ، فمعنى هذا أنه يجب أن تنشأ مدارس ابتدائية جديدة تتسع لنحو ٥٥٠٠ من البنين ونحو ٨٥٠٠ من البنات .

ولتقدير عدد الفصول والمدارس اللازمة لذلك ينبغى أن نحدد العدد المناسب للتلاميذ فى الفصل وفى المدرسة الابتدائية الواحدة . ونرى أن هذه المدرسة لا يحسن أن يزيد عدد تلاميذها على ٥٠٠ تلميذ فى المتوسط ، موزعين على ١٦ فصلا يصيب كل فصل منها ٣٢ تلميذاً فى المتوسط . هذا فى المدن . أما فى القرى فبالرغم من تقارب قرى الكويت بحيث يمكن الجمع بين أطفال عدد من القرى فى مدرسة واحدة ينقلون إليها بالسيارات ، لا يحتمل أن يزيد عدد فصول المدرسة المتوسطة الحجم على ثمانية تضم نحو ٢٥٠ تلميذاً ، وستكون أقل من

ذلك كثيراً فى بعض القرى الصغيرة النائية كالجهرة . و إذا افترضنا أن عدد الأطفال فى القرى هو ربع عددهم بالمدينة تقريباً كما هى النسبة فى السنة الحالية بين عدد التلاميذ بالسنة الأولى بمدارس الرياض للبنين فى القرى والمدن كان معنى هذا أنه يجب أن تنشأ فى المدينة فى خلال السنوات الخمس القادمة ٩ مدارس للبنين بها ١٤٤ من الفصول و١٤ مدرسة للبنات بها ٢٢٤ فصلا ، وأن تنشأ بالقرى ٥ مدارس للبنين بها ٤٠ فصلا و٧ مدارس للبنات بها ٥٦ فصلا .

أما المرحلة المتوسطة ، فيحتمل أن يكون عدد الأطفال الذين تؤهلهم أعمارهم للتعليم بها أقل قليلا من أطفال المرحلة الابتدائية . ومع ذلك ، سنفترض أن العدد واحد ، أى أنه يجب أن تتسع المدارس المتوسطة فى نهاية السنوات العشر لنحو ١٢٠٠٠ من البنين ومثلهم من البنات . بناء على هذا يكون عدد الأمكنة المطلوبة فى نهاية السنوات الخمس الأولى هو ١٢٠٠٠ على أساس النصف ، ونقترح أن يكون نحو ٧٥٠٠ منها للبنين ، ٤٥٠٠ للبنات ، وليس ذلك لأننا نريد أن نميز تعليم البنين على تعليم البنات ، فنحن بالعكس نرى أن تعليم البنت يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع تعليم الصبى ، ويسرنا أن نلحظ الإقبال المتزايد كثيراً على تعليم البنات فى السنتين الأخيرتين . ولكن علينا أن نخضع للأمر الواقع ، فالأطفال الذين سيوجدون بالمدارس المتوسطة فى نهاية السنوات الخمس هم فى الجملة الناجحون من الأطفال الموجودين الآن بمدارس الرياض والذين سيلتحقون بها فى العام الدراسى القادم . وبمراعاة أن عدد الموجودين الآن بمدارس الرياض هو ٦٥٣٤ من البنين ، ٣٦٨٢ من البنات ، تكون النسبة المقترحة للعدد فى نهاية السنوات الخمس معقولة .

يلزمنا إذن فى نهاية السنوات الخمس الأولى أماكن لنحو ٧٥٠٠ من البنين ، ٤٥٠٠ من البنات ولما كان عدد الأطفال فى العام الدراسى الحالى بالمدارس الابتدائية (وهى التى ستصبح المدارس المتوسطة فى النظام المقترح) هو ٢٢٥٧ من البنين و٨١٠ من البنات ، كان من الواجب أن تنشأ فى خلال

السنوات الخمس مدارس متوسطة حديثة تتسع لنحو ٥٢٥٠ من البنين و٣٧٠٠ من البنات ، وعلى أساس أن عدد التلاميذ بالفصل و بالمدرسة الواحدة مماثل لعدده فى المدارس الابتدائيــة ، وأن نسبة التلاميذ فى القرى إليهم فى المدينة بهذه المرحلة فى السنوات الخمس القادمة هى ١ : ٤ بالنسبة للبنين و١ : ٥ بالنسبة للبنات (وهذه النسبة مستخلصة من إحصاء الأطفال بالرياض فى السنة الحالية) يكون العدد اللازم إنشاؤه من المدارس والفصول الجديدة — كما يأتى :

بالمدينة : ٨ مدارس للبنين بها ١٢٨ فصلا ، ٦ مدارس للبنات بها ٩٦ فصلا.

بالقرى : ٥ مدارس للبنين بها ٤٠ فصلا ، ٣ مدارس للبنات بها ٢٤ فصلا

و بناء على ذلك يكون مجموع عدد المدارس والفصول الابتدائية والمتوسطة الواجب إنشاؤها فى السنوات الخمس القادمة كما هو مبين فى الجدول الآتى :

الجدول رقم ٣

عدد المدارس والفصول الابتدائية والمتوسطة اللازم إنشاؤها فى السنوات الخمس الأولى

	المدارس الابتدائية		المدارس المتوسطة		الجملة	
	مدارس	فصول	مدارس	فصول	مدارس	فصول
البنين :						
بالمدينة	٩	١٤٤	٨	١٢٨	١٧	٢٧٢
بالقرى	٥	٠٤٠	٥	٠٤٠	١٠	٠٨٠
البنات :						
بالمدينة	١٤	٢٢٤	٦	٠٩٦	٢٠	٣٢٠
بالقرى	٠٧	٠٥٦	٣	٠٢٤	١٠	٠٨٠
الجملة	٣٥	٤٦٤	٢٢	٢٢٨	٥٧	٧٥٢

ويلاحظ أنه لما كنا قد جعلنا عدد التلاميذ بالمدرسة وبالفصل الواحد متماثلا فى المدرسة الابتدائية والمدرسة المتوسطة ، فإن حساب الفصول والمدارس

لا يتغير إذا جمعنا بين المدرستين فى بناء واحد فى القرية حين يكون عدد الأطفال صغيرا بدلا من جمع الأطفال من عدة قرى فى بناء مستقل لكل من المدرستين .

٥ — وفى السنوات الخمس الثانية سيكون العبء بالنسبة للمدارس هينا إذ تكون المدارس القائمة فى بداية الفترة كافية لجميع الأطفال بين سن السادسة والعاشرة حينئذ من بنين و بنات ، ولا يحتاج الأمر إلا لإنشاء مدارس جديدة بالقدر اللازم لمواجهة زيادة عدد السكان فى خلال الفترة وإقامة أبنية للمدارس الموجودة فى أبنية مؤجرة أو قديمة غير صالحة ، وعدد ما يلزم من كل ذلك يتحدد على ضوء الإحصاء والواقع . أما بالنسبة للمدارس المتوسطة فسيكون أمام إدارة المعارف واجب تهيئة الأماكن لنحو ٤٥٠٠ من البنين ونحو ٧٥٠٠ من البنات . و إذا حسبنا عدد المدارس والفصول اللازمة لذلك على الأسس السالفة الذكر كان العدد كما هو مبين فى الجدول رقم ٤ .

الجدول رقم ٤

عدد المدارس والفصول المتوسطة اللازم إنشاؤها فى السنوات الخمس الثانية

	المدارس	الفصول
البنين :		
بالمدينة	٧	١١٢
بالقرى	٤	٠٣٢
البنات :		
بالمدينة	١٢	١٩٢
بالقرى	٠٦	٠٤٨
الجملة	٢٩	٣٨٤

وهذا العدد أقل كثيراً من مجموع عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة التى اقترحنا إنشاءها فى السنوات الخمس الأولى وقد يعترض بأن المعقول أن يكون البرنامج متدرجا فيبدأ هينا ثم تزيد سرعة الإنشاء كلما تقدم العمل وكلما زاد عدد المعلمين الذين يمكن تخريجهم على أنه ينبغى أن يلاحظ فى ذلك :

أولا : أن العدد المقترح إنشاؤه فى السنوات الخمس الثانية سيضاف إليه عدد آخر من الرياض المشتركة و بعض المدارس الثانوية والمهنية ، أما فى السنوات الخمس الأولى فسيكون التركيز على المدارس الابتدائية والمتوسطة .

ثانياً : أن الكويت سيكون جل اعتمادها فى السنوات الخمس الأولى على معلمين يستقدمون من البلاد العربية الأخرى وسنبين فى الفصل الآتى من هذا التقرير أن العدد المطلوب سنويا لن يزيد كثيراً عل العدد الذى يختار الآن كل سنة .

ثالثاً : أننا فضلا عن ذلك قد راعينا الإقبال الشديد على التعليم البادى منذ الآن فى الكويت بحيث لا ينتظر أن تمضى سنوات قليلة إلا و يتقدم جميع الأطفال فى المدينة والقرى للمدارس الابتدائية ، ولا يجوز تثبيط هذا الإقبال أو الوقوف دون الاستجابة له . ولذلك ينبغى ألا يتأخر إعداد الأماكن للجميع عن خمس سنوات .

ولا نشك فى أن حكومة الكويت ستقبل عن طيب خاطر تحمل العبء الضخم الذى يقتضيه تنفيذ البرنامج المقترح فى سبيل نشر التعليم حتى يعم جميع أبناء الأمة و بناتها فهذا هو الأساس الأول لكل نهضة حقة .

٦ — ننتقل الآن إلى المراحل التعليمية الأخرى غير الابتدائية والمتوسطة وأول هذه المراحل مرحلة الروضة الجديدة ، أى الروضة المشتركة المعدة للأطفال دون السادسة . وهذه المرحلة على جانب كبير من الأهمية من الوجهتين التربوية

والاجتماعية ، ولو كان من المستطاع تعميمها فى خلال عشر سنوات لما ترددنا فى الإشارة بذلك ولكن يحول دونه ندرة المعلمات المؤهلات للتعليم بهذه المرحلة لافى الكويت وحدها بل فى سائر البلاد العربية كذلك ، والمعلمة غير الصالحة فى هذه المرحلة قد تنزل بالأطفال ضرراً نفسياً يتعذر إصلاحه فيما بعد ؛ فليس المقصود من هذه الرياض تلقين العلوم أو تعليم القراءة والكتابة بل المقصود تهيئة وسائل النمو الجسمى والنفسى والاجتماعى التى تلائم طبيعة الأطفال ، وغرس العادات الصحية والسلوكية الحسنة فيهم . وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت المعلمة خبيرة بطبيعة الأطفال وبالوسائل الحديثة المستخدمة فى تربيتهم و بالأساليب النفسية الصحيحة لمعاملتهم . لذلك ترانا مضطرين إلى التوصية بالسير على مهل فى إنشاء هذه الرياض وبخاصة فى خلال السنوات الخمس الأولى وفى الوقت نفسه نوصى بأن تنشأ فى القسم الراقى بمدرسة المعلمات — الذى سنتكلم عنه فيما بعد — شعبة للتخصص فى التعليم بالرياض وأن يولى هذا القسم كل عناية وتوجه إلى الطالبات كل وسائل الترغيب الممكنة للالتحاق به .

٧ — أما المدارس الثانوية والمهنية فيوجد منها الآن مدرسة الشويخ الثانوية والمدرسة الثانوية للبنات ومدرسة المعلمات والمدرسة الصناعية ، كما توجد دراسة مسائية تجارية يمكن اعتبارها فى مستوى الدراسة الثانوية و إلى جانب هذا كله يوجد المعهد الدينى بأقسامه التجهيزى والابتدائى والثانوى .

فإذا أخذنا مدارس البنين وجدنا أن المدرسة الثانوية بها ٢٣ فصلا تضم ٥٤١ طالبا ويجرى الآن إنشاء بعض غرف لفصول جديدة بحيث يمكن أن تتسع لما يقرب من ألف طالب ولكنا لاننصح بتكبيرها إلى هذا الحد ، إذ نرى أن العدد المناسب تربويا بمدرسة ثانوية ينبغى ألا يزيد على ٧٠٠ إلى ٨٠٠ طالب ؛ فإنه لو زاد على ذلك لتعذر توجيه العناية الفردية الكافية لكل

تلميذ وتعذر إدراك التلميذ إدراكا واقعيا للعلاقات الإنسانية فى المجتمع الصغير الذى ينتمى إليه ، و بناء على ذلك نرى الوقوف بعدد الفصول عند ٢٤ فصلا تتسع لنحو ٧٢٠ تلميذا . و بمراعاة تخفيض الدراسة بالمدرسة الثانوية إلى أربعة صفوف بدلا من خمسة تكون هذه المدرسة مستعدة لقبول نحو ١٨٠ طالبا من الحاصلين على شهادة الدراسة المتوسطة كل سنة .

والمدرسة الصناعية عند ما يكتمل عددها — وسنتكلم عن مشكلة الإقبال عليها فى الفصل الخاص بالتعليم الفنى من هذا التقرير — تتسع لنحو ٥٠٠ إلى ٦٠٠ طالب بالدراسة النهارية أى أنها يمكن أن تقبل نحو ١٢٠ إلى ١٥٠ طالبا جديدا كل سنة .

فإذا أضفنا إلى ذلك المدرسة الثانوية التجارية التى نقترح إنشاءها ابتداء من السنة الدراسية ١٩٥٧ — ١٩٥٨ أى عقب عقد أول امتحان للشهادة المتوسطة ، وكذلك مدرسة المعلمين التى نقترح إعادة إنشائها فى العام نفسه ، وينبغى أن تقبل كل منهما نحو مائة طالب سنوياً ، كان مجموع الطلاب الذين يقبلون سنوياً بالمدارس الثانوية على اختلاف أنواعها فى نهاية السنوات الخمس الأولى نحو ٥٠٠ طالب . وهذا يكفى حاجة الكويت فى هذه السنوات الخمس فالطلبة الذين ينتظر أن يحصلوا على الشهادة المتوسطة فى نهاية السنة الخامسة هم تلاميذ السنة الثالثة بالرياض هذا العام بعد استبعاد الراسبين منهم فى كل سنة . وعدد تلاميذ السنة الثالثة برياض البنين الآن ١٤٨٩ تلميذاً فإذا قدرنا أن نصفهم يصلون إلى نهاية الدراسة المتوسطة دون رسوب كان عدد الطلاب الذين يحصلون على الشهادة المتوسطة فى نهاية السنوات الخمس نحو ٧٥٠ طالباً يقبل منهم نحو ٥٠٠ طالب بالمدارس الثانوية النهاريّة ، والباقون يخرجون إلى ميدان الحياة العملية وقد أعدوا إعداداً علمياً وعملياً لا بأس به لمواجهة هذه الحياة و بخاصة عند تنفيذ ما أشرنا إليه من توجيه عناية كبيرة إلى تعليم الأشغال

العملية والحرف البسيطة فى المدارس المتوسطة ويجوز لهم الالتحاق بالدراسات الصناعية والتجارية المسائية لاستكمال تدريبهم المهنى .

ويراعى أن نسبة حاملى الشهادة المتوسطة الذين يقبلون بالمدارس النهارية حينئذ ستكون ٦٦ ٪ وهى نسبة عالية لا يمكن الاستمرار عليها فيما بعد عندما يعم التعليم المتوسط ويكثر عدد خريجيه .

وقد يقال إن تقديرنا لمن يقبلون بالمدرسة الصناعية والمدرسة الثانوية التجارية ومدرسة المعلمين هو تقدير مغرق فى التفاؤل إذا راعينا أن المدرسة الأولى لم يلتحق بها هذا العام سوى ٨ طلاب وأن الثانية والثالثة سبق أن فتحتا ثم أغلقتا لعدم الإقبال عليهما . والرد على ذلك أنه فضلا عن وسائل الترغيب والتشجيع التى سنشير إليها فيما بعد ، فإن أهم سبب لقلة الإقبال على التعليم الثانوى المهنى إلى الآن هو قلة عدد المتخرجين فى المدارس الابتدائية واستعداد المدرسة الثانوية لقبولهم جميعاً . ولكن هذا العدد يزيد بسرعة كبيرة وسيتضاعف إلى ثلاثة أو أربعة أمثاله فى السنوات الأربع القادمة ، إذ أن عدد البنين بالسنة الأولى الابتدائية هذا العام يبلغ ١٠٢١ بينما عددهم فى السنة الرابعة هو ٢٧٥ ومتى كثر عدد الخريجين إلى هذا الحد ، وتحدد عدد من يمكن قبولهم بالمدرسة الثانوية ، زاد الاقبال بطبيعة الحال على المدارس المهنية وهذه هى النتيجة التى يجب أن تسعى السياسة التعليمية بالكويت للوصول إليها للأسباب التى أشرنا إليها فى مواضع مختلفة بين هذا التقرير .

على أنه فى السنوات الخمس الثانية يتعين بناء مدرسة ثانوية أخرى للبنين تتسع عند اكتمال الدراسة بها لنحو ٧٢٠ طالباً آخرين ، كما هو مقترح فى مشروع السنوات الخمس الذى أعدته دائرة المعارف . وهذه المدرسة ستكون كافية لسد حاجة الكويت للتعليم الثانوى الأكاديمى للبنين إلى نهاية السنوات العشر .

أما المدارس الثانوية الفنية فالراجح أن المدرسة الصناعية والمدرسة التجارية تكفيان حاجة الكويت وتواجهان ما ينتظر من الإقبال على هذا النوع من التعليم لمدة السنوات العشر . ولكن الحاجة قد تدعو إلى إنشاء مدرسة ثانية للمعلمين فى هذه الفترة إذا بلغ الإقبال على مهنة التعليم حداً يسمح بذلك .

٨ — ننتقل الآن إلى التعليم الثانوى للبنات . ونظراً لضعف الإقبال على تعليم البنات قبل السنتين الأخيرتين فمن المحقق أن المدرسة الثانوية الحالية ومدرسة المعلمات تكفيان العدد المنتظر تقدمه لهما فى السنوات الخمس الأولى ، إذا وسعتا وفصلت كل منهما عن الأخرى فى بناء ملائم مستوف للمرافق الضرورية لهذا النوع من التعليم . وفى هذه الحالة يمكن استخدام البناء الحالى لإنشاء مدرسة ابتدائية فيه .

ونقترح أن ينشأ فى المدرسة الثانوية إلى جانب الدراسة الاكاديمية المؤدية للجامعة قسم نسوى على نسق القسم النسوى فى النظام المصرى الجديد الذى طبق منذ سنة ١٩٥٣ ، توجه العناية فيه لدراسة تربية الأطفال والتدبير المنزلى والخياطة والتفصيل والتطريز والموسيقى والرسم والتصوير وما شابه ذلك من الفنون التى تستفيد منها الفتاة فى حياتها المنزلية ، إلى جانب المواد الثقافية الأساسية كالدين والأدب والتاريخ واللغة الأجنبية والعلوم والجغرافية . ولا نشك نظراً لتقاليد الكويت فى أن هذا القسم سيلاقى إقبالا قد يفوق الإقبال على الدراسة الثانوية الأكاديمية . وهذا القسم يغنى عن إنشاء مدرسة مهنية للفنون الطرزية ، إذ أنه يجمع بين إعداد الفتاة لحياة المنزل و بين تمهيد السبيل أمامها للاشتغال بالخياطة بعد شىء من التمرين إذا وجدت من ترغب فى ذلك .

وفى السنوات الخمس الثانية قد تدعو الحال إلى إنشاء مدرسة ثانوية ثانية للبنات بها قسم نسوى أيضاً ، أو قد يؤدى التطور إلى نشوء الحاجة إلى مدرسة

مهنية للبنات من نوع مدارس الفنون الطرزية ، ويمكن تبين هذه الحاجة إذا طرأت واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها . ولكن مما لا شك فيه أنه ستكون هناك حاجة إلى مدرسة ثانية للمعلمات ، فإذا وجد أن الإقبال على المدرسة الحالية قد وصل إلى درجة تشجع على إنشائها اتخذت الإجراءات لذلك فى الوقت المناسب .

٩ — والمعهد الدينى يؤدى رسالة جليلة فى هذا البلد الإسلامى الحريص على تقاليده ويسرنا أن ننوه بأن هذا المعهد يلقى من حكومة الكويت العناية التى هو جدير بها ، ويتوسع توسعاً تدريجياً مطرداً فى تأدية رسالته .

١٠ — بقى التعليم العالى . وتعتمد الكويت فى هذا التعليم إلى الآن على إيفاد البعثات إلى جامعات الدول العربية الأخرى ومعاهدها العالية . وهذا طبيعى مادام عدد خريجى التعليم الثانوى قليلا كما هو الآن وكما يحتمل أن تستمر الحال إلى نهاية فترة السنوات الخمس الأولى فعدد طلبة السنة النهائية بمدرسة الشويخ الثانوية هذا العام لا يزيد على ٥١ طالباً يحتمل أن ينجح منهم فى شهادة الدراسة الثانوية حوالى ٤٠ طالباً . ولكن عدد الناجحين فى هذه الشهادة سيزيد تدريجياً تبعاً لازدياد عدد الطلبة الذين دخلوا المدرسة سنة بعد سنة فى السنوات الثلاث الماضية . والمنتظر أن يبلغ عدد الناجحين فى نهاية السنة الأخيرة من السنوات الخمس الأولى نحو مائة طالب على أساس قبول ١٨٠ طالباً بالسنة الأولى فى العام الدراسى القادم . ومتى وصل العدد إلى هذا الحد يمكن إنشاء نواة لكلية للمعلمين تخرج المدرسين للتعليم الثانوى وبعض المدرسين للتعليم المتوسط .

وسيبقى عدد الناجحين فى شهادة الدراسة الثانوية حوالى المائة إلى أن تنشأ المدرسة الثانوية الثانية للبنين وتتخرج أول دفعة فيها ، فيرتفع العدد تدريجيا إلى ما يقرب من مائتين سنويا ، وذلك فى نهاية السنوات العشر .

وحينئذ قد يمكن إنشاء كلية للصناعات أو « للهندسة التطبيقية » كما تسمى أحيانا .

وينبغى التفكير فيما يتطلبه إنشاء كل من هاتين الكليتين قبل حلول موعد إنشائها بوقت كاف يسمح باتخاذ الأهبة لافتتاحها مزودة بما يلزمها من الأساتذة والمعدات .

أما الدراسات العليا الأخرى ، فالراجح أنه لن يكون من اليسير إنشاؤها فى الكويت فى المستقبل القريب ، ويجب أن يستمر الاعتماد فيها على إيفاد البعثات للخارج .

١١ — وهناك مشروعان ورد ذكرهما فى برنامج الإنشاءات المدرسية للسنوات الخمس الذى أعدته دائرة المعارف ، وهما مشروع إنشاء مدرسة للمكفوفين ومشروع إنشاء مدرسة للمتأخرين عقليا . والمشروع الأول قد درسه الخبير فى شئون تعليم المكفوفين الذى دعته الدائرة أخيراً ، وقدم عنه تقريراً مفيداً يمكن اتخاذه أساساً للتنفيذ .

أما مشروع مدرسة المتأخرين عقليا فيحتاج إلى دراسة تتناول بعض المسائل التى لابد أن تنشأ فى التنفيذ . وأول هذه المسائل مسألة تحديد المقصود بالمتأخرين عقليا الذين تنشأ لهم هذه المدرسة . فالتأخر العقلى يختلف فى درجته ، وهناك نطاق واسع من درجاته لا يحتاج إلى عزل الطفل فى مدرسة خاصة ، بل يكفى فيها من الوجهة الدراسية علاج ما يترتب على هذا التأخر من ضعف بالوسائل التى تتبع لذلك . فالنظم التقليدية تقضى بأن يعيد أمثال هؤلاء التلاميذ دروس صف أو أكثر فى أثناء دراستهم ، والنظم الحديثة تقضى بتنويع المناهج الدراسية بما يلائم حاجات الأذكياء والمتوسطين والأغبياء من التلاميذ ، أو بالسماح لكل فئة بأن تسير فى دراسة المنهج بالسرعة التى تلائمها إذا كان للجميع منهج واحد . وفى حالة

تنويع المناهج ، تتميز مناهج المتأخرين عقليا بالاقتصار على المسائل الأساسية والعناية بتوضيحها بالوسائل العملية الحسية والإكثار من تطبيقها والتمرين عليها للوصول إلى إتقانها .

على أنه ليس كل ضعف دراسى دليلا على تأخر عقلى عام ، فقد يكون الضعف فى مادة واحدة أو ناحية خاصة من الدراسة ناشئا عن ضعف ملكة معينة فى الطفل وقد يرجع إلى ظروف عارضة تتعلق بصحة الطفل أو بيئته الاجتماعية أو بطرق التدريس أو بشخصية المعلم ، وكل سبب من هذه الأسباب ينبغى علاجه بالوسائل الملائمة من غير حاجة إلى عزل الطفل فى مدرسة خاصة للمتأخرين عقليا . ومن الوسائل الشائعة لعلاج الضعف الطارئ وبخاصة فى الصفوف الدنيا ما أشرنا إليه فى اجتماع من اجتماعاتنا بحضرات المفتشين من إيجاد صف خاص للتقوية بالمدرسة يحول إليه الأطفال الذين لا يستطيعون السير مع زملائهم فى السنة الأولى أو الثانية الابتدائية (النظام الجديد) ، ويقضون به مدة قد لا تتجاوز بضعة أسابيع وقد تمتد إلى طول العام لتقويتهم فى النواحى التى برز ضعفهم فيها . وكثيرا ما يتغلبون على صعوباتهم بهذه الطريقة ويسهل عليهم متابعة الدراسة فى الفصول العادية بعد ذلك ، اللهم إلا إذا كانت لديهم حالات نفسية تحتاج إلى علاج خاص من خبير سيكولوجى . والتعليم فى صفوف التقوية يجب أن يكون فرديا ، فليس الغرض إعادة دراسة منهج الصف السابق بل علاج نواحى الضعف الخاصة لكل طفل . كما يجب أن يقوم به مدرسون أعدوا لهذا الغرض ، ويا حبذا لو يختار بعض المدرسين الحاليين ويوفدون فى بعثات للتدريب على أساليب التدريس العلاجى فى أمريكا بعد حصولهم على الدبلوم الخاص بمعهد التربية بالقاهرة .

أما التأخر العقلى الذى يتطلب عزل الطفل فى مدرسة خاصة فهو ما يطلق

عليه علماء النفس اسم « الضعف العقلى » و يشترط فيه أن تقل نسبة ذكاء الطفل عن ٧٠ مع وجود دلائل أخرى مزاجية وسلوكية تشير إلى الشذوذ . وتمييز الأطفال الذين تنطبق عليهم هذه الشروط يحتاج إلى دراية خاصة ، بل ينبغى أن يرجع فيه إلى الخبراء النفسيين ، لأن وصف الطفل بأنه « شاذ » وحرمانه من متابعة الدراسة العادية ليس بالأمر الهين الذى يصح أن يركن فيه إلى آراء المدرسين أو الأطباء العاديين غير الخبيرين ، لذلك يجب قبل الشروع فى إنشاء مدرسة كهذه أن يختار مدرس من ذوى البصيرة النافذة فى فهم الأطفال و يوفد فى بعثة إلى انجلترا للتخصص فى القياس والتشخيص العقلى ، بعد أن يحصل على الدبلوم الخاص من معهد التربية بمصر . كما يجب أن يوفد اثنان أو ثلاثة من المدرسين للتدريب على أساليب تعليم ضفاف العقول .

هذا وقد افترضنا فى كل ما سبق أن هناك عدداً كافيا من « ضعاف العقول » بالكويت يبرر إنشاء مدرسة خاصة بهم . ومع أنه ليس هناك إحصاء يؤيد ذلك ، ولا يمكن أن يكون هناك إحصاء دقيق لهذ الحالات طالما لا تستخدم وسائل علمية للكشف عنها — مع ذلك نرجح قياساً على خبرة البلاد الأخرى أنه يوجد عدد من الأطفال الذين يحتاجون إلى تعليم خاص يكفى أكثر من مدرسة واحدة .

الفصل الرابع

إعداد المعلمين

١ يوجد بمدارس الكويت الآن ٩١١ مدرساً ومدرسة غير المدرسين فى الخارج . و يبين الجدول الآتى توزيعهم من حيث المؤهلات .

(٥)

الجدول رقم ٥

مؤهلات المدرسين بالكويت

البيان	دون مستوى الثقافة	ثقافة	توجيهية أو ما يعادلها	درجة جامعية متوسطة أو ما يعادلها	درجة جامعية نهائية	دراسات مهنية متوسطة	دور المعلمين والمعلمات	توجيهية أو ثقافة ودراسة تربوية لمدة قصيرة	المجموع
مدارس البنين فى المدينة	٦٤	٨	١٤٨	١٨	١٠٤	٢٢	١٤١	١٣	٥١٨
مدارس البنين فى القرى	١٩	٨	٠٥٣	٠٤	٠٠١	٠٦	١٩	٤	١١٤
مدارس البنات فى المدينة	٦	٦٦	٠٦٠	٠٦	١٦	٧	٧٥	٣	٢٣٩
مدارس البنات فى القرى	٤	١١	٠١٥	—	—	—	٠٨	٢	٤٠
المجموع	٩٣	٩٣	٢٧٦	٢٨	١٢١	٣٥	٢٤٣	٢٢	٩١١

ومن هؤلاء المدرسين والمدرسات ١٢٧ من الكويتيين والباقون فلسطينيون ومصريون ولبنانيون وسوريون وعراقيون و بعض الجنسيات الأخرى .

ويتضمن برنامج نشر التعليم الذى اقترحناه فى الفصل الماضى إنشاء مدارس ابتدائية ومتوسطة بها ٧٥٢ فصلا فى السنوات الخمس الأولى ومدارس بها ٣٨٤ فصلا فى السنوات الخمس الثانية . وعلى أساس أن الفصل يحتاج إلى مدرس ونصف فى المتوسط يحتاج الأمر إلى تعيين ١١٢٨ مدرساً جديداً فى السنوات الخمس الأولى وتعيين ٥٧٦ مدرساً جديداً فى السنوات الخمس الثانية .

وقد لا يكون من السهل الحصول على هذه الأعداد كلها من المدرسين من البلاد العربية الأخرى . والأهم من هذا أنه ليس من المرغوب فيه إقامة نظام تعليمى شامل كهذا على مدرسين ليسوا من أهل الأقليم فلا يتيسر لهم فهم بيئته ومعرفة طبيعة أهله ونفسية أطفاله إلا بعد مدة ، وعندما يصلون إلى ذلك قد يكونون بدأوا يفكرون فى العودة إلى بلادهم . ثم إن وجود خليط من المعلمين يختلفون فى بيئاتهم وسابق تربيتهم ولهجاتهم وأساليبهم فى التفكير وطرائقهم فى التدريس ليس مما يسهل العمل فى المدارس أو يساعد على إيجاد جو اجتماعى صالح بها . يضاف إلى هذا أن عدم استقرار هؤلاء المدرسين فى الكويت لا بد أن يكون له شىء من الأثر فى شعورهم وفى عملهم ، بالرغم مما لمسناه فيهم بوجه عام من رغبة خالصة فى بذل كل جهد لخدمة التعليم الكويتى . ثم إن عدم وجود المدرسين المؤهلين من أهل الكويت قد اضطر إدارة المعارف إلى تعيين الكثير من المدرسين الذين ليست لديهم مؤهلات كافية من الناحية العلمية أو التربوية ، وقد لاحظنا فى المدارس التى زرناها أن بعض هؤلاء ليسوا فى المستوى الذى يتطلبه حسن سير التعليم ، ومنهم من كانوا يخطئون أخطاء لا تغتفر فى المادة بفصول الرياض أو المدارس

الابتدائية ومن كانت أساليبهم فى التدريس بعيدة كل البعد عما تتطلبه طبيعة الطفولة — وإن كان مما يسرنا أن نقرر أن مستوى التعليم بهذه المدارس فى مجموعه مستوى طيب لا يقل عن مستواه فى البلاد العربية الأخرى .

لكل هذا نرى من الواجب أن تعمل الكويت على إعداد طائفة صالحة من المعلمين من أهل البلاد . ويجب لهذا الغرض أن تشرع بأسرع ما يستطاع فى إنشاء مدرسة للمعلمين لتخريج مدرسى المدارس الابتدائية والمتوسطة ، وأن تنشىء كلية عالية للمعلمين لتخريج مدرسى المدارس الثانوية وبعض من يدرسون بالمدارس المتوسطة فى أول فرصة تسنح لذلك ، كما جاء فى الفصل السابق .

٢ — وقد كنا نميل إلى اقتراح إنشاء مدرسة المعلمين ابتداء من السنة الدراسية القادمة لولا أننا نود ألا تنشأ هذه المدرسة إلا عندما تتهيأ الفرص لنجاحها وزيادة الإقبال عليها عما كان الحال عندما أنشئت فصول المعلمين بالمدرسة الثانوية منذ سنتين ثم اضطر الأمر لإلغائها لعدم الإقبال عليها .

وقد قيل لنا إن الكويتيين لا ينظرون إلى مهنة التعليم نظرة تقدير ولا ينتظر أن يزداد الإقبال على مدرسة المعلمين عند إعادة فتحها ، كما أنه لا ينتظر أن يقبل الطلاب الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية على الالتحاق بكلية المعلمين إذا فتحت فى المستقبل .

وقد يكون هذا صحيحاً . ولكنا مع ذلك نرى أن الأمر يقتضى بذل جهد واسع للتغلب على هذه الصعوبة عن طريقين :

الأول : طريق بث الدعوة لمهنة التعليم بين الطلاب والآباء ، باعتبار أن الاشتغال بها مصلحة قومية عليا . فالتعليم هو الأساس الأول للنهضة ، والاشتغال به فوق أنه واجب وطنى يجب أن ينظر إليه على أنه تشريف لمن

يزاوله ، ولنا من تقاليدنا الإسلامية ما يساعد على صد تيار المادية الجديد ، إذ أن العلماء كانت لهم دائما منزلة عالية فى المجتمع الإسلامى بالرغم مما قد يكونون عليه من فقر ، وكانت ضريبة العلم تعليمه للغير .

وأما الطريق الثانى لضمان إقبال الطلاب على مدرسة المعلمين فهو طريق الترغيب المادى ، فيجب أن تكون رواتب المعلمين مشجعة على الإقبال على المهنة ومماثلة على الأقل لرواتب أمثالهم فى الوظائف الأخرى ، كما يجب أن يكون باب الأمل فى الترقى مفتوحا أمامهم ، فلا يقضى على مدرس المدرسة الابتدائية أو المتوسطة أن يبقى فى مركزه هذا طول حياته .

و بالإضافة إلى هذا فإن زيادة عدد الحاصلين على الشهادة المتوسطة سيؤدى مع الزمن إلى إقبالهم على مختلف الدراسات المهنية ، ولن تكون دراسة التعليم أقل هذه الدراسات حظاً . ولذلك اقترحنا أن يؤجل فتح مدرسة المعلمين المقترحة إلى السنة الدراسية ١٩٥٧ — ١٩٥٨ ، والمنتظر أن يكون عدد الحاصلين على الشهادة المتوسطة فى نهاية تلك السنة زهاء ٣٠٠ طالب من البنين .

وتنطبق هذه الملاحظات على التحاق الطالبات بمدرسة المعلمات ، وهناك عامل آخر يساعد على الإقبال على هذه المدرسة عندما يزيد عدد الطالبات اللاتى يحصلن على شهادة الدراسة المتوسطة كل عام ، وهو أن أبواب العمل فى الوظائف الحكومية وفى المهن الأخرى لم تفتح بعد أمام الفتاة الكويتية ومن المناسب أن تكون أول مهنة تشتغل بها هى مهنة التربية والتعليم التى أعدتها طبيعتها لها باعتبارها أم المستقبل .

وفى الواقع أن التدريس فى المرحلة الابتدائية كان الأفضل أن يوكل إلى المعلمات فى جميع المدارس سواء فى ذلك مدارس البنات ومدارس البنين ،

هذا إذا لم يكن من المستطاع الجمع بين الجنسين فى هذه المرحلة التى ستنتهى فى المستقبل عند سن العاشرة أو بعدها بقليل . فالمعلمة بطبيعتها أشد عطفاً على الأطفال فى هذه السن وأكثر إدراكا لحاجاتهم وصبرا على متاعب تربيتهم . وإنا لنتطلع إلى اليوم الذى يزداد فيه الإقبال على مدرستى المعلمات الحالية والمقترحة إلى حد يسمح بالاعتماد عليهن فى التدريس لجميع الأطفال لا فى الرياض الجديدة وحدها بل إلى نهاية المرحلة الابتدائية أيضاً .

٣ — ونقترح أن تكون مدة الدراسة بمدرستى المعلمين والمعلمات للسنوات العشر القادمة خمس سنوات بعد الشهادة المتوسطة ، تقسم إلى قسمين :

القسم الابتدائى ومدته ثلاث سنوات يعقد فى نهايتها امتحان عام يمنح الناجحون فيه شهادة التدريس الابتدائية .

والقسم الراقى ومدته سنتان ، ويقبل به المتفوقون من خريجى القسم الابتدائى (أى الحاصلون على ٧٠٪ أو ٦٥٪ من مجموع الدرجات فى امتحان الشهادة) ويمنح فى نهايته شهادة التدريس الراقية .

ويعين الحاصلون على شهادة التدريس الابتدائية مدرسين بالمدارس الابتدائية (على النظام الجديد) . ولما كان من المقرر أن يكون المدرس فى هذه المرحلة « معلم فصل » أو « معلم صف » — يدرس لتلاميذه جميع المواد الدراسية أو أكثرها وجب أن تكون الدراسة بالقسم الابتدائى من مدرسة المعلمين دراسة عامة لا تخصص فيها ، وتشمل فى السنتين الأولى والثانية الدين واللغة العربية واللغة الإنكليزية والتاريخ القومى والعربى والجغرافية والرياضة وقدرا من الرياضيات (مصطبغة بصبغة عملية) والعلوم والرسم والأشغال العملية المختلفة . وتبدأ دراسة المواد التربوية مبسطة والتمرين العملى على التدريس فى السنة الثانية ، وتستمر على مدى أوسع فى السنة الثالثة على أن

يخصص لها نحو نصف الوقت فى هذه السنة ويخصص النصف الثانى لمتابعة الدراسة فى اللغة العربية والدين والتاريخ والرسم والأشغال العملية . ويجب أن توجه العناية إلى النواحى التطبيقية فى المواد التربوية أكثر من توجيهها إلى النظريات كما يجب أن توجه عناية خاصة إلى الأشغال العملية فى المعمل (الورشة) أو فى المطبخ وغرف الخياطة والتفصيل وإلى النواحى العملية فى دراسة المواد الأخرى ، وأن تكون الروح السائدة فى هذا القسم الابتدائى هى روح «معاهد فروبل» فى انجلترا أو أقسام « رياض الأطفال » فى مدارس المعلمات بمصر من حيث العناية بتدريب الطالبات على أساليب التعليم عن طريق النشاط (الفاعلية) وعلى أساليب التعليم الفردية والجماعية .

أما القسم الراقى من مدرستى المعلمين والمعلمات فيؤهل خريجيه للتدريس فى المدارس المتوسطة ، ويؤهل خريجاته للتدريس بهذه المدارس أو بالرياض . وتتشعب الدراسة فى هذا القسم إلى شعب تقابل نواحى التخصص فى التدريس فتكون هناك شعبة للغة العربية والدين وشعبة للغة الإنكليزية وشعبة للمواد الاجتماعية وشعبة للرياضات والعلوم وشعبة للرسم والأشغال اليدوية (أو الرسم والأشغال الفنية للمعلمات) وشعبة للتدبير المنزلى والخياطة (لمدارس البنات) وأخيراً شعبة للتخصص فى التدريس برياض الأطفال ، وتدرس بكل شعبة المواد التى لها صلة بفرع التخصص مع التعمق فى دراسة المواد التربوية والتمرين على التدريس .

وليس من الضرورى أن تنشأ كل هذه الشعب دفعة واحدة فى مبدأ الأمر ، بل يتوقف إنشاؤها على النمو فى عدد خريجى القسم الابتدائى وخريجاته وعلى مدى الإقبال على كل شعبة . ووجود هذا القسم الراقى هو فى حد ذاته مما يشجع حاملى الشهادة المتوسطة على الالتحاق بمدرستى المعلمين والمعلمات ، لأنه يفتح أمام الجميع باب الأمل فى بلوغ مرحلة راقية من التعليم

ومستوى أعلى فى الوظيفة . وزيادة فى التشجيع نرى أن يعامل خريجو القسم الابتدائى من حيث الراتب معاملة الحاصلين على التوجيهية ، وخريجى القسم الراقى معاملة الحاصلين على الشهادة المتوسطة (Intermediate) من الجامعات والقسم الابتدائى وإن كانت مدته تقل سنة عن مدة الدراسة للشهادة التوجيهية فدراسته دراسة فنية يجب أن تميز على الدراسة النظرية التى تساويها فى المدة كما يجب أن تميز شهادة المدارس الصناعية عند التعيين فى الوظائف ، إذ بهذه السياسة تساعد الحكومة على توجيه الطلاب نحو الدراسات العملية والمهنية بدلا من اتجاههم جميعاً نحو التعليم الثانوى الأكاديمى والجامعى .

وأخيراً نقترح أن يباح التقدم لشهادة القسم الراقى من الخارج للمدرسين الحاليين والمدرسات الحاليات الحاصلين والحاصلات على مؤهل يعادل شهادة الثقافة العامة على الأقل ، بشرط أن يكونوا قد مارسوا التدريس سنتين وأن تكون تقارير النظار والمفتشين عنهم جيدة . وتعد لمن يرغبون فى ذلك دراسة مسائية بمدرسة المعلمين ومدرسة المعلمات، تؤهلهم لدخول الامتحان .

ويتوقف نجاح مدرستى المعلمين والمعلمات قبل كل شىء على شخصية مدرسيهما وعلى الروح التربوية التى تسودها . ولذلك يشترط فى هيئة التدريس بهما أن يكون أعضاؤها من ذوى الشخصيات القوية وأن يكونوا حاصلين على درجة جامعية وعلى الدبلوم الخاص من معهد التربية بالقاهرة على الأقل أو على دبلوم يعادله من معهد مماثل . ولا مفر من اختيار هؤلاء المدرسين من خارج الكويت فى أول الأمر ولكنا نوصى بأن تبادر إدارة المعارف منذ الآن باختيار خمسة من المدرسين الممتازين وخمسة من المدرسات الممتازات لإيفادهم جميعاً فى بعثات تعدهم للتدريس بهاتين المدرستين ، وأن تستمر على إيفاد مثل هذا العدد كل سنة لمدة بضع سنوات . وذلك لأن أعضاء هذه البعثات لن يقتصر مستقبلهم على التدريس بمدارس المعلمين والمعلمات بل

سيكونون نواة لتكوين هيئة فنية بإدارة المعارف نفسها تحل محل المفتشين ورؤساء الأقسام الفنية الحاليين ، وتقود حركة التقدم التعليمى بالكويت ، ويجب أن يعرف هؤلاء المبعوثون ذلك من أول الأمر تشجيعاً لهم على الإقبال على هذه البعثات كما يجب أن يراعى فى تحديد راتبهم بعد عودتهم أنهم أعدوا للتدريس بأرقى معهد علمى فى الكويت

٤ — أما كلية المعلمين التى اقترحنا إنشاءها فى فترة السنوات الخمس الثانية فيمكن التفكير فى تنظيمها على نسق دار المعلمين العالية ببغداد أو كلية المعلمين التى أنشأتها وزارة المعارف المصرية منذ ثلاث سنوات على ألا تقتصر على أقسام الرياضة والعلوم واللغة الإنكليزية بل تشمل أقساما لكل نواحى التخصص فى التدريس بالمدارس الثانوية التى سيقتصر تعيين خريجيها عليها فى أول الأمر . على أنه إذا جاء يوم زاد عدد الخريجين فيه عن حاجة المدارس الثانوية فإن من المفيد أن يعين الزائدون للتدريس بالمدارس المتوسطة على أن يرقوا للمدارس الثانوية تدريجا بحسب ما يظهرونه من جدارة . والأصل أن يكون مدرسو المدارس المتوسطة جميعا من هذا المستوى ، ولكن عدم وجود العدد الكافى منهم هو الذى يلجئنا إلى إعدادهم فى الأقسام الراقية . وينبغى البدء فى اتخاذ العدة لإعداد الأساتذة لهذه الكلية من الآن بإيفاد عدد من المدرسين أو الطلاب المتنوعى التخصص فى بعثات للحصول على درجات جامعية فى مواد تخصصهم ثم على درجة الدكتوراه فى التربية من الجامعات الإنكليزية أو الأميركية . وهذه البعثات تستغرق مدة طويلة إلا إذا كان من بين المبعوثين من هو حاصل على درجة جامعية معترف بها فى انكلترا أو أمريكا ففى هذه الحالة يكفيه للحصول على درجة الدكتوراه فى التربية ثلاث سنوات إلى أربع .

٥ — وينبغى ألا تقصر العناية على إعداد المدرسين الجدد بل تمتد إلى المدرسين الحاليين كذلك وتشمل العناية بهؤلاء ناحيتين :

الناحية الأولى هى العمل على رفع مستواهم بعقد دراسات تكميلية وتجديدية لهم واجتماعهم مع المفتشين و بعض قادة التربية فى مؤتمرات تعليمية دورية أو خاصة لبحث مشكلات التعليم فى الكويت ووسائل علاجها و إيفاد البارزين منهم إلى المؤتمرات التعليمية التى تعقد فى البلاد العربية أو البلاد الغربية ، و بإصدار صحيفة للتربية والتعليم وفى الوقت المناسب يشجع المدرسون على الكتابة فيها لشرح ماقاموا به من تجارب وما وقفوا عليه من آراء جديدة يصح أن يستفيد منها الآخرون وغير ذلك من وسائل توجيههم إلى الاطلاع والتجريب والتجديد .

والفرق بين الدراسات التكميلية والتجديدية أن الأولى تهيأ للمدرسين غير الحاصلين على مؤهلات علمية أو تربوية كافية لاستكمال ناحية النقص فيهم ، أما الثانية فيشترك فيها الجميع لبحث الاتجاهات الحديثة فى التربية وما يستجد من أنظمة أو وسائل تساعد على التقدم ، كما قد تكون دراسات علمية لإيقاف المعلمين على ما يستجد فى العلم و إذكاء روح البحث فى نفوسهم .

وتنظيم هذه الدراسات والاجتماعات من عمل هيئة التفتيش بإدارة المعارف ولتنسيق أعمال هذه الهيئة يحسن أن يوجد على رأسها موظف فنى كبير يختار من الإخصائيين فى التربية و يكون عمله معاونة مدير المعارف فى الإشراف على هذه الشئون وعلى بحث الخطط والمناهج وأساليب التعليم واقتراح تجارب جديدة فى التعليم تجرى فى بعض المدارس ، فيكون بمثابة مستشار فنى لدائرة المعارف أو كبير للمفتشين .

أما الناحية الثانية للعناية بالمدرسين الحاليين فهى العمل على توفير قدر كاف من الاستقرار لهم جميعا حتى يعملوا وهم مطمئنون على معيشتهم وعلى مستقبلهم . وهذا فى الواقع لاينصب على المدرسين الحاليين وحدهم بل يمس

كل من يعينون فى المستقبل . وأهم ماينبغى اتخاذه من الخطوات فى هذا السبيل تقرير نظام للتقاعد لجميع المدرسين الذين يعملون بمدارس الكويت يشمل المدرسين غير الكويتيين إذا لم يكن لهم تقاعد فى وظائفهم الأصلية ببلادهم . لأنه لا ينتظر من شخص أن ينتج فى عمله أحسن مايستطيع إنتاجه إذا كان لا يعرف ماذا سيكون مآله ومآل أسرته إذا ترك وظيفته الحالية أو إذا بلغ سن الشيخوخة .

الفصل الخامس

التعليم المهنى

للتعليم المهنى أثره الخاص فى الحياة الاقتصادية والإنتاج لما يعده من مهرة العمال والزراع ورؤساء الأعمال ومراقبيها فى ميادين الزراعة والصناعة والتجارة وأنجح ما يكون التعليم المهنى إذا كان ذا صلة وثيقة مستديمة بالحركة الصناعية والزراعية والتجارية . وهذه الصلة ذات حدين :

أولهما : أن تكون أساليب التدريب المهنى قريبة من الأساليب المتبعة فى الصناعة والزراعة والتجارة لا تتأخر عنها ومع ذلك يجب أن تهدف إلى تحسينها برفق دون أن تبتعد عنها كثيراً فيصعب تطبيقها . أى أن أساليب التدريب يجب أن تكون واقعية ملائمة للحاجات المحلية لا منتزعة كما هى من الأساليب المتبعة فى الغرب حيث بلغت أساليب الإنتاج شأواً بعيداً .

وثانيهما : اتصال التعليم المهنى بسوق العمل فى الصناعة والزراعة والتجارة وما فيها من فرص لخريجى المعاهد المهنية . فمن البديهى أنه إذا كانت سوق عمال الكهرباء ضئيلة فمن الخطر التوسع فى تدريب عدد كبير منهم . فلابد إذن من دراسة حاجات السوق إلى العاملين المدربين ودراسة المشاريع الاقتصادية الكبرى القائمة فى البلد وما فى هذا البلد من إمكانيات للتوسع الاقتصادى كما أشرنا سابقا .

ولا نكون مغالين إذا قلنا إن التعليم المهنى فى البلاد العربية لم ينل كثيراً من النجاح ولم يكن له أثر بعيد فى إنعاش الحياة الاقتصادية . ولذلك أسباب عدة منها قلة المتخصصين فى شئون هذا التعليم أو فقدانهم ، ومنها أن تحول الصناعة من الصناعات اليدوية إلى الصناعات الآلية لا يزال ضعيفاً إذ لم تبلغ هذه الأخيرة أشدها بعد إلا فى حالات قليلة ومنها تفضيل السوق للأميين من العمال المدربين فى المصانع على العمال المدربين فى المدارس ، ومنها انتشار نظام الملكية الكبيرة للأراضى الزراعية والإقطاع فى البلاد العربية مما جعل

الفلاح فى فقر مدقع غير قادر على إرسال أبنائه إلى المدارس الزراعية فى بعض الأحوال وعاجزاً عن الانتفاع بخريجى هذه المدارس على العموم ومنها وضع التعليم المهنى على الأسس المتبعة فى الغرب دون كثير من التكييف للظروف المحلية فلم يأت بثمرته المطلوبة .

هذا وإننا لسنا ندعى علما بالشؤون الاقتصادية ، كما أنه ليس لنا اختصاص عميق بالتعليم المهنى الذى له أربابه ، وعلمنا فيه مستمد من ملاحظتنا له فى البلاد العربية ومعرفة اتجاهاته العامة فى البلاد الأخرى وخاصة من حيث علاقته بالتعليم العام . وها نحن نبدى بعض الآراء فيه دون أن ندعى لها أصالة .

(ا) مشكلة عدم الإقبال على التعليم المهنى :

يعانى التعليم المهنى فى الكويت أزمة حادة من حيث عدم إقبال الطلبة عليه فقد فتحت مدرسة تجارية نهارية فكان الإقبال عليها قليلا فأقفلت واستعيض عنها بمدرسة تجارية ليلية يكاد يكون جميع طلبتها من الموظفين وليس مستقبل هؤلاء فى التجارة . وبنيت كلية ضخمة للصناعة وفتح فرع النجارة فيها هذا العام ولكننا لم نجد فيه إلا ثمانية طلاب . ولا يقتصر الأمر على عدم الإقبال على التعليم المهنى ، بل يتعداه إلى عدم الإقبال على الأعمال الصناعية بوجه عام . وقد زرنا أحد « الكاراجات » الكبيرة فى الكويت ومع أن صاحبه كويتى إلا أننا لم نجد فيه عاملا واحدا كويتيا بل كان العمال كلهم من الإيرانيين والعراقيين واللبنانيين والفلسطينيين والحضرميين والعدنيين وقد تحرينا أسباب ذلك فوجدنا أن بعضها يعود للأسباب التالية :

١ — أن الصناعات الآلية حديثة العهد فى الكويت وكانت الصناعات اليدوية محدودة تسير على أساليب نمطية رتيبة كالنجارة والحدادة والسمكرة وكصناعة السفن التى كانت واسعة ولكنها محدودة بعائلات خاصة يتناولها الأبناء عن الآباء .

٢ — تغلب على المجتمع الكويتى الأصلى مزاولة التجارة وهذه تسير فى الغالب على أساليب لا تجد محلا لأساليب تجارية حديثة .

٣ — أن العربى بسليقته (خاصة إذا كانت صلته وثيقة بالصحراء) يأنف من العمل اليدوى ويترفع عنه ويقابل ذلك عند العربى حرمة للكتابة وللعلم التقليدى يدفعه إلى التعليم النظرى .

٤ — قلة المتعلمين فى الكويت والتوسع السريع لدوائر الحكومة مما فتح المجال حتى إلى خريجى المدارس الابتدائية من الكويتيين لدخول دوائر الحكومة برواتب عالية نسبيا مما يجعل الشبيبة ترغب عن دخول التعليم المهنى ما دامت قادرة على اكتساب الرواتب الجيدة بدون ذلك .

إن هذه الأسباب توحى ببعض التدابير التى يمكن اتخاذها لزيادة الإقبال على التعليم المهنى .

١ — ولنلاحظ أولا أن عدد طلبة المدارس الابتدائية فى ازدياد مستمر ، وإذا أخذ بتعميم النظام الإلزامى الذى اقترحناه للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة فسيتراوح عدد الذين يتخرجون فى الدراسة المتوسطة بعد عشرة أعوام بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ لكل من البنين والبنات فى كل عام . ومن البديهى أنه لن تتسع وظائف الحكومة لكل هؤلاء وأنه سيرجح عليهم خريجو المدارس الثانوية والجامعات فلابد لهم إذاً من التفتيش عن مسالك أخرى غير الوظائف كوسيلة للعيش ومن الطبيعى أن يصيب المدارس المهنية نصيب من هؤلاء .

٢ — أن إدخال التعليم العملى بأنواعه فى المدارس المتوسطة كمسك الدفاتر والأعمال اليدوية (والزراعة فى بعض القرى) على مقياس واسع وبشكل نصف مهنى كفيل بأن يعوّد الطلبة العمل اليدوى ويبدل من عقليتهم السلبية نحو العمل حتى يصبحوا أكثر ميلا للإقبال على التعليم المهنى .

٣ — يجب القيام بدعاية واسعة للتعليم المهنى بجميع الوسائل الممكنة فى المدارس والجمعيات والنوادى والمحلات الصناعية والتجارية وبتوزيع الإعلانات والكراسات التى تشرح للناشئين فرص التعليم المهنى المفتوحة أمامهم وتحاول إقناع آبائهم بإرسال أولادهم إلى المدارس المهنية . ويجب أن يرافق ذلك إرشاد وتوجيه مهنيان للطلبة فى المدارس المتوسطة سواء بتشجيعهم على الأشغال العملية فى هذه المدارس وحث كل من تظهر منه قابلية خاصة فى الناحية العملية على الاستزادة منها أو إعطائهم المعلومات الوافية عن فرص العمل الرابح فى الكويت وطرق الاستعداد والتدريب لها . ونرى أن يضاف درس واحد فى الأسبوع على منهج السنة الرابعة المتوسطة للتوجيه المهنى تناقش فيه إمكانيات العمل للفتى فى الكويت وأنواع الدراسة المفتوحة أمامه وتتخلل الدروس زيارات منظمة للمعامل (الورش) والمصانع المختلفة لغرض الاطلاع على أنواع الأعمال والصناعات الموجودة فى الكويت .

٤ — من الضرورى ألاّ تفتح أية دراسة مهنية إلا بعد تمام الاستعداد لها من جميع الوجوه حتى لا يعم الانطباع بين الطلبة وأهلهم بأن الدراسة ضعيفة قليلة الجدوى فتخفق وكثيراً ما تضطر السلطات إلى إلغائها . وفى رأينا أنه ليس من المصلحة التسرع فى إلغاء الدراسات المهنية الأساسية لمجرد قلة الإقبال عليها سنة أو سنتين . بل من الأحسن عادة أن تجرى كل المحاولات لتحسينها واستخدام خيرة الأساتذة لها وتجهيزها تجهيزا تاما وإجراء الدعاية لها وتكييفها بحسب حاجة السوق إلى أن يزاد الإقبال عليها . وقد يصح أحيانا الانتظار حتى تتخرج فيها دفعة أو دفعتان من الطلبة فتجد عملا ليكون ذلك برهانا للناس على فائدة الدراسة فيها .

٥ — يجب تحاشى انتشار الفكرة القائلة أن التعليم المهنى لا يؤمه إلا الطلبة الراسبون أو غير المتفوقين الذين لا يستطيعون السير فى التعليم الثانوى الأكاديمى ويكون

هذا باكتشاف قدرات الطلبة وتوجيه من لهم قدرات علمية من التلاميذ ذوى الذكاء المناسب إلى التعليم المهنى على قدر الإمكان .

٦ — ونرى أن تعيد الحكومة النظر فى سياسة التوظيف فى دوائر الحكومة ومقارنة الرواتب التى تدفع لصغار الموظفين على الأخص بالأجور التى تدفع فى الصناعة والمحلات التجارية . فتتخذ من التدابير مايحمل المتخرجين فى المدارس المتوسطة على الاستزادة من الدراسة العملية بدلا من التهافت على الوظائف . وعسى أن لا يطول الوقت الذى فيه تستطيع الدولة إقفال باب التوظيف لحملة شهادة الدراسة المتوسطة وجعل الحد الأدنى لدخول خدمة الحكومة هو الحصول على إحدى شهادات التعليم الثانوى الأكاديمى أو العملى .

التعليم الصناعى :

لقد أنشأت حكومة الكويت مدرسة صناعية ضخمة يمكن أن تتسع لنحو ٦٠٠ طالب أى بمعدل ١٥٠ طالب للسنة الواحدة . وفى المدرسة إلى جانب المعامل (الورش) مختبرات وغرف للدراسة وأقسام داخلية واسعة وقد بدأت المعدات للمعامل (الورش) ترد إلى الكلية وتنصب بالتدريج وقد جهزت معامل (ورش) النجارة بما يكفى لسير التدريس والتدريب لطلبة السنة الأولى لقسم النجارة وقد ضم معمل النجارة التابع للمعارف بعماله إلى قسم النجارة من المدرسة والعمل سائر لإكمال المعامل للأقسام الصناعية التالية على أمل افتتاحها فى مستهل العام المدرسى القادم .

(١) الميكانيكا .
(٢) البرادة .
(٣) المعادن .
(٤) الحدادة .
(٥) السباكة .
(٦) الكهرباء واللاسلكى .
(٧) السيارات . على أن البناء لهذا القسم الأخير لم يستلم رسمياً بعد .

ومن رأينا ألا يستعجل فى افتتاح جميع هذه الأقسام . أولا : لأنها قد لا تستكمل فى الغالب جميع معداتها قبل افتتاح العام الدراسى المقبل . وثانياً : لأن المختبرات غير جاهزة بعد . وثالثاً : لأن جميع الدلائل تدل على أنه لن يؤم الكلية الصناعية من الطلبة عدد يكفى لفتح سبعة أقسام جديدة دفعة واحدة ، وأخيراً لأنه من الواجب تقرير المبادىء الأساسية لسياسة الكلية وخططها ووضع مناهجها بالتفصيل وهذه عملية شاقة يجب أن يتوفر لها الاختصاصيون والمربون . ونرى أن تنصب الجهود على إعداد قسمين أو ثلاثة على الأكثر لغرض فتحها فى أكتوبر القادم ويجب أن تكون هذه الأقسام هي التى يكثر عليها الطلب فى السوق المحلية . كأقسام الميكانيكا والسيارات والكهرباء .

وفيما يلى بعض المقترحات العامة بشأن التعليم الصناعى فى الكويت :

١ — لما كان من الضرورى أن يكون التعليم الصناعى وثيق الصلة بالصناعة القائمة بالكويت وبسوق العمل نرى أن تؤلف لجنة استشارية من أشخاص رسميين وغير رسميين تشرف على السياسة العامة للتعليم الصناعى وترشد القائمين عليه إلى حاجات الصناعة فى الكويت وتساعد على استخدام المتخرجين فى مدرسة الصناعة فى المصانع المحلية ويصح أن تؤلف اللجنة على وجه شبيه بالآتى :

الرئيس : رئيس المعارف .

الأعضاء : مدير المعارف والمستشار الفنى الذى نوصى بتعيينه فى غير هذا المكان .

ناظر كلية الصناعة وأحد رؤساء الأقسام فيها .

ممثلان عن الأشغال العامة أحدهما رئيس المهندسين .

ممثل عن الميناء .

ممثل عن المصفاة والكهرباء .

اثنان من كبار أصحاب المصانع والكاراجات فى البلدة .
ممثل عن شركة نفط الكويت وناظر مركز التدريب فيها .

٢ — ونرى أن تجرى بإشراف اللجنة دراسة فنية مفصلة لجميع المصانع والمعامل الموجودة فى الكويت لغرض معرفة أنواعها والعمليات الصناعية التى تجرى فيها وعدد عمالها وأجورهم وذلك لمعرفة حاجات السوق إلى العمال وأنواعهم .

٣ — ولما كانت معامل شركة نفط الكويت تمثل أكبر سوق للعمل لخريجى مدرسة الصناعة نرى أن تبقى اللجنة على اتصال دائم بالشركة لمعرفة احتياجاتها إلى العمال وملاحظى المعامل (الورش) ولتسهيل استخدام الشركة لمن يخرج من مدرسة الصناعة ووجود عضوين من الشركة فى اللجنة مما يسهل ذلك . ويجب أن يسود التعاون التام بين مركز التدريب فى الشركة ومدرسة الصناعة لغرض تبادل طرق التدريب ولغرض اطلاع مدرسى مدرسة الصناعة على أنواع الأعمال الصناعية الموجودة فى الشركة ليستفيدوا منها فى تدريسهم .

٤ — نرى أن تستقدم الحكومة خبيراً أوروبياً أو أمريكياً فى التعليم الصناعى له خبرة واسعة ومتنوعة فيه وفى علاقته بالصناعة . وتكون مهمته تنظيم دراسة الصناعات المشار إليها فى (٢) أعلاه ووضع خطط التعليم الصناعى ومناهجه والإشراف على تطبيقها فى مدرسة الصناعة وتنظيم معامل (ورش) هذه المدرسة وأساليب التدريب فيها . ويجب أن يبقى مدة كافية لتأسيس التعليم الصناعى كاملا على أسس قويمة .

٥ — ويجب أن يساعد هذا الخبير عدد من المدرسين والمدربين يختارون من ذوى الكفاية والخبرة لا فى التعليم الصناعى وإدارة التدريب فيه فحسب بل فى الصناعة نفسها وإدارة المعامل وذلك لكى يكون التدريب عمليا إلى أقصى حد .

٦ — سبق أن أشرنا إلى أن المدرسة الصناعية التى تقبل الطلبة بعد فراغهم من التعليم المتوسط لا يمكن أن تتفرغ لتخريج العمال الاعتياديين من الدرجة الدنيا

فى الصناعة فإن منافسة العمال الأميين المدربين فى الصناعة نفسها ما زالت شديدة سواء أكان هؤلاء كويتيين أو قادمين من البلاد المجاورة . والراجح أنه سيتوفر من هؤلاء عدد غير قليل إلى مدة غير قصيرة من الزمن . ولا ينتظر من المتخرج فى المدارس المتوسطة المتعلم أن يرضى بالدراسة فى مدرسة صناعية مدة ثلاث أو أربع سنوات لكى يساوى بهذا النوع من العمال . ولذلك يجب أن تهدف المدرسة إلى إخراج الدرجات الوسطى من العمال الذين يصلحون بعد شىء من التمرين لأن يكونوا ملاحظى أعمال ومديرى معامل (ورش) ولأن يقوموا بأعمال تتطلب درجات عالية من المهارة .

٧ — يجب تحاشى أن يكون التدريب ضيقاً محدوداً أكثر من اللازم لايجيد فيه الطالب إلا عمليات صناعية معينة بل يجب على العكس أن يكون للتدريب أساس واسع يزود الطالب بخبرة لمختلف العمليات . وطريقة ذلك أن يحرص المنهج فى السنوات الأولى على أن يجعل الطالب يدخل فى معامل مختلفة ليقضى فيها ردحاً من الزمن يتعلم فيها العمليات التى لها صلة بصناعته وإن لم تكن من صميمها . ويجنح التعليم إلى التخصص كلما ارتقى الطالب فى الدراسة إلى أن يبلغ مهارة فائقة فى الصناعة التى يود أن يتخصص فيها .

٨ — ولا بد أن يرافق الدراسة العملية نوعان آخران من الدروس — أحدهما يمكن أن يسمى بالدروس المساعدة كالرياضيات وبعض العلوم الطبيعية والرسم الهندسى والنوع الآخر هو دروس ثقافية كاللغتين العربية والإنجليزية وشىء من التاريخ والدروس الوطنية .

٩ — نوصى بدراسة إمكان قضاء التلميذ سنة أو بعض السنة فى دورة عملية فى معامل أو مصانع خارج المدرسة كأن يقضى بعضاً من سنته الثالثة أو كلها فى معامل الأشغال العامة أو شركة النفط أو بعض المعامل الخاصة الكبرى فى البلدة التى يمكن الاعتماد عليها وذلك لغرض الاشتغال والتمرن فى ظروف السوق

العملية . ثم يعود الطالب بعد ذلك إلى المدرسة للاستزادة من التدريب ومن إتقان مهنته .

١٠ — ولا يجب أن تنصب جميع جهود مدرسة الصناعة على تعليم الطلبة النظاميين المتخرجين فى المدارس المتوسطة بل يجب أن توجه بعضاً من جهودها إلى فتح دروس مسائية للعمال تساعدهم على إتقان صناعاتهم أو على تعلم بعض المهارات التى تنقصهم ومن يلاحظ العمال و إنتاجهم فى الكويت وكثير من البلاد العربية يلاحظ ضعفاً فى إتقان الأعمال مما يشير إلى ضرورة تشجيع العمال على الانخراط فى دراسات إضافية تساعدهم على رفع مستواهم .

١١ — هذا ولا بد من الإشارة إلى أن هنالك صناعات أخرى غير التى ذكرناها مما قد تحتاج إليه الكويت ولكنها غير داخلة فى خطط التعليم الصناعى الحاضر ومن هذه صناعتان قد تكونان أساسيتين .

أولاهما : صناعة البناء : ففى الكويت اليوم حركة قوية لإنشاء الدور والمتاجر والمبانى العامة مما قد يحتاج إلى بنائين ماهرين ورؤساء أعمال يساعدون المهندسين فى أمور الإنشاء . وإهمال هذه الناحية فى التعليم الصناعى يترك الميدان للعمال والبنائين الذين تعلموا مهنتهم بالممارسة والذين لا ينتظر منهم إتقان أعمالهم .

وثانيهما: صناعة السفن : فللكويت صناعة واسعة للسفن قد طرأت عليها مؤخرا بعض التحسينات الحديثة و إن كانت لا تزال فى الغالب تسير على أساليب تقليدية . وهذا مما يهددها بالانقراض يوما ما إذا لم تتدارك . وليس لنا بالطبع علم أو خبرة فى هذا الباب إذ أن له نواحى اقتصادية وأخرى فنية تتعدى حدود التعليم ولكننا نرى أنه يصح دراسة هذا الموضوع الهام من قبل الفنيين من حيث إمكان صمود هذه الصناعة أمام المزاحمة

الخارجية وإمكان إدخال الأساليب الحديثة عليها وتطويرها بحسب مطاليب العصر ومن حيث إمكان تأسيس أحواض حديثة لصناعة السفن أو تصليحها وأخيرا من حيث تعليم هذه الصناعة فى مدرسة الصناعة الحاضرة أو فى مدرسة خاصة .

١٢ — إن نجاح التعليم الصناعى أو إخفاقه يتوقف إلى حد بعيد على وجود مدرسين ومدربين ماهرين يتولونه . وهؤلاء مفقودون فى الكويت ولا بد من اتخاذ الخطوات لإعدادهم بأقرب فرصة . ولذلك نرى أن تقوم الحكومة كل عام بانتخاب عدد من المتخرجين فى المدرسة الثانوية وإرسالهم إلى الكليات الصناعية فى الخارج لغرض حصولهم على دراسة صناعية راقية . ويجب أن يحرص على أن يدرس هؤلاء أساليب التعليم الصناعى بالإضافة إلى دراستهم للصناعة . وقد يصح بعد استقرار مدرسة الصناعة وتخرج عدد من الطلبة فيها أن يرسل المتفوقون منهم للدراسة فى الخارج أيضا .

مدرسة الملاحة :

للكويت أسطول تجارى يضم بضع مئات من السفن من حمولات مختلفة . وأغلبه إن لم يكن كله مصنوع على أيدى الكويتيين أنفسهم ويقوده بحّارة كويتيون . وقد أبلى هذا الأسطول على ما أخبرنا بلاء حسناً فى تموين الكويت وساحل الخليج فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وكانت السفن الكويتية ومازالت ترتاد موانئ الخليج والمحيط الهندى وقد حدثنا بعض الكويتيين عن ضرورة احتفاظ الكويت بمهارتها البحرية وإنمائها . ولذلك نرى أن يدرس موضوع تأسيس مدرسة للملاحة من قبل الاختصاصيين فى هذا الأمر وما يتطلبه من استعدادات وتجهيزات وأبنية ومناهج ومدرسين ومدربين .

ويحسن أن يقبل الطلبة فى هذه المدرسة بعد انتهائهم من الدراسة المتوسطة على أن يختاروا اختياراً خاصا من الطلبة الأشداء الأبدان ومن ذوى المقدرة الفكرية

فى آن واحد . ولعله يمكن إقناع بعض البحارة بإدخال أبنائهم فى هذه المدرسة . ويدرس فى المدرسة بالإضافة إلى التمارين البحرية والرحلات التدريبية بالسفن موضوعات ثقافية عامة وموضوعات علمية تفيد البحارة من علوم رياضية وشىء من الفلك وجغرافية العالم وغير ذلك مما يجب أن يقرره الاختصاصيون وقد تكفى أربع سنوات لهذه الدراسة على غرار سائر الدراسات الثانوية إلا إذا رأى المختصون غير ذلك . ويختار خيرة المتخرجين فى هذه المدسة ليرسلوا إلى الخارج ليصبحوا ضباطا بحريين .

هذا ويحسن أن يدرس مشروعا تعليم صناعة السفن ومدرسة الملاحة معاً من حيث علاقتهما أحدهما بالآخر .

مدرسة التجارة :

وما يقال عن ارتياد الكويتيين للبحار يقال أيضاً عن تجارتهم ولكن على نطاق أوسع ولذلك نرى أن يعاد افتتاح مدرسة التجارة كما أسلفنا فى فصل سابق بحيث تفتح أبوابها فى خريف سنة ١٩٥٧ عندما تتخرج أول دفعة من الطلبة من المدارس المتوسطة على النظام الجديد ونرى أن تهدف مدرسة التجارة فى فترة حياتها الأولى إلى تخريج نوعين من الطلبة — أولهما — الكتبة والسكرتيرون وهؤلاء يدربون على الآلات الكاتبة العربية والانجليزية وعلى الاختزال باللغتين وعلى إدارة المكاتب وتنظيم الملفات وإتقان المراسلات باللغتين — وثانيهما — ماسكو الدفاتر والمشتغلون بالتجارة ويقدم لهؤلاء منهج قوامه إتقان اللغتين العربية والانجليزية والكتابة على الآلة الكاتبة باللغتين والمراسلات التجارية والحساب التجارى والمعاملات التجارية وأمور المصارف وعلم الاقتصاد والجغرافية الاقتصادية ومثل ذلك من الموضوعات . ويضاف على كل هذا دروس ثقافية وطنية ، ويحسن أن يبدأ المنهج فى السنة الأولى عاماً مشتركا للفئتين من الطلاب ثم يتجه نحو الاختصاص فى السنوات العليا من الدراسة وقد تكفى شعبة السكرتيرين ثلاث سنوات دراسية بينما يحتاج فرع التجارة إلى أربع سنوات .

ولقد سرنا مارأيناه من الإقبال على الدراسة التجارية المسائية فنرى الإبقاء عليها لتسير إلى جانب الدراسات النهارية . إن معظم المسجلين بالدراسات المسائية من الموظفين فنرى أن تبذل الجهود الخاصة لاستمالة التجار الشبان إلى هذه الدراسة كما نأمل أن يزداد تنظيم الدراسة وتحسينها مع الزمن خاصة بعد أن ينضب فوج الموظفين ويحل محلهم طلبة هم أصغر سنا وأكثر اتصالا بالتجارة .

ونرى أن تؤلف لجنة استشارية على غرار لجنة التعليم الصناعى برئاسة رئيس المعارف وعضوية مدير المعارف ومستشارها الفنى وناظر مدرسة التجارة وأحد أساتذتها وممثل عن دائرة المالية وآخر عن الجمارك وبعض كبار التجار ومديرى المصارف لتشرف على التعليم التجارى وتضمن صلته الوثيقة بالأسواق التجارية وبإمكانيات استخدام المتخرجين فى الدوائر الحكومية والمحلات التجارية والمصارف .

ومن الضرورى انتهاز أول فرصة لإرسال البعثات من حاملى الشهادة الثانوية لدراسة التجارة فى الخارج والتخصص فى موضوعاتها لكى يعودوا فيصبحوا مدرسين فى مدرسة التجارة .

التعليم النسوى :

يقابل التعليم الصناعى والتجارى للبنين التعليم النسوى للبنات الذى سبقت الإشارة إليه . ويختلف هذا التعليم عن التعليم المهنى للبنين فى أنه موجه فى الغالب إلى إعداد ربات البيوت . ولذلك لم نر حاجة لأن يفرد له فى الوقت الحاضر مدرسة خاصة بل اقترحنا أن يضم إلى ثانوية البنات ، ولذلك فائدة من حيث استفادة طالبات المدرسة الثانوية من هذا التعليم ومدرساته ومعداته .

ومن الضرورى أن تهيأ لهذا التعليم المعامل والمشاغل للتدريب العملى ، ويصح أن يفتح إلى جانبه صف صغير للحضانة لأطفال لا تتجاوز سنهم أربع سنوات تتمرن فيه الطالبات على العناية بالأطفال .

وتكون معظم موضوعات الدراسة مشتركة للطالبات فى هذا القسم ولكن تكون هناك ساعات اختيارية تفتح المجال أمام الطالبات لشىء من التخصص ، فقد يكون لبعض الطالبات رغبة فى إتقان الخياطة والتفصيل لأغراض مهنية فيستزدن من هذه الدروس وكذلك الطالبات الراغبات فى التدبير المنزلى والتغذية قد يخترن عدداً أكبر من دروس هذه الموضوعات .

ويصح أن تفتح دروس خاصة بعد الظهر أو فى المساء لتعليم الخياطة والتطريز وتدبير المنزل إلى النساء الراغبات فى ذلك .

ولابد من اللجوء إلى البعثات فى هذا المضمار أيضاً لإعداد مدرسات للتدبير المنزلى والتغذية والتمريض المنزلى والخياطة والتطريز . ولما كان للكويت برنامج واسع فى التغذية المدرسية نرى من الضرورى أن ترسل اثنتان أو أكثر من الطالبات إلى بلاد الغرب للتخصص فى التغذية وخاصة التغذية المدرسية ليشرفن على سير هذا البرنامج على وجه فنى .

الفصل السادس

المناهج والأساليب

١ — تسير مدارس الكويت على خطط دراسية ومناهج قريبة الشبه بالخطط والمناهج المصرية ، مع زيادة العناية بتدريس الدين واللغة العربية واللغة الانكليزية ، ومع إدخال بعض التعديل على مناهج المواد ذات الصلة الوثيقة بالبيئة المحلية كالتاريخ والجغرافية والتربية الوطنية . أما المواد الأخرى فالملاءمة للبيئة المحلية فيها لا تتوقف على المناهج بقدر ما تتوقف على الكيفية التى تدرس بها الموضوعات ، والأمثلة والتطبيقات التى يعطيها المدرس .

وهذه خطة حكيمة تكفل للكويت الاستفادة من جهود العدد الكبير من الإخصائيين فى التربية ورجال التعليم المجربين الذين يشتركون فى وضع المناهج المصرية ، وتكفل فى الوقت نفسه ملاءمة المناهج لحاجات البيئة والتقاليد الكويتية الخاصة . فضلا عن أن التقريب بين المناهج الدراسية هدف من أهداف البلاد العربية ، وأنه قد ساعد فى هذه الحالة على اعتراف وزارة المعارف المصرية بالشهادة الثانوية الكويتية وسهل قبول أعضاء البعثة الكويتية الكبيرة بالجامعات المصرية .

٢ — على أننا نود أن نلفت النظر إلى أنه توجد فى مصر إلى جانب المناهج العامة التى تطبق فى ألوف المدارس ، والتى هى بحكم هذا متأثرة بالاتجاهات التربوية التقليدية — إذ لا يستطاع التخلص من هذه الاتجاهات فى هذه الأعداد الكبيرة من المدارس إلا تدريجا — نقول إنه توجد فى مصر إلى جانب هذه المناهج العامة مناهج تجديدية تساير أحدث الاتجاهات التربوية تطبق فى المدارس النموذجية الملحقة بمعاهد التربية منذ أكثر من عشرين سنة ، ويقتبس منها فى المدارس الأخرى ما تدل التجربة على إمكان تعميمه فى الظروف القائمة . وتتصل بتجريب المناهج الحديثة فى هذه المدارس تجارب

هامة فى أساليب التعليم . وهـذه وتلك ترمى بصفة خاصة إلى تحقيق الأهداف الآتية : —

أولا : الربط الوثيق بين المناهج الدراسية و بين حياة الطفولة وميول الأطفال الطبيعية . فالمناهج التقليدية كثيرا ما تكون بعيدة عن الحاجات النفسية للأطفال فى أول مراحل نموهم ، لأنها تمثل منطق الكبار فى تنظيم العلوم بعد أن تبلغ مرتبة عالية من التطور ، ولذلك فهى لا تثير فى الطفل « الفاعلية » التى هى الشرط الأول لتنمية قوى التفكير والتصرف والابتكار ، كما أنها تؤدى إلى نفور التلاميذ من التعليم وتقتل فيهم روح الاستطلاع ، فينصرفون إلى الاستذكار الآلى وتصبح المعلومات التى يحصلونها خامدة ضعيفة الأثر فى سلوكهم ونظرتهم إلى الحياة .

ثانيا : إيجاد صلة قوية بين التعليم و بين شؤون الحياة العملية والأحداث الجارية فى المجتمع خارج المدرسة . وهذا شرط لازم كى يمكن إعداد التلميذ لمواجهة الحياة العملية وكى يصبح التعليم قوة فعالة فى حياة الجماعة وأداة للارتقاء والتقدم ، فضلا عن أنه من أهم الوسائل لإثارة ميول التلاميذ وخاصة فى المرحلة الثانوية .

وتتفرع من هذا الهدف ضرورة العناية بالدراسات العملية فى المدارس كأشغال الورشة وأعمال الحقل والكتابة على الآلة الكاتبة والزراعة والمساحة العملية (والتدبير المنزلى والخياطة ورعاية الأطفال للبنات) .

ثالثاً : العناية بالفنون الجميلة والهوايات ، التى تزود الطالب بوسائل بريئة للتسلية فى وقت فراغه وتساعد على تهذيب ذوقه والسمو بغرائزه وتتيح له الفرص للتعبير عن نفسه وتغذى خياله وتنمى قوى الابتكار الكامنة فيه .

رابعاً : إيجاد جو اجتماعى صالح بالمدرسة تسوده روح الحرية المنظمة ، التى تساعد على تنمية شخصيات التلاميذ وثقتهم بأنفسهم وتعودهم تحمل التبعات تحت إشراف مدرسيهم الذين يمدونهم بإرشادهم المشبع بروح العطف . وفى ممارسة التلاميذ للحياة الاجتماعية فى مثل هذا الجو خير إعداد لهم لحياة المجتمع فى مستقبل حياتهم .

خامساً : العناية بدراسة كل تلميذ دراسة فردية لمعرفة صفاته الخاصة وتفهم صعوباته الدراسية ومشكلاته الخلقية ، حتى يمكن معالجتها بما يلائمها وتطبيق الأساليب الفردية فى التعليم التى تسمح لكل طفل بالسير فى دراسته على حسب استعداداته وقدراته الخاصة .

سادسا : توثيق الصلة بأولياء أمور التلاميذ لتحقيق التعاون بين البيت والمدرسة فى تربية التلميذ وعلاج مشكلاته .

وتحقيق هذه الأهداف لا يتم إلا إذا طبعت أساليب التعليم بطابع « الفاعلية » أو « النشاط » بمعناه الاصطلاحى فى التربية . فيجب ألا يتعلم التلميذ الحقائق لمجرد أن عليه أن يحصلها بل لأنه يشعر بالحاجة إليها لتحقيق غرض من أغراضه الذاتية ، وبذلك تصبح جزءاً من نسيج تجاربه وتفكيره . وهو لا يلتقن المعلومات مهيأة سائغة ، بل يترك أمام المشكلات وجهاً لوجه ، ويشجع على البحث عن الحلول المناسبة لها والمعلومات اللازمة لحلها وعلى الرجوع إلى مصادر المعلومات على اختلاف أنواعها . ففى دراسة أى موضوع يثير المعلم فى نفس التلميذ الرغبة فى بحثه ويشعره بالحاجة إلى تعلمه ، ويوفر له الوسائل اللازمة لذلك ، ثم يتركه يعتمد على نفسه فى التحصيل ، ويتخذ منه موقف المرشد الذى يمده بالعون إذا احتاج إليه لا موقف المسيطر الذى يملى عليه كل صغيرة وكبيرة .

وهذا أحد المبادىء التى تقوم عليها طريقة المشروعات التى طبقت على

نطاق واسع فى المدارس النموذجية . والفكرة الأساسية فى هذه الطريقة هى أن يختار التلاميذ مشروعاً يتصل بغرض من الأغراض التى تثيرها فى نفوسهم الحياة العملية فى بيئتهم ، وجعل هذا المشروع نواة يرتبط بها كثير من الحقائق الداخلة فى مناهج المواد المختلفة ، لا سيما مناهج المواد الاجتماعيـة والعلوم وموضوعات الإنشاء والمحادثة ومسائل الحساب والهندسة العملية . وبدلا من الاقتصار على استقاء المعلومات اللازمة لتنفيذ المشروع من الـكتب المدرسية الجافة ، تستمد من الحياة نفسها كلما أمكن ذلك ، عن طريق الرحلات والاتصال بالأفراد والجماعات وعن طريق أشرطة السينما والصحف والمجلات والمصورات والإحصاءات ونشرات شركات السياحة عن البلاد المختلفة وما شابه ذلك من مصادر المعلومات .

وفى بعض الأحيان تحل هذه المشروعات محل المناهج الدراسية المعتادة ، ويصرف النظر عن دراسة المواد المألوفة المنفصلة بعضها عن بعض لاسيما فى المرحلة الابتدائية ، ولـكن يمكن أن تكون المشروعات طريقة لامنهجا ، أى تكون وسيلة يتخذها مدرس المـادة لتدريس المنهج المقرر متى كان هذا المنهج من النوع الذى روعيت فى وضعه طبيعة الأطفال وحاجات البيئة .

وقد أتت هذه الأساليب فى المدارس النموذجية بنتائج طيبة تشجع على التوسع فى مثل هذه التجارب . والـكويت من أنسب البلاد العربية للقيام بتجارب جريئة فى التعليم ، فهى أولا ليست مقيدة بتاريخ تعليمى يعوق التجديد ، وهى بعد ذلك محدودة فى المساحة وعدد السكان وفى عدد المدارس والمدرسين مما يسهل الاتصال والإشراف والتوجيه الشخصى من القائمين على مثل هذه التجارب ، وهذا فضلا عن توافر الموارد التى تلزم الإنفاق على هذه التجارب بسخاء .

ولذلك نوصى بأن تبادر الـكويت إلى تحويل مدرسة الشويخ الثانوية

و بعض المدارس الابتدائية والمتوسطة إلى مدارس نموذجية تجرب بها أمثال الأساليب والاتجاهات التى طبقت بالمدارس النموذجية بمصر وغير ذلك من الأساليب والاتجاهات التى يبتكرها الخبراء أو تقتبس من تجارب البلاد الغربية . والهدف النهائى من هذا التجريب هو تعرف الأساليب التى تثبت صلاحيتها وملاءمتها لظروف الكويت و إيجاد نماذج حية لتطبيقها ، حتى يمكن تعميمها فيما بعد فى جميع المدارس . ولعله بهذا تتهيأ للكويت الفرصة كى تكون سباقة بين البلاد العربية فى إصلاح تعليمها على نطاق واسع ، ومما يساعد على ذلك تعيين الإخصائى التربوى الذى سبق أن اقترحناه إذ يكون من ضمن واجباته الإشراف على هذه التجارب وتوجيهها وتنشيطها ، و يساعد عليه كذلك اختيار عدد من المدرسين الذين اشتغلوا بالمدارس النموذجية بمصر ونجحوا فى العمل بها ، و يوجد بعضهم بمدرسة الشويخ الآن ولكن الحاجة قد تدعو إلى اختيار عدد آخر لهذه المدرسة ولغيرها من المدارس التى تقوم فيها التجارب .

٣ — ومن الوسائل الهامة التى يعتمد عليها لبعث الحياة فى المناهج و إثارة اهتمام التلاميذ بالدروس ، السينما التعليمية . وقد خطت الكويت بعض الخطوات فى استخدام السينما بمدارسها ، ولكنها تستخدم على هامش التعليم ، فتعرض بعض الأشرطة من آن لآخر فى غير مواعيد الدروس للترفيه عن التلاميذ أو لشرح بعض الموضوعات العلمية من غير أن ترسم خطة لربط هذا الشرح بالمنهج ، وهذا لاشك مفيد إلا أنه لا يستنفد إمكانيات السينما فى التعليم بل إنه لا يذهب إلى مدى بعيد فى الانتفاع بها . فالأشرطة السينمائية واللوحات الشريطية (Film Strips) قد أصبحت فى المدارس الحديثة من وسائل الإيضاح التى لا يستغنى عنها فى أثناء الدروس . وفى كثير من المدارس فى البلاد الأوربية والأمريكية يزود كل فصل من الفصول بشاشة للعرض يمكن فردها أو طيها على حسب الحاجة وتزود المدرسة بعدد من أجهزة السينما

القابلة للحمل و بعدد كاف من الأشرطة الوثيقة الصلة بمناهجها ، ويدرب المدرسون على استعمال الجهاز ، حتى يمكن المدرس أن يدخل درسه ومعه الجهاز والأشرطة اللازمة لإثارة تفكير التلاميذ فى الموضوع الذى سيتعلمونه وتوضيح المعلومات التى يتلقونها توضيحا حسيا ، كما يدخل مدرس الجغرافيا فى العادة ومعه الخرائط المتصلة بموضوع الدرس . ثم إنه توجد إلى جانب ذلك مخازن مركزية للأشرطة تستعير منها المدارس الأشرطة التى لا توجد بالمدرسة نفسها ، ويتبع للاعارة نظام دقيق يكفل وصول الأشرطة للمدارس فى الوقت الذى يحتاج إليها فيه للعرض فى أثناء دراسة الموضوعات التى توضحها . وفى كثير من معاهد إعداد المعلمين فى تلك البلاد يتابع الطلبة دراسات نظرية وعلمية فى موضوع « استخدام السينما كوسيلة للتعليم » أو فى « الوسائل البصرية والسمعية » عامة .

وقد توسعت بعض البلاد مثل أمريكا وانجلترا وفرنسا فى إخراج الأفلام التعليمية الصامتة والناطقة ، حتى أصبحت هذه الأفلام تكاد تشتمل على كل موضوع تتناوله الدراسة فى التاريخ والجغرافية والعلوم الطبيعية والبيولوجية والصحة والفلك والفنون والأشغال اليدوية والصناعات وغير ذلك من المواد ، ولكل شريط كراسة تحتوى على وصفه وإرشادات للمعلم عن كيفية الانتفاع به .

وتنظيم استخدام الأشرطة السينمائية فى مدارس الكويت على هذا الوجه ميسور ، لاسيما أن عدد المدارس محدود ولن يتكلف تزويدها بالأجهزة والأدوات اللازمة نفقات باهظة ، وإذا كانت الأشرطة الناطقة الأجنبية تثير صعوبة بالنسبة لصغار التلاميذ الذين لا يحسنون اللغة الأجنبية فإن الكثير منها قد حول الحديث فيه إلى اللغة العربية ، ويستخدم الآن على نطاق واسع فى مدارس بعض البلاد العربية . فضلا عن أن الأفلام الصامتة ، وإن كانت

أقل وقعاً فى نفوس التلاميذ من الأفلام الناطقة ، لاتزال لها قيمتها ، بل إنها تفضل الأفلام الناطقة للأغراض التعليمية من بعض الوجوه .

لذلك نوصى بأن تدرس دائرة المعارف مسألة التوسع فى استخدام السينما ، ونقترح استدعاء خبير فى الوسائل البصرية والسمعية لوضع مشروع لهذا الغرض ولتدريب بعض المدرسين والإخصائيين على تنفيذ النظم التى يضعها ولوضع مقرر فى الوسائل السمعية والبصرية يقرر على طالبات مدرسة المعلمات وعلى طلبة مدرسة المعلمين عند إنشائها .

٤ — ومن أهم أهداف التعليم تحبيب التلاميذ فى المطالعة وتوجيههم إلى الجيد من موضوعات القراءة .

فمعرفة القراءة تفقد قيمتها إذا لم يستغلها الطالب فى حياته بعد مغادرة المدرسة ، وهى قد تصبح أداة خطرة من الوجهتين الفردية والاجتماعية إذا كان الميل للقراءة لا يجد مايشبعه إلا فى الكتابات الغثة المثيرة للانفعالات أو للشهوات ، كما هو حادث الآن إلى حد كبير فى المجتمعات العربية ، وليس مدرس اللغة العربية وحده هو الذى يعمل على تحبيب التلاميذ فى القراءة وتدريبهم على حسن اختيار ما يقرءون ، بل أن ذلك واجب على مدرسى المواد جميعا . ومن مزايا الطرق الفاعلية فى التعليم التى سبقت الإشارة إليها أنها تدفع التلميذ دائما إلى الاطلاع للوصول إلى المعلومات التى يحتاج إليها ، وكلما شعر بالارتياح الناشئ عن بلوغ غرضه من طريق القراءة نما فى نفسه الميل إليها والرغبة فى الاستزادة من قراءة الموضوعات النافعة .

ولا سبيل إلى شىء من هذا إلا إذا كانت المكتبة محل عناية فى المدرسة سواء من حيث مكانها واستعدادها أو من حيث اختيار الكتب التى تقدم للتلاميذ ، أو من حيث تنظيم العمل بالمكتبة بحيث يستطيع التلاميذ استخدامها فى أثناء الدروس العادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك فضلا عن

إتاحة الفرصة لهم لاستعارة الكتب التى يميلون إليها بإرشاد مدرسيهم لمطالعتها فى الخارج ، على أن يناقشهم المدرس أو أمين المكتبة فيها عند إعادتها للتحقق من مدى استفادتهم منها ، وقد جربت كثير من المدارس إنشاء مكتبات خاصة بالفصول . فيختار لكل فصل عدد من الكتب المناسبة لتلاميذه ، لا يقل عن عدد التلاميذ ، وتحفظ بصوان بغرفة الفصل فى عهدة مدرسه أو أحد تلاميذه ، ويستعير كل تلميذ ما يحتاجه منها وبعد الانتهاء يعيده ويأخذ غيره وهكذا ، فضلا عن وجود بعض المراجع التى يرجع إليها التلاميذ عند الحاجة فى أثناء الدروس ، وفى المدارس النموذجية بمصر بلغ ما يقرؤه تلميذ المدرسة الابتدائية نحو مائة كتاب فى خلال مدة دراسته فى كثير من الحالات .

٥ — وليس من غرضنا أن ندخل فى تفاصيل مناهج المواد المختلفة فالمفهوم أن الخطط والمناهج الحالية ستعدل فى مجموعها لتتمشى مع الخطط والمناهج المصرية الجديدة التى طبقت منذ سنة ١٩٥٣ . ولذلك سنقصر ملاحظاتنا العامة على النواحى الهامة التى قد تختلف فيها الخطط والمناهج الكويتية عن المصرية ونجمل هذه الملاحظات فيما يلى :

أولا : يسرنا أن نسجل شدة عناية الكويت بالثقافة العربية وبالمواد التى تساعد على تقوية الروح القومية . ومع أن المناهج المصرية الجديدة تفوق المناهج السابقة من هذه الناحية فإننا نحبذ الاستمرار فيما سارت عليه الكويت من زيادة الوقت المخصص للقرآن الكريم والدين واللغة العربية بخطة الدراسة فى بعض الصفوف ، وقد لمسنا أثر هذه الزيادة فى المستوى العالى الذى بلغه التلاميذ فى مجموعهم عند زيارتنا للمدارس .

وإنما نلاحظ أن عدد الدروس المخصصة للقرآن الكريم والدين يبدأ كثيرا ثم يقل كلما ارتقى الطفل فى السن والدراسة ، مع أن العكس هو الأقرب للصواب ، إذ ينبغى أن تتدرج دراسة موضوعات القرآن والدين

والكثير منها موضوعات معنوية تحتاج لحسن فهمها إلى التجربة ونضوج الفكر فيكون الوقت المخصص لها فى الصفوف الدنيا أقل منه فى الصفوف العليا . وينبغى أن توجه عناية خاصة لدراسة الدين فى المرحلة الثانوية التى تبدأ أخلاق الفتى والفتاة ومثلهما العليا فى التبلور فيها ، ونرى أن يخصص لدراسته فى هذه المرحلة درسان أو ثلاثة دروس كل أسبوع وأن يدرس أكبر قدر ممكن القرآن الكريم فى هذه المرحلة دراسة تفهّم ، مع ربطه بالمشكلات الأخلاقية والاجتماعية التى تكتنف الحياة فى العصر الحديث ، ربطاً ينير السبيل لتحليلها وإيجاد الحلول لها على أساس من الروح الإسلامية ، ومع حفظ قدر مناسب منه ، ونشير بأن يختار تفسير مختصر حديث للقرآن تصاحب دراسته دراسة القرآن نفسه ، ونرى كذلك أن يدرس قدر واف من الأحاديث النبوية الشريفة مع تفسيرها من حيث اتصالها بالآيات القرآنية وبالحياة الحديثة .

ونود أن نؤكد هنا أن تنمية الثقافة القومية والروح الإسلامية فى نفوس الطلاب لاتتوقف على المناهج بقدر ماتتوقف على الروح التى تدرس بها وعلى سعة أفق المدرس وصحة نظرته لمشكلات الحياة الحديثة وقدرته على بعث الحيوية فى المناهج وإثارة اهتمام الطلاب بموضوعاتها ولذلك ينبغى التدقيق الشديد فى اختيار المدرسين الذين يقومون بتدريس الدين وخاصة فى المدارس الثانوية وإلا ضاعت الفائدة المتوخاة من ذلك .

ثانياً : كذلك قد يكون من ظروف الكويت ومركزها التجارى الخاص وصلة حياتها بشركات البترول الإنكليزية والأمريكية ما يبرر زيادة الوقت المخصص للغة الانكليزية عنه فى الصفوف المماثلة فى المدارس المصرية من غير مغالاة فى ذلك . وهنا أيضاً نلاحظ أن إتقان اللغة وإن كان يتوقف على مقدار الزمن المخصص لها إلى حد مايتوقف أكثر من ذلك على أساليب تدريسها ومقدرة مدرسيها .

ثالثاً : مع ضرورة العناية بالناحية العربية فى مناهج التاريخ والجغرافية فى جميع البلاد العربية لا بد لكل بلد منها أن يوجه عناية أكبر إلى تاريخه الخاص وجغرافيته الخاصة ولذلك ينبغى أن يستعاض عن الأجزاء الخاصة بتاريخ مصر وجغرافيتها فى المناهج المصرية بما يقابلها بالنسبة للكويت ، فيؤكد تاريخ وجغرافية الجزيرة العربية والبلاد الواقعة على الخليج العربى . وكذلك لمنهج التربية الوطنية .

رابعاً : يلاحظ أن الوقت المخصص لمشاهد الطبيعة ومبادئ العلوم فى الرياض والمدارس الابتدائية — وهى التى ستحول إلى المدارس الابتدائية والمتوسطة الحديثة — قليل جداً بالنسبة لما يقابله فى المدارس المصرية . وهذا نقص خطير يجب تلافيه نظراً لما للعلوم وللتفكير العلمى من أهمية فائقة فى حياة العالم الآن ، فالعلوم هى الأساس الذى قامت عليه الحركة الصناعية التى غيرت وجه المعمورة وكان لها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما نلمسه اليوم .

خامساً : كذلك يقل الوقت المخصص للأشغال اليدوية وللتربية البدنية فى المرحلة المتوسطة بصفة خاصة عن مثله فى مصر . وقد سبق أن بينا القيمة العظيمة للأشغال اليدوية فى هذه المرحلة ، ولسنا فى حاجة إلى شرح أهمية التربية البدنية والفوائد الجسمية والخلقية والنفسية التى تنتج من مزاولتها . وقد سرنا ما شهدناه من نمو الروح الرياضية فى الكويت ، ونشاط الألعاب والتمرينات البدنية فى المدارس ، وهى جديرة بالتشجيع بزيادة الوقت المخصص لها فى الخطة ، مع العناية بها فى أوقات النشاط الحر خارج الجدول .

سادساً : نرى كذلك أن يكون للموسيقى والأناشيد محل فى خطة الدراسة بالمرحلة المتوسطة ، لقيمتها التربوية .

سابعاً : لإيجاد الوقت الذى اقترحنا زيادته للعلوم والأشغال اليدوية والتربية

البدنية والموسيقى فى خطة المرحلة المتوسطة ، نرى أنه لا بد من زيادة عدد الحصص الأسبوعية إلى ٣٨ حصة بدلا من ٣٤ أو ٣٦ . وليس فى هذا إرهاق للتلاميذ ما دامت مدة الحصة ٤٥ دقيقة ، وما دامت الزيادة ستكون معظمها فى المواد العملية التى فيها شىء من الترويح . وإذا أخذ بهذا يمكن أن يكون اليوم المدرسى ٧ حصص ، خمسة منها فى الصباح واثنتان بعد الظهر ما عدا يومى الاثنين والخميس فيقتصر فيهما على حصص الصباح . ويخصص بعد ظهر يوم الاثنين للنشاط الحر .

ثامناً : نرى حذف دروس الصحة من المرحلة الابتدائية الجديدة — أى إلى سن العاشرة . وذلك لأن التربية الصحية فى هذه المرحلة لا تكون بالدروس أو التلقين وإنما تكون بتعويد الأطفال العادات الصحية فى حياتهم العادية . وتنتهز لذلك كل فرصة ممكنة فى أثناء اليوم المدرسى ، كما أن من المهم أن تكون البيئة المدرسية نموذجاً للبيئة الصحية .

تاسعاً : من الفروق الهامة بين النظام الذى اقترحناه للمدرسة الثانوية بالكويت ونظام المدرسة الثانوية المصرية فى الوقت الحاضر أن مدة الدراسة بالأولى أربع سنوات ومدتها بالثانية ثلاث سنوات .

وتقسم المدة فى المدرسة المصرية إلى مرحلتين — المرحلة الأولى مشتركة ومدتها سنة ، والمرحلة الثانية يقسم الطلبة فيها إلى قسمين علمى وأدبى ومدتها سنتان ، وهذه المرحلة الأخيرة حلت محل المرحلة التوجيهية .

ونرى أن تضاف السنة الزائدة فى النظام الذى اقترحناه إلى المرحلة الأولى فتكون مدتها سنتين . وهذا يسمح بتخصيص وقت لزيادة الحصص فى الدين واللغة العربية واللغة الانكليزية كما يسمح بإيجاد قدر يسير من تنويع الدراسة للطلبة كى يتحسسوا ميولهم واستعداداتهم قبل أن يقرروا الالتحاق بالقسم العلمى أو الأدبى . وطريقة التنويع التى نقترحها لا تكون باختلاف المواد التى يدرسها

الطلبة بل بزيادة أو نقصان فى المناهج التى تدرس فى بعض المواد ، فتوسع المناهج شيئاً ما فى الرياضة والعلوم لبعض الطلبة وتوسع فى المواد الاجتماعية أو فى اللغة العربية أو اللغة الأجنبية لبعضهم الآخر . على أنه يجب أن يكون مفهوما أن اختيار الطالب للمناهج الإضافية لا يقيده بالالتحاق بالقسم العلمى أو الأدبى بل يصح أن يختار الطالب المناهج الموسعة فى العلوم والرياضة فى السنتين الأولى والثانية ثم يلتحق بالقسم الأدبى فى السنتين الأخيرتين مثلا . لأن الغرض من المناهج الإضافية هو تحسس الميول والاستعدادات كما ذكرنا وقد يجد الطالب أنه أخطأ فى الاختيار ، أو قد تكون ميوله الأساسية علمية ولكن له ميلا فرعياً للتاريخ أو الأدب مثلا يود أن يشبعه فى السنتين الأوليين .

٦ — ويتصل موضوع الكتب المدرسية اتصالا وثيقاً بالمناهج وأساليب التدريس . وهناك اتجاهات حديثة عديدة فى هذا الموضوع ، ولعل أهم ما ينبغى أن ننبه إليه منها هو أن الكتاب المدرسى يجب أن يكون أداة يستخدمها المدرس ويطوعها لطريقته لا سيداً متحكما فى المدرس . وليس من الضرورى أن يكون الكتاب على قدر المنهج الخاص بكل صف ، بل يكون كتاباً فى المادة ملائماً لمستوى تفكير تلاميذ الصف ولغتهم ومحركا لإذهانهم ، ولا ضير فى أن تكون به زيادة أو نقصان عن المنهج المقرر ، فأساليب التعليم الفاعلية التى اقترحنا الأخذ بها تتطلب على كل حال أن يرجع التلاميذ إلى كتب ومصادر متعددة غير الكتاب المدرسى لجمع الحقائق منها . كما أنه لا ضير فى أن يكون للصف الواحد فى المادة الواحدة أكثر من كتاب مقرر بحيث يستطيع المدرس أن يختار من هذه الكتب ما يراه أقرب إلى طريقته وغرضه .

وقد بدأت الكويت فى وضع كتب خاصة لتلاميذها فى اللغة العربية والتاريخ والجغرافية والتربية الوطنية والحساب ، وهى فى سبيل وضع كتب فى العلوم . ونجمل فيما يلى ملاحظاتنا عن هذه الكتب :

أولا : كتب القراءة واللغة العربية :

لقد وضعت فى الكويت خمسة من هذه الكتب اثنان منها للقراءة وثلاثة فى تركيب الجمل والنحو . أما كتابا القراءة فهما كتاب « قراءة الأطفال — الجزء الأول » وكتاب « الجديد فى قراءة الأطفال لتلاميذ السنة الثالثة بالرياض » . وقد تصفحنا كتاب القراءة الأول فألفيناه يسير على الطريقة الصوتية وهو نموذج حسن من هذه الطريقة يأخذ الأحرف العربية حرفا حرفا ولا يدرسها منفصلة بل فى مفردات أولا ، وبعد أن يقطع الأطفال شوطاً فى القراءة تكون لهم بعض الجمل حتى إذا بلغوا أواخر الكتاب وجدوا فيها قصصاً مصورة يقرأونها . والكتاب مصور بالرسم فى كل صفحاته تقريباً وفيه تمارين على تحليل الكلمات وتركيبها وعلى ملاءمة المفردات والصور .

وفى الكتاب من الضعف ما فى كل الكتب المبنية على الطريقة الصوتية فإن هذه الطريقة تضطر المؤلف إلى اختيار مفردات بعيدة عن مدركات الطفل الصغير لا لسبب إلا لأنها تحتوى على الأحرف والأصوات التى يراد تعليمها . وهى تضطره إلى أن يصرف أسابيع بل أشهر وهو يقرأ أشياء لا لذة له فيها ولا صلة لها بتفكيره وميوله وحياته . نقول إن هذه بعض نقاط الضعف ولكنها عامة لكل الكتب من هذا النوع لا يمكن تجنبها إلا إذا تحررت طريقة التدريس من الطريقة الصوتية أو جمعت بينها وبين طريقة الجمل ، وفيما خلا ذلك فالكتاب يمكن أن يعد فى طليعة الكتب المبنية على الطريقة الصوتية ، خاصة وطبعه متقن وهو جذاب للأطفال . وحبذا لو أمكن القيام بتجارب على تدريس مبادئ القراءة بأسلوب الجملة أو بأسلوب جملى صوتى معاً ، وذلك فى المدارس النموذجية التى أشرنا بتأسيسها ، ثم يوضع كتاب لمبادئ القراءة مبنى عليها . وقد جرت تجارب من هذا القبيل فى مصر والعراق أصابت بعض النجاح ، وظهر فيها بعض الكتب مبنية على هذه الطريقة .

أما كتاب القراءة للسنة الثالثة فهو أيضاً نموذج حسن من نوعه حسن الخط كبيره مما يلائم سن الأطفال ولا يتعب عيونهم وهو مطبوع طبعاً أنيقاً ومزين بالرسوم . وقد تصفحنا موضوعاته فوجدناها متنوعة منها القصصى ومنها ما هو مكتوب بأسلوب المحادثة ومنها ما يلقن الأطفال شيئاً من المعلومات والمبادئ الخلقية والوطنية ومنها أشعار تناسب أعمار الأطفال على قدر الإمكان وفيه تمارين تساعد على التفكير . وحبذا لو زيدت فيه قطع وتمارين صالحة للقراءة الصامتة ، فقد زرنا الصفوف فرأينا المسحة السائدة فيها هى القراءة الشفوية ولابد من التأكيد على القراءة الصامتة فى الكتب ليستطيع المدرسون ، وخاصة من لم يكن على درجة عالية من المقدرة منهم ، الركون إليها فى تدريسهم .

وكتب النحو هى أيضاً من النوع الجيد فى بابها . فكتاب تركيب الجمل مدرج كل التدريج وهو كثير الأمثلة والقطع التى تبنى عليها الدروس بقرن القواعد أو الأفكار النحوية الأساسية بالقراءة . وهو إلى ذلك يقتصر على موضوعات قليلة جداً هى أساس اللغة وهى سهلة الفهم فى الوقت ذاته .

أما كتابا قواعد النحو للسنتين الثالثة والرابعة الابتدائيين فإنهما ينمان عن مجهود عظيم فى تبسيط القواعد أو إجادة عرضها بأسلوب عملى وفى جمع التمارين والأمثلة وقطع القراءة المنوعة التى تصلح لتطبيق القواعد عليها ، وفيهما من التنوع ما قل مثله فى كتب القواعد الحديثة . وإن كانت لنا ملاحظات عليهما فإننا نود بيان ما يأتى :

١ — إن الكتابين اقتصرا على قواعد النحو والإعراب . ومع ذلك فهنالك فى الصرف كما فى النحو أشياء عملية يجب إدخالها فى المراحل الأولى من التعليم منها التمييز بين المجرد والمزيد من الأفعال وبسائط تصريف الأفعال الصحيحة والمشتقات الشائعة كاسم الفاعل واسم المفعول للأفعال الصحيحة .

٢ — إن التمارين وضعت كلها درسا درسا وهى خاصة بذلك الدرس ويحسن أن

تكون هناك بين كل فترة وفترة تمارين للمراجعة تشمل الدروس السابقة جميعها زيادة للتذكير والإتقان .

ثانياً : كتب التاريخ :

١ — « مذكرات التاريخ للسنة الثانية الابتدائية » .

٢ — « مختصر تاريخ العرب (للسنة الثالثة الابتدائية) » .

٣ — « مذكرات التاريخ للسنة الرابعة الابتدائية » .

الكتاب الأول هو مجموعة من القصص والأحاديث وهو ملائم للأطفال الذين وضع لهم من حيث أسلوبه وطريقته ، غير أن القصص التى يحتوى عليها لا تعطى إلا صورة جزئية جداً عن العصور التاريخية التى تعرض لها . فهو مثلا لايحتوى إلا على أربع قصص من التاريخ القديم وهى قصة خوفو والهرم الأكبر وقصة مينا وتوحيد القطرين وقصة مملكة بابل وحمورابى ، وقصة الأسكندر الأكبر ، مع أن فى التاريخ القديم قصصاً أخرى كثيرة لا تقل أهمية ووقعا فى نفوس الأطفال عن القصص التى اختيرت . وظاهر أن الكتاب تأثر فى هذا بالمنهج والقدر الذى يمكن دراسته منه فى حصة واحدة فى الأسبوع والمنهج يحتوى على موضوعات الإنسان الأول وقصص من التاريخ القديم ومحادثات أو قصص من التاريخ الإسلامى وقصص وأحاديث من تاريخ الكويت . وهذا كثير بالنسبة للوقت ، ولو أن دراسة بعض هذه الموضوعات أجلت للسنة الثالثة لا تسع الوقت لدراسة بعض الصور الحية الأخرى . وعلى كل حال فقد سبق أن ذكرنا أن الكتاب يجب أن يكون كتاباً فى المادة لا كتاباً فى المقرر بلا زيادة أو نقصان .

والكتاب الثانى مختلف عن الأول . فبدلا من القصص الجذابة والصور الحية ، نجد تاريخاً منظما أقل جاذبية ، ونجد معالجة رتيبة لحياة الخلفاء الراشدين تحتوى على : نبذ مختصرة عن كل منهم بعنوانات مكررة هى : « مولده ونسبه

(أو نشأته) — خلافته — حروبه — صفاته وأخلاقه الخ » ، ونجد ستة من خلفاء الدولة الأموية تعالج حياتهم فى ثلاث صفحات من القطع الصغير وتحتوى على سطور قليلة عن كل منهم . وكل هذا يضعف من قيمة الكتاب من الوجهة التربوية . ثم إننا نلاحظ أن الكتاب يفصل دراسة الشخصيات عن دراسة العواصم والآثار العربية والأفضل ربطها . والصور فى الكتاب قليلة

وأما الكتاب الثالث فيدل عليه اسمه ، فهو مذكرات مختصرة تعالج مدى واسعاً من الموضوعات ، من النهضة الأوربية والانقلاب الصناعى إلى النهضة العربية وتاريخ مصر الحديثة . والعيب الأول فى هذا أيضاً هو عيب المنهج الذى تقيد به الكتاب .

ثالثاً : كتب الجغرافية :

١ — « المجمل فى جغرافية العالم » للسنة الثالثة الابتدائية .

٢ — « مختصر الجغرافية الحديثة » .

يمتاز الكتاب الأول بكثرة الصور والخرائط الإيضاحية . ولكن يضعف من قيمته أنه عبارة عن ملخصات موجزة لجغرافية عدد كبير من البلاد فى القارات الخمس ، ويكثر فيه سرد الحقائق الجافة . فهو عظام لا يكسوها لحم ودم . ويرجع العيب فى هذه الحالة أيضاً إلى المنهج قبل كل شىء فهو طويل بالنسبة للوقت المخصص للدراسة ، ولذلك اضطر المؤلف إلى الاختصار ، فجعل جغرافية تركيا مثلا فى صفحة ونصف صفحة من القطع الصغير .

أما الكتاب الثانى فهو كتاب عتيق الأسلوب طريقته سردية مع الاختصار المخل . ويكفى أنه كتاب فى الجغرافية ليس به صور مطلقاً سوى صورة واحدة ، هى صورة سمو أمير الكويت .

رابعاً : كتاب التربية الوطنية :

كتاب مناسب من النوع التقليدى ، ويفضل الآن بدء التربية الوطنية بدراستها فى البيئة المحلية ثم الانتقال إلى التعميم على الإقليم كله بعد ذلك .

خامساً : كتب الحساب :

(١) « الحساب المفيد » — الجزء الأول للسنة الأولى الابتدائية — كتاب جيد يتمشى مع الأساليب الحديثة فى تدريس الحساب .

٧ — ويتصل تدريس المناهج أيضاً بموضوع الامتحانات .

ولنظم الامتحانات فى نهاية السنوات وفى نهاية المراحل الدراسية قيمتها فى المحافظة على مستويات التعليم وفى مساعدة المعلم على معرفة قدرات طلبته وتصنيفهم ، خاصة حيث لا توجد مقاييس للذكاء وللقدرات تعين المعلم فى ذلك ولكنها فى الوقت ذاته قد تصبح كابوساً على التعليم إذا بلغت العناية بها حد المغالاة بحيث يتوقف النجاح والنقل فيها على درجة واحدة أو جزء من درجة ، فتميل المناهج حينئذ إلى الجمود ويصبح المدرسون يعنون بإعداد طلبتهم للامتحان بدلا من عنايتهم بنمو أطفالهم وتفتح عقولهم وشخصياتهم . وأضر ما تكون هذه الحال فى المراحل الدنيا من التعليم وخاصة فى المرحلة الابتدائية .

ومن نتائج هذا التشدد والتزمت فى تنظيم الامتحانات كثرة الرسوب وإعادة السنوات من قبل الطلبة فى مختلف الصفوف وإذا صح التسليم بشىء من هذا فى التعليم الثانوى فكثرته فى التعليم الابتدائى والمتوسط غير محمودة ، وهى تدل على فلسفة فى التربية غير سليمة ، وعلى قلة تقدير لما يحدثه الرسوب فى نفسية الطفل من أثر مضر بشخصيته ، وقد تدل أيضا لا على ضعف التلميذ فحسب بل على ضعف المعلم وطريقة تدريسه أيضا .

وقد حاولنا أثناء زياراتنا للمدارس أن نسبر غور مشكلة الرسوب فيها ومقدارها وحاولنا أن نوزع على المدارس أسئلة إحصائية تبين مدى النجاح والرسوب ونسبة الذين ينقلون من فصل إلى آخر فى الرياض والمدارس الابتدائية الحاضرة . على أن تجيب جميع المدارس على هذه الأسئلة فاكتفينا بإجابات مدرسة للبنين وأخرى للبنات هما من كبريات المدارس فى الكويت ، ولعلها تعطى صورة لما هو حادث فى المدارس فى هذا الباب . وفيما يلى جدول يبين مدى إعادة التلاميذ للسنوات فى مرحلتى الروضة والمدرسة الابتدائية .

الجدول رقم ٦ — نسبة الرسوب فى كل سنة دراسية

فى مدرستين للبنين والبنات

السنة	مدرسة البنين			مدرسة البنات		
	مجموع الطلبة	المعيدون	النسبة المئوية	مجموع الطالبات	المعيدات	النسبة المئوية
أولى روضة	٢٣٥	١١٩	٥٠	١٩٢	١٠٧	٥٦
ثانية روضة	١٤٥	٣٩	٢٧	١٤٤	٤٢	٣٠
ثالثة روضة	١٣٥	٣٦	٢٨	٩٦	١٦	١٦
أولى ابتدائية	١٣١	٢٦	٢٠	٥٥	١٥	٢٧
ثانية ابتدائية	٩٨	٢١	٢١	٥٠	١٧	٣٤
ثالثة ابتدائية	٤٨	١٤	٣٠	٣٦	٧	١٦
رابعة ابتدائية	٥٥	١٤	٢٥	٢٢	٤	١٨
المجموع	٨٤٧	٢٦٩	٣١٫٨	٥٩٥	٢٠٨	٣٥

وظاهر من هذا الجدول أن متوسط نسبة الذين يعيدون السنوات فى المرحلتين هو نحو ٣٢ بالمئة للبنين و ٣٥ بالمئة للبنات . ويرفع من نسبة الرسوب الوضع الذى

سبق أن تكلمنا عنه من اكتظاظ السنة الأولى من الروضة بالأطفال الذين هم دون السادسة . فإذا حسبنا حساب ذلك نزل معدل الرسوب إلى نحو ٢٥ بالمئة فى كل سنة من سنوات التعليم السبع ، وهذه بحد ذاتها نسبة عالية ، فقد دلت الدراسات الإحصائية التى أجريت على الرسوب فى بعض البلاد العربية والأجنبية أن مثل هذه النسبة العالية إذا استمرت لجميع السنوات السبع تجعل الأطفال يتكاثرون فى السنوات الأولى ويقلون فى السنوات الأخيرة . فإذا كان معدل الرسوب ٢٥ بالمئة فى كل عام نتج عن ذلك أن من كل مئة طفل يدخلون السنة الأولى لا يصل إلى السنة النهائية بعد سبع سنوات إلا ١٨ والباقون يتأخرون سنة أو سنتين أو ثلاثاً خلال هذه المدة . وحينئذ يصرف أغلب الطلبة فى دراسة منهج السبع سنوات سنتين إضافيتين على الأقل ، بل نحو السنتين والنصف فى المتوسط ، وهذا معناه إطالة الدراسة لمعظم الطلبة إلى ثمان أو تسع أو عشر سنوات لمنهج طوله سبع سنوات . وفى هذا ما فيه من إضاعة للوقت وزيادة فى النفقات كان يمكن استخدامها فى توسيع التعليم . ولو أن هؤلاء الطلاب عولجوا بطريقة تربوية أنسب لوفرنا الكثير من هذا الرسوب وما يستتبعه ، ناهيك بأثر كل هذا فى تنمية الشعور بالفشل عند الأطفال وهم فى أسنانهم الغضة ، وانحراف شخصياتهم ، إلى ما هنالك من أضرار .

لذلك نرى أن تتخذ جميع التدابير الممكنة للتقليل من الرسوب فى المدارس الابتدائية (النظام الجديد) على الأقل وإلى حد ما فى المدارس المتوسطة أيضاً . وفى رأينا أن المبدأ الذى يجب أن يؤخذ به فى المرحلة الابتدائية هو عدم رسوب الطلبة ونقلهم إلى الصفوف العليا بصورة أشبه « بالأوتوماتيكية » ، إلا فيما ندر .

وفى رأينا أنه لا يجب التشديد فى تطبيق النسب الكبرى والصغرى للدرجات فى سنوات المرحلة الابتدائية . فيحتفظ المعلمون بدرجاتهم ، ولكنهم لا يتمسكون بها كل التمسك بل يجرى النقل من سنة إلى أخرى باجتماع معلمى الصفوف وتبادلهم الرأى بحضور الناظر . ولهذا الغرض يجب أن يعمل فى المدارس الابتدائية بنظام معلم

الصف لا معلم المادة بقدر الإمكان بحيث لا يدخل الصف الواحد أكثر من معلمين (أو ثلاثة على الأكثر) حتى يتسنى للمعلمين التعرف على تلاميذهم وتقدير قابلياتهم وشخصياتهم .

ويعنى بصورة خاصة بالتأكد من بلوغ الأطفال مستوى مقبولا فى دراستهم فى السنة الأولى الابتدائية إذ هى الأساس . فإن كان هنالك أطفال ضعفاء يحولون إلى فصل التقوية الذى سبقت الإشارة إليه ، يدرسون فيه لغرض اللحاق بأقرانهم بحيث لا يعيد السنة منهم إلا القليل المتناهى فى الضعف . أما فى السنتين الثانية والثالثة فيكون النقل « أوتوماتيكياً » فى الغالب حتى إذا بلغ الأطفال نهاية السنة الرابعة أجرت المدرسة لهم امتحاناً بإشراف أحد المفتشين أو نظار المدارس المتوسطة للتأكد من صلاحيتهم للانتقال إلى المرحلة المتوسطة . وفى هذه الحال أيضاً لا بد من أن يؤخذ بعين الاعتبار شغل الطفل فى أثناء السنة وفى السنوات السابقة ورأى المعلمين فيه .

على أن هذا الترتيب ليس وحده كافياً . فلا بد من اتخاذ الحيطة فى تحسين طرق التدريس وأهم طريقة لذلك هى أن يتعود المعلمون أن يتابعوا تقدم الأطفال فرداً فرداً فيعطوهم أحياناً دروساً وتمارين فردية فى أثناء العام الدراسى لتقويتهم . ومن الطرق أيضاً أن يقسم المعلم تلاميذ صفه إلى قسمين أو ثلاثة بحسب قدراتهم ويحاول أن يدرس لكل قسم بذاته أحياناً ، حيث يدفع بالمتأخرين منهم إلى أقصى ما يستطيعون الوصول إليه . ومثل هذا الأسلوب ليس شائعاً عند معلمينا ، وهم محتاجون إلى أن يطالعوا عنه ، وإلى أن يرشدهم المفتشون إليه . كما أن من الضرورى أن يدرب طلبة دور المعلمين والمعلمات على هذا النوع من التعليم الأفرادى والجماعى فهو من أبرز مميزات التعليم الحديث .

أما فى المرحلة المتوسطة فهنالك حاجة إلى التخفيف من غلواء الرسوب فى النقل من سنة إلى أخرى ، على أن يبقى النقل بامتحانات يجريها المدرسون كل لطلبته بإشراف ناظر المدرسة مع تخصيص جزء من الدرجة لأعمال السنة .

الفصل السابع

تعليم الكبار والتربية الأساسية

فى الكويت حاجة إلى نوعين من تعليم الكبار — تعليم الكبار الأميين ، وتعليم الكبار الذين أصابوا حظاً من الدراسة ويرغبون فى المزيد فى أوقات فراغهم .

(١) تعليم الأميين والتربية الأساسية :

إن إحلال نظام من التعليم العام لجميع أطفال الكويت خلال السنوات العشر القادمة كفيل بأن يزيل الأمية من النشء الجديد خلال هذه المدة . على أن غالبية السكان الذين تتجاوز أعمارهم العشر سنوات أميون ، ومن هؤلاء طبقة من الفتيان تتراوح أعمارهم بين سن العاشرة والخامسة والعشرين ممن ينشأون الآن على الأمية وسيرافقون المجتمع الكويتى لمدة قد تقرب من نصف قرن . وقد أشرنا من قبل إلى أخطار هذه الحال وإلى أثرها السيء فى تأخير نهضة الكويت . فلا بد إذن من بذل جهود قوية لتعليم أكبر عدد ممكن من الرجال والنساء الأميين الذين تتراوح أعمارهم اليوم بين سن العاشرة والأربعين حتى يصيبوا قدراً أدنى من التعليم المفيد لهم فى حياتهم .

ولسنا نقصد من هذا مجرد مكافحة الأمية بينهم ، فليس تعليم القراءة والكتابة هدفا قائماً بذاته ، وإنما يقصد من ورائه انتفاع الناس بالقراءة والكتابة فى تعلم ما يفيدهم فى حياتهم العملية ويرفع مستواهم المعاشى والصحى ويجعل منهم مواطنين كويتيين عربا صالحين . وقد دلت الخبرة فى كثير من أنحاء العالم على أن حملات مكافحة الأمية كثيراً ما تبدأ بحماس شديد ثم ما يفتأ هذا الحماس أن يفتر ويضمحل حتى يؤدى فى النهاية إلى إخفاق الحملات . ذلك أن تعلم القراءة والكتابة يتطلب جهداً من الشخص الذى كثيراً ما يكون متعباً مرهقاً من عمله اليومى فإذا اقتصر تعليمه على القراءة والكتابة تطرق الملل إليه ، ويزيد من هذا التبرم إنه لا يحس بفائدة عملية لما يتعلم .

لذلك اتجهت أفكار المربين لتوسيع نطاق هذا التعليم بحيث يتناول لا مكافحة الأمية فحسب بل شيئاً من الحساب والمعلومات التى تفيد المتعلمين فى تحسين حالتهم الصحية وطرق إنتاجهم الصناعية أو الزراعية ، وللنساء كيفية العناية بأطفالهم وتحسين بيئتهن البيتية . هذا إلى تلقين شىء من مبادىء المواطنة الصحيحة وتنظيم التعاونيات وإفساح المجال لاشتراك المتعلمين فى الألعاب وفى أساليب اللهو البرىء مع استخدام الإذاعة والسينما الثقافيين لهذا الغرض .

وليست أساليب التربية الأساسية واحدة يمكن تطبيقها فى كل مكان وكل ظرف فهى للمجتمعات القروية غيرها للمجتمعات المدنية . ولعلها فى المدينة أيسر فى بعض لأحيان لتجمع الناس وتكاثرهم فى المدن ، وهى أكثر عسراً من ناحية أخرى لكثرة ما يشغل الناس فى المدن عن أن يساهموا فى أعمال تربوية . فلا بد لهذه التربية إذن أن تقابل المنافسة القائمة أمامها والناجعة من طبيعة الحياة المدنية . و إذن فالقضية ليست مجرد فتح صفوف مسائية يتعلم فيها الناس ، بل لا بد من تلمس الطريق و إجراء التجارب لإكتشاف خير الطرق فى التربية الأساسية الملائمة لظروف الكويت . وهذه التجارب يجب أن تبدأ على مقياس محدود أولا ثم توسع بالتدريج على قدر ما يصيبها من نجاح و يصيب طرقها من تهذيب .

ولقد تجمعت فى هذا الباب خبرة واسعة مستمدة من مختلف أنحاء العالم وقد نشر عنها شىء كثير . كما أن فى بعض البلاد العربية ، ونخص منها مصر ولبنان والعراق ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين العرب ، تجارب جرت ولا تزال تجرى فى التربية الأساسية يمكن الاستفادة منها ، ونحن إذ نقدم المقترحات الآتية فى هذا الباب قد أخذنا هذه التجارب بعين الاعتبار :

١ — إن حركة التربية الأساسية حركة تربوية واجتماعية فى وقت واحد ولذلك يحسن أن تتعاون فيها دائرتا المعارف والشئون الاجتماعية .

٢ — تفتح مراكز للتربية الأساسية يجرى فيها العمل فى الغالب عصراً أو مساء ويجوز أن تفتح فى بعض المدارس أو أن تؤسس لها مراكز خاصة . وفى فتحها فى المدارس اقتصاد فى النفقات وتقريب بين المدرسة والمجتمع . وقد يكون الأصلح للتربية الأساسية للنساء أن تفتح مراكزها فى مدارس البنات . ولكننا نفضل على العموم أن تفتح لها مراكز خاصة لكى تكون أكثر حرية ولكيلا يسودها الجو المدرسى بل يغلب عليها الطابع الاجتماعى والعملى . وقد تتخذ هذه المراكز شكل نواد أو شكل مراكز اجتماعية وينتخب لها اسم مناسب « كالمركز الاجتماعى » أو « النادى الأدبى » أو « المعهد العلمى » أو « بيت الأمة » أو غير ذلك من الأسماء التى تجتذب الناس إليها .

٣ — يستمال الناس إلى هذه المراكز أو النوادى بكل وسائل الدعاية الممكنة وبإقامة عرض للسينما الثقافية فيها وبوضع آلة « للراديو » فى المركز يستمع الناس إليها وبتشجيع الألعاب كأن تكون فرق شعبية لكرة السلة وكرة الطائرة بل وكرة القدم ، وألعاب أخرى داخلية مختلفة ككرة المنضدة وكرة اليد وغيرها ، ويشجع الناس على الهوايات من رسم ونحت وأعمال يدوية مختلفة وتوضع فى المراكز النسائية أيضاً آلات للخياطة تستطيع النساء بها أن يخطن ثياباً لهن أو لأولادهن . وتسير إلى جانب ذلك كله صفوف مسائية لتعليم القراءة والكتابة والحساب والقرآن الكريم (ولعل فى تدريسه ما يجذب كثيراً من الناس) وبعض المحادثات الصحية والأخلاقية والوطنية وتخصص حجرة أو بعض الحجرة للكتب والمجلات المصورة وخاصة ما كان بسيطاً منها كثير الرسوم يقلبه الناس بأيديهم فيستدرجهم إلى المطالعة . ويعد المشتركين بالمركز بين حين وآخر خفلة ينظمونها بأنفسهم كما تلقى عليهم كثير من المسئوليات فى سير المركز أو المعهد .

٤ — هذه هى بعض أنواع النشاط التى يمكن القيام بها فى مراكز التربية الأساسية أما تعليم القراءة فيمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل .

(ا) مرحلة الابتداء ويجب ألا تزيد مدتها عادة على ثلاثة أشهر حتى لا يتطرق السأم إلى المتعلمين وحتى يشعروا بتقدم محسوس فى تعلمهم للقراءة . وليست هذه المدة قصيرة لأن المتعلمين كبار السن قادرون على التحليل والتركيب المطلوبين لتعلم القراءة . ولقد صدرت عدة كتب لتعليم مبادىء القراءة للأميين منها كتاب أصدرته وزارة التربية والتعليم المصرية وآخر للأستاذ خليل كامل ورفاقه مطبوع فى القاهرة وثالث للدكتور أحمد حقى الحلى مطبوع فى بغداد ورابع للأستاذ جورج شهلا مطبوع فى بيروت وله دليل لاستعماله وهنالك أيضاً كراسات كتب على طريقة « لوباخ » لتعليم مبادىء القراءة ويمكن اختيار أحد هذه الكتب لغرض تدريس القراءة للأميين .

(ب) مرحلة التمكن من القراءة والكتابة وإتقانهما وتستعمل لهذا الغرض كتب أو كراسات تكتب خصيصاً للأميين وتستعمل فيها لغة مبسطة ومفردات منتخبة قريبة المنال من المتعلمين وتتطرق إلى موضوعات شتى مستمدة من حياة الناس وظروف معاشهم ويستعان على ذلك أيضاً بإصدار مجلة أسبوعية مصورة قد لا تزيد على بضع صفحات محررة بنفس الأسلوب والبساطة ، ومنهم من يجعل هذه المجلة ورقة كبيرة تعلق على الجدران ليقرأها جميع الناس .

(ج) مرحلة المطالعة الحرة وتكتب لها كراسات أو كتيبات فى موضوعات شتى لا حدود لها بأسلوب عربى أكثر تقدما من كراسات المرحلة السابقة وقد بلغ عدد هذه الكراسات فى بعض البلاد المئات يتناول كل منها موضوعا صغيرا أو قصة أو بحثا بسيطا وكثيرا من هذه الموضوعات مما يفيد الناس فى حياتهم كطرق زراعة القطن أو تربية الدجاج أو إنتاج الألبان أو مكافحة

الحشرات الزراعية أو التشجير ، وكثير من الموضوعات الصحية كأهمية ماء الشرب المصفى أو أنواع الأمراض والوقاية منها أو شيء من مبادىء الصحة العامة أو أنواع المساكن الصحية أو موضوعات ثقافية عامة كوصف بعض الحوادث التاريخية أو سير الأبطال العرب أو بعض مشاهير رجال العالم أو العلوم المبسطة وغير ذلك مما لا حصر له . وقد تقرأ بعض هذه الكراسات فى الصفوف أو قد تقرأ بصورة إفرادية ويلقى القارىء ملخصها فى الصفوف فتصبح أساسا للمناقشة ومنها ما يستعمل للمطالعة الشخصية ليس إلا .

٥ — ويرافق هذه المراحل الثلاث دراسة لمبادىء الحساب البسيطة وقراءة لبعض أجزاء القرآن الكريم وشيء من الدروس الصحية والوطنية مقرونة على قدر الإمكان بالسينما الثقافية الموضحة لهذه الموضوعات حتى إذا فرغ المتعلمون من كل هذا اعتبروا أنهم قطعوا المرحلة الأولى من التخلص من الأمية وقد يصح إعطاؤهم وثيقة بذلك على نحو ما تفعل بعض البلاد .

٦ — أما من حيث تعليم النساء فقد يصح بالإضافة إلى حضورهن فى مراكز التربية الأساسية ودراستهن فيها أن تقوم معلمة أو ممرضة أو زائرة اجتماعية بزيارة بيوتهن وأداء المشورة إليهن عن كيفية العناية بأطفالهن أو إسداء نصائح لهن فى تدبير المنزل وما شاكل ذلك .

٧ — يستنتج من كل ذلك أن حركة التربية الأساسية يجب أن تدخل فى صميم حياة الناس وتستغل نشاطهم لكى يقوموا هم بفعاليات وأعمال تؤدى إلى تحسين أحوالهم وتكون مكافحة الأمية والتثقيف العام بالدروس والمحاضرات العامة والسينما والراديو من جملة الوسائل التى تؤدى إلى نفس الغرض .

٨ — ويقوم المركز الدولى للتربية الأساسية فى سرس الليان فى مصر بتدريب قادة للتربية الأساسية يؤمه الطلبة من الدول العربية المنتمية إلى اليونيسكو أو إلى الأمم المتحدة ، ويجرى تدريب العاملين فى التربية الأساسية بصورة عملية أيضا

فى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين العرب وفى مركز التربية الأساسية فى الدجيلة فى العراق ، وفى الإمكان الاستعانة ببعض هؤلاء فى تسيير حركة التربية الأساسية فى الكويت ونوصى أن يستخدم خبير فى التربية الأساسية لمدة سنة من الزمن ليضع الخطة المفصلة لها و يشرف على تنفيذها فى مراحلها الأولى وليدرب المشتغلين بها محليا .

٩ — ولا بد من الإشارة هنا إلى النقص الكبير فى مواد القراءة العربية الصالحة لمطالعة الأفراد الذين تعلموا القراءة حديثاً . وهذا من أكبر ما يفت فى عضد حركة التربية الأساسية ومكافحة الأمية فى البلاد العربية وقد نشرت فى السودان بعض المواد الصالحة لمطالعة المحدثين فى القراءة ونشر النزر اليسير من هذا فى سائر البلاد العربية ، فإذا رغبت حكومة الكويت فى القيام بحركة فى التربية الأساسية تتناول شبيبتها بين سن العاشرة وسن الأربعين فقد يصح أن يؤلف فى دائرة المعارف مكتب للنشر والإنتاج يكون همه إنتاج المواد للمطالعة ونشر مجلة صغيرة للمتعلمين حديثاً تغذى هؤلاء بكثير من المعلومات المفيدة لهم وقد تصبح مصدر سلوى لهم أيضاً كما يكون من واجباته إنتاج بعض الأفلام والأشرطة الثابتة المستمدة مادتها من البيئة المحلية لترافق ما يدرس أو أو يطالع من موضوعات .

(ب) التعليم النظامى لصغار الأميين :

وهنالك لون آخر من التعليم للأميين الصغار الذين يرغبون فى الدراسة ولكن وضعهم المعادى واضطرارهم إلى العمل فى النهار يمنعانهم من ارتياد المدارس النهارية . وقد تتراوح أسنان هؤلاء فى بعض البلاد العربية بين سن السابعة وسن العشرين ولذلك درجت بعض وزارات المعارف فى البلاد العربية على فتح مدارس ليلية نظامية يقدم للطلبة فيها نهج ابتدائى مخفف يدرسه الطلبة لغرض الاستفادة العملية وقد يتقدم بعضهم إلى الامتحانات العامة لغرض نيل الشهادة الابتدائية بل والمتوسطة

أيضاً . وقد يصح تجربة هذا أيضاً . وقد يصح تجربة هذا أيضاً فى الكويت بفتح مدرسة مسائية أو مدرستين من هذا النوع وتستعمل فى هذه المدارس نفس الكتب المستعملة فى المدارس النهارية ويقوم على التدريس فيها مدرسون اعتياديون لقاء أجور إضافية .

(ج) تعليم الكبار من غير الأميين :

إن الكثيرين من الشبيبة المتعلمة يرغبون فى الاستزادة عن التعليم فى أوقات فراغهم ولذلك قامت حركة فى كثير من البلاد ترمى إلى تعليم هؤلاء بعض الوقت . ومن جملة الوسائل المتبعة مايسمى بالمدارس التكميلية (Continuation Schools) يؤمها العمال الذين هم دون الثامنة عشرة ، ساعات معينة فى الأسبوع لغرض استكمال تحصيلهم ، وكثيراً ما تجبر القوانين أرباب الصناعات على إخلاء سبيل عمالهم ساعات معينة فى الأسبوع بأجور كاملة لكى يستطيعوا الدوام فى الصفوف التكميلية . على أن الوقت لم يحن بعد لتطبيق مثل هذا النظام فى أغلب الشرق العربى .

إلا أن فى الإمكان فتح دروس مسائية منها الثقافى ، ومنها الفنى ، ومنها المهنى ، للرجال والنساء الذين يرغبون فى دراسة موضوعات معينة . والغالب أن تكون هذه الموضوعات اختيارية فإذا طلبها عدد كاف من الطلبة فتح صف لها . وليس من الضرورى أن تكون هذه الصفوف كبيرة بل قد يكفى أن يطلبها ثمانية أو عشرة طلاب . ومن الممكن أن تكون هذه الدراسات من مستويات مختلفة بحسب نوع الطلبة الراغبين فيها فمنها ما قد يكون فوق المستوى الابتدائى بقليل ويقبل فيه الذين تعلموا تعليما ابتدائياً كاملا أو جزئياً ولكنه يكفى لمتابعة هذه الدراسة ، ومنها مايكون أكثر توسعاً للطلبة الذين سبقت لهم دراسة أعلى من الآخرين ، ونرى أن تكون هذه الدراسات مجانية مفتوحة لكل من يرغب فيها ولا يجب التشدد أكثر من

اللازم فى شروط القبول بها من حيث مستوى تعليمهم السابق . وقد أشرنا فى فصل التعليم المهنى إلى بعض الدراسات المهنية التى يمكن أن تقدم للكبار .

وكما أن بين الأميين من يريد الحصول على دراسة ابتدائية مسائية فكذلك قد يكون من بين الحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية من يريد إكمال دراسته المتوسطة بالدروس المسائية ، وقد يصح فى مرحلة الانتقال هذه فى السنوات العشر القادمة تلبية هذه الرغبة إن وجدت ريثما يتم تطبيق نظام التعليم الإلزامى إلى سن الرابعة عشرة .

DATE DUE

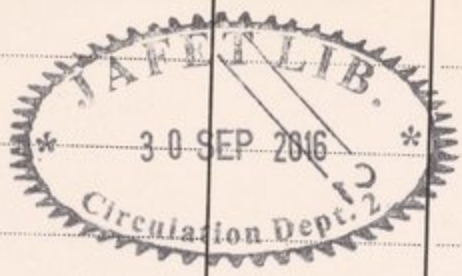

370.95387:K11tA:c.2
عقراوى ،متى
تقرير عن التعليم بالكويت
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01022443

A.U.B. LIBRARY

370.95387
K11tA
C.2